المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا



التّنافس الدّولي في السِّياسة العالميَّة

-دراسة في منطقة السَّاحل الإفريقي-



تقديم: جداي سليم _ جامعة المسيلة
زيطاري إسماعيل _ جامعة تبسة

تصوُّر الدُّكتور: محمَّد الطاهر عديلة
أستاذ العلوم السِّياسيَّة والعلاقات الدَّوليَّة
جامعة المسيلة

(الجزء الأوّل)
الطبعة الأولى
2020

رقم التَّسجيل: VR. 3373-6359 . B





التنافس الدولي في السياسة العالمية

المركز العربي الديمقراطي

International competition in world politics

Study in the African coast





Germany: Berlin 10315

Gensinger – Str: 112

https://democraticac.de/?cat=29271









التنافس الدولي في السياسة العالمية

دراسة في منطقة الساحل الافريقي

International competition in world politics

Study in the African coast

تقديم:

جداي سليم: جامعة المسيلة.

زيطاري اسماعيل: جامعة تبسة.

تصور الدكتور: محمد الطاهر عديلة

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة

طبعة أولى

2020

رئيس المركز: أ. عمار شرعان

عنوان المؤلف: التنافس الدولي في السياسة العالمية

دراسة في منطقة الساحل الافريقي

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3373-6359.B

الجزء الأول

الطبعة الأولى 2020

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين-المانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

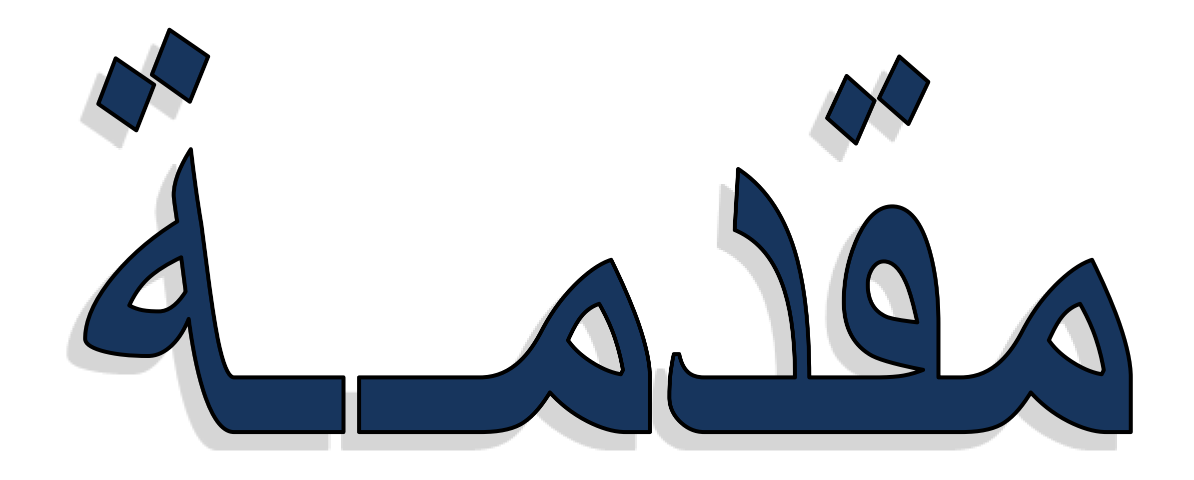
الاهداء

- سليم جداي -

أهدي هذا الكتاب الي عائلتي وأولهم أبي رحمه الله وآنس وحشته في قبره ,وأمي حفظها الله ورعاها وأدام عليها الصحة والهناء ,والي اخوتي حنان وخولة وأخي رافت ,وكل عائلة جداي ,ولكل طالب علم كما لا أنسي كل من قدم لنا يد المساعدة أو شاركنا في هذا الكتاب أو الجزء من الدراسة ومنهم صديقي إسماعيل زيطاري الذي لم يبخل علينا من جهده رغم عمله والتزاماته الكثيرة وكما لا أنسي كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية في الليسانس في جامعة تبسة و الدكتوراه في جامعة المسيلة وكذلك **زملائي د.أحمد قاسمي جامعة الجزائر 3,د.محمد بوشكيوة جامعة الجزائر3, د.قاضي نادية جامعة البليدة.**

وأخيرا وكما قال **تعالي_ وقل ربي زدني علما _**

المحتـــــــــــــوى


مقدمة

مقدمة:

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة، تحولات بنيوية على مختلف المستويات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية. وقد عكست هذه التحولات التغير في هيكل النظام وفي نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه.

حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد والمؤثر في العلاقات الدولية، بل ظهرت فواعل أخرى تنافس الدول، كالمؤسسات الدولية، الجماعات العرقية، المجتمع المدني....وغيرها، فكان لهذه الفواعل الجديدة الأثر البارز في تحول العديد من مفاهيم العلاقات الدولية. لعل أهمها هي التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، بإنتقاله من الجانب الضيق القائم على البعد العسكري إلى مستوى أشمل قائم على الأبعاد المختلفة للأمن، الذي أصبح متعدد المضامين وذلك لظهور تهديدات أمنية جديدة في العديد من مناطق العالم.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسب إنتشار مجموعة من التهديدات الأمنية، ونذكر على سبيل المثال التهديدات اللاتماثلية بالمنطقة كنشاطات الجماعات الإرهابية أبرزها تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي ، وتزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها، إلى جانب الهجرة غير الشرعية، وأمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات المستقبلية لخدمة مصالحها، خصوصا أن دول الساحل الإفريقي هي دول غنية بثروات الطبيعية، مما يجعلها منطقة نفوذ وتنافس الدول الغربية، فالتحولات الراهنة والتهديدات الأمنية الجديدة أثرت وأعطت إعتبارات جديدة لمنطقة الساحل الإفريقي، والتي جعلتها تخرج من دائرة التهميش واللامبالاة إلى دائرة الإهتمام اللافت. فهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن الإهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة، وعلى رأسها روسيا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. فرنسا الطرف المهيمن تاريخيا على المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية الطرف المهيمن على الساحة الدولية، و روسيا هي الحليف الاستراتيجي.

فمن هذه المنطلقات، كانت هناك الإختلافات في الرؤى، وتحركات على كل المستويات، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفوذها في المنطقة مزاحمة فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي، حيث اتخذت كلا الدولتين أليات وإستراتيجيات اتجاه المنطقة قصد محاربة هذه التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت في المنطقة والتي تهدد أمن العالم بأسره. حاملة في طياتها خفايا وأبعاد أمنية و إقتصادية

في ظل ما تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي من أزمات خطيرة ومختلفة، أمنية وسياسية وإقتصادية، ومن قصور في أداء مهام حكوماتها، وتحت لواء إحتواء الأزمات وتقديم المساعدات، وجد التنافس او الصراع بين الدول الكبرى درعا واقيا يحمي سياساتها التي قد تحمل في طياتها العديد من الأهداف والأبعاد الخفية وغير المعلنة. تجسد ذلك من خلال إدراك الغرب للأهمية الإستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدث، إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الإستراتيجي لعقدة اللأمن الغربي. ففي الوقت الذي إتجهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني مقاربة بإعادة الإنتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية والمنطقة تحديدا، تعيش فرنسا تخبط في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الإتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية والمسوغات الرسمية والشعبية لدعم التدخل في ظل المزاحمة الصينية، والتحالف الروسي.

أولا: تحديد المفاهيم:

1. **مفهوم الصراع في العلاقات الدولية:**

ويقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفق مفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض ومصالح دول أخرى مما يولد حالة التنافس، وقد يشمل التنافس مجالا محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي و السياسي و الحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي والسياسي لكل منهما.[1]

2. **الإستراتيجية:**

يقصد بها فن تنظيم الحرب وتطور المفهوم ليشمل فن حشد وإستخدام القوى السياسية والإقتصادية والتكنولوجيا والنفسية والعسكرية، وتحريكها فى نسق متكامل لتحقيق الأهداف التي تضعها السلطة السياسية. وللإستراتيجية عدة تعاريف ومن أهمها وأشهرها من بعض المفكرين:

---

http://bohothe.blogspot.com/2009/12/blog-post.html(6/02/2018), h 22:20

[1] حدفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية**، رسالة ماجيستير (الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2011)، ص.7.

- **تعريف ريموندألالان تايدارت** (RAMYOND-Alain thiet art):

إذ عرف الإستراتيجية على أنها مجموعة القرارات والحركات المرتبطة بإختيار الوسائل وتم فصل الموارد من أجل الوصول إلى الأهداف. التعريف الأمثل فهو أن الإستراتيجية هي: مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة فى أقل وقت ممكن و بأقل جهد مبذول.[1]

3. **الأمن:**

من المفاهيم المائعة في العلاقات الدولية والمثيرة للجدل بين الباحثين، فهو مفهوم خلافي متنازع فيه، شهدت مدلولاته الإصطلاحية تطورات ملحوظة عبر الفترات التاريخية، وقامت في سبيل تحديده العديد من النظريات والمقاربات والمدارس المختلفة الإتجاهات. غير أن هناك إجماع على أنه يمثل حالة يغيب فيها الخطر والتهديد الذي قد تتعرض له القيم المكتسبة.

–هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

–أو هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن.

– هو تلك الحالة من الإستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيدا عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج.[2]

وهناك من يرى أن الأمن: يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له إستغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والإزدهار[3]

4. **منطقة الساحل الإفريقي:**

وهو مفهوم قد يتسع ويضيق حسب طبيعة التعريف الذي قد تطغى عليه الإعتبارات الجغرافية أو السياسية أو الحسابات الجيو إقتصادية، وقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على التعريف الجيوسياسي للساحل الإفريقي الذي وردا في دراسة للأستاذ مهدي تاج بعنوان: الأمن والإستقرار في الساحل الإفريقي والممتد بين السودان وموريتانيا، بما في ذلك التشاد، النيجر، مالي، جنوب الجزائر، السنغال ونيجيريا. ولي إعتبارات جيوأمنية تم تحديد خمسة دول بما فيها مالي، التشاد، موريتانيا، نيجر، الجزائر.

---

[1]علي بشار بكر أغوان، **جدلية العلاقة بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية** (مقاربة تاريخية)، الحوار المتمدن،ع.3446(2011)، ص.5.

[2] عامر مصباح، **نظريات للتحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية**، **القاهرة:** دار الكتاب الحديث ط1، 2010، ص.9.

[3] عدلى حسن سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، **القاهرة:** مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977، ص.11.

ثانيا: المداخل النظرية:

1. الواقعية الجديدة:

تعتبر **الواقعية الجديدة** من أهم الإتجاهات النظرية التي نظرت لمسألة الأمن والتي ترى بأنه ذات صلة وطيدة مع المصلحة الوطنية. تنقسم الواقعية الجديدة إلى وجهات نظر متعددة أبرزها الواقعية الدفاعية من روادها كينيث والتز والواقعية الهجومية أين نجد جون ميرشيمر من أحد روادها. يرى أنصار الواقعية الجديدة الدفاعية أن الحرب أصبحت جد مكلفة للدول تفوق مكاسبها وهذا راجع للتطور التكنولوجي المعقد الذي أدخل على الأسلحة الحديثة، ومن ثم أصبحت الإستراتيجية الأمنية القائمة على القوة العسكرية للسيطرة والإخضاع إستراتيجية يرفضها قادة دول العالم وشعوبهم في هذا العصر القائم على العولمة والإعتماد المتبادل.[1] ويطرح هذا الإتجاه التنظيري بدائل عن الحرب من أجل تحقيق الأمن، وذلك عبر إنشاء بعض المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تجنب اللجوء إلى الحرب عن طريق الأحلاف ومعاهدات مراقبة التسلح، ومنظمة الطاقة الذرية ومجلس الأمن في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية.[2]

أما الاتجاه الواقعي الجديد الهجومي يعتقد أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وبقائها القومي، وهذا يعني أن على صناع القرار في حكومات الدول أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى. تفترض أن العلاقات الدولية هي مباراة مأزق السجين بحيث تعكس ذلك التضارب في المصالح الدولية بشكل يعزز من الخاصية التنافسية بين الفواعل الدولية، التي هي في حقيقة الأمر خاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى. فهذا التنافس يحتم وجود صراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي.

2. النظرية النيوليبرالية: Neo-liberalism

النظرية الليبرالية الجديدة تشكلت أساسا فى ثمانينات القرن العشرين، واستقطبت أبرز وجوه البرادايم التعددي فى سنوات السبعينيات، أمثال روبرت كيوهان ، وجوزيف ناي وهي تمثل اليوم مصدر التحدي الأساس للواقعية، وتتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية.

---

[1]– عامر مصباح، **نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث, 2010، ص .93.

[2]– المكان نفسه، ص.93.

تفترض هذه النظرية أنه في المحيط التنافسي تسعى الدول إلى مضاعفة إمكانياتها من خلال التعاون، والسلوك العقلاني يدفع لرؤية أن المنفعة تكمل في السلوك التعاوني والسلمي والإعتماد المتبادل بين الدول.[1] لذلك فقد إستخدمنى هذه النظرية لإظهار الجانب التعاوني والإعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

3. النظرية النيوماركسية:

جاء المنظور النيوماركسي أو نظرية التبعية Depence Theory لتعبر عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث إنطلاقا من فكرة النظام الرأسمالي العالمي مقسمة بذلك العالم إلى دول المركز (الدول الصناعية) ودول المحيط(دول العالم الثالث)، مختصرة العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية بين أطراف غير متكافئة على جميع الأصعدة[2].

4. نظرية اللعبة: Game theory

يعرف مارتن شوبيك نظرية الألعاب على أنها طريقة لدراسة صناعة القرار فى حالات الصراع وتستخدم هذه النظرية في تحليل الإستراتيجية المنتهجة من قبل الأطراف، أي إعتماد إستراتيجية أحد الجوانب بتوقع الجانب الأول لإستراتيجية الجانب الآخر وذلك للتمكن من أقصى فرص الحصول على نتائج ملائمة.[3]

ونظرية اللعبة تفترض وجود لاعبين إثنين يسعى كل منهما إلى تحقيق نتائج أفضل ومكاسب أكبر، فهي تنظر للصراع من منظارين، الأول متعلق بالصراعات التنافسية، حيث تكون فيها المواقف والمصالح متعارضة، وغير قابلة للتوفيق، وهي تعبر عن مايعرف بـــ" المباريات الصفرية"، والتي تتميز بوجود مكاسب طرف مقابل خسائر للطرف الثاني. أما الثاني فينظر للصراعات التي تكون فيها المواقف و المصالح قابلة للتوفيق، و التنازل المتبادل على أنها صراعات غير تنافسية، والتي تعبر عن ما يعرف ب" المباريات غير الصفرية".

---

[1]– توفيق حكيمي، **الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصين:** دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي فى النظام الدولي، رسالة ماجستير فى العلاقات الدولية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2008)، ص.32.

مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (الجزائر: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية،2005)، [2]ص66.

[3] روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر،1985، ص337.

5. **مقاربة الدولة الفاشلة:**

هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية وإقتصادية. فهي الدولة التي تصبح غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية بالنسبة للمجتمع الدولي.

ثالثا: سوسيولوجيا الدراسة:

بإعتبار أن البحث عن المادة العلمية لموضوع كتابنا قد انصرف إلى شطرين رئيسيين يتعلق الأول بي الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي والحركيات الأزموية التي يمكن تحديدها في صعوبة تحديد بناء هويات وطنية موحدة تندمج في إطارها مختلف المكونات الإثنية والقبلية واللغوية....، أما الشطر الثاني يتعلق بالإطار الفكري للإستراتيجيات الأمنية الأمريكية والفرنسية ومضامينها ،قبل وبعد أحداث 11سبتمبر2001 و البحث في أبعادها وأهدافها وآلياتها.

اما الأهمية الاسترتيجية لمنطقة الساحل الافريقي، فتعتبر كصيغة جذب بالنسبة للقوي العالمية قوئ البر وعلى راسهم روسيا، وقوي البحر وعلي راسهم الولايات المتحدة الامريكية، وسنركز في الجزء الأول لهذا الكتاب على قوئ البحر، واما في الجزء الثاني لهذا الكتاب فسوف نركز على قوى البر، لكي يكون هناك توعية علمية صحيحة على مايحدث وما سيحدث في منطقة الساحل الافريقي.

اما الأهمية الثانية فهي عامل الصراع في المنطقة، او تلغيم المنطقة بؤر توتر لكي تصبح مستقطبة للتراعات والصراعات، وهذا مايستدعي تدخل القوي في منطقة الساحل .

ان سوسيولوجيا الدراسة التي استخدمناها في هذا الزء من الكتاب، هو الاعتماد لي سرد المعلومات بصغة ملخصة ومقلصة ليس في الطابع العلمي ولا في المضمون ولكن ليسهل للقارئ استعاها بشكل سلل ,وتمعن وفهم تام .

الفصل الأول:

الأهمية الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

اولا: الواقع الجيوساسي والأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

1-1: المفهوم الإصطلاحي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

1-2: التركيبة السكانية في الساحل الإفريقي

1-3: واقع الساحل الإفريقي: إقتصاديا، سياسيا، إجتماعيا، وأمنيا

ثانيا: التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

2-1: التهديدات الإرهابية

2-2: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

2-3: الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الافريقي

ثالثا: المتغيرات الجيوسياسية التي تأثر على تحول مفهوم الأمن(الفواعل، التهديدات، الصراعات).

3-1: التحول في طبيعة الفواعل، التهديدات، الصراعات.

3-2: مقاربة الدولة الفاشلة

3-3: إنعكاسات التهديدات الأمنية من منطقة الساحل والجنوب على الجزائر

خلاصة.. واسئلة

تمهيد:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو سياسية التي تثير إهتمام الفواعل الإقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات في الوقت الحالي على خلاف ماكانت عليه قبل حقبة الحرب الباردة حيث كانت منطقة مهمشة إستراتيجيا وإقتصاديا وسياسيا.

ومن خلال التطور الذي شهدته المنطقة عبر الإمتداد التاريخي، فإنها تعرضت للعديد من التهديدات نتيجة إنعكاسات الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوافر الإمكانات الإقتصادية، إضافة إلى تأثيرات النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية، وكذا الشبكة العنكبوتية للتحديات الأمنية، هذه الأخيرة التي فرضت التأسيس لمرحلة جديدة من العمل الجهوي المشترك وفق مقاربة برغماتية قائمة على مواجهة التهديدات الأمنية والإنتقال بمستوى التحليل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي(من مبداء عالمية الحلول لعالمية التهديدات)

وعليه فمنطقة الساحل الإفريقي تتميز بمجموعة من الخصائص الجيوسياسية والجيو أمنية والتي جعلت منها منطقة رهانات استراتيجية كبرى.

اولا: الواقع الجيوساسي والأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

إن الدراسات الأمنية والإستراتيجية تتطلب في أغلبها الإنطلاق من فهم واضح للحيز الجغرافي، وواقعه من حيث كل المتغيرات التي تحكمه. هذا الفهم ينطلق من خلال مايسمى الجيوسياسية التي تصل اليها، ترتبط الجيو سياسية بالجيو استراتيجية في نقطة مهمة وهي علاقة الوضع الجغرافي بالمصالح الحيوية للدول والفاعلين الدوليين بإختلافهم، يرى أميرال الفرنسي سيليربيه بأن الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية تعود بداية تطورها الى المرشال الفرنسي فوبان vaubin ، من خلال الخطوات الإستراتيجية المهمة التي إتخذها فى نهاية القرن17، محاولا إستغلال وضع جغرافي معين للأستفادة ببناء خطوط دفاعية مناسبة للقيام بعمليات دفاعية فعالة لحماية المدن فى المملكة الفرنسية في تلك الفترة، حيث قاد بعض العمليات الدفاعية في مدينة ليل الفرنسية بنفسه. فالمعلومات الجغرافية مفيدة بل وضرورية لقيادة الشعوب في الحرب والسلم[1]، إذ يقول الأميرال سيليربيه بأنه لابد على القائد العسكري والذي يمثل رجل الإستراتيجية، ورجل الدولة الذي يمثل السياسي، أن يفكر بالاتحاد الى درجة أن يمثلا رجل واحد، مشير إلى أن هناك تكامل بين كل من الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية.[2]

تعتمد الدراسات الإستراتيجية والأمنية في الغالب على الأطر الجيوسياسية والأوضاع الراهنة و المرتقبة في ظل توقعات لتغيرات في القوة فيما يتعلق بالفاعلين الدوليين والغير دوليين وترتكز هذه الدراسات على مستويات التنظير متعددة لكل منها نقاط إرتكاز قد تختلف وقد تتشابه.

1-1: المفهوم الإصطلاحي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي حاليا، من بين أهم المناطق التي تشهد توترا وديناميكية في الوقت الحالي فالأزمات في الساحل هيكلية ومتداخلة، أين تترابط عوامل عديدة كهشاشة الدولة القومية وإنخفاض الأداء الإقتصادي وضعف مستويات التنمية، وغيرها من الأسباب التي تدفع إلى إزدياد التوتر والصراع وعدم الإستقرار في هذه المنطقة وتأثير التغيرات المناخية، ودوام إرتفاع أسعار المواد الغذائية وسرعة نمو السكان، ضعف الحكامة، الفساد والتوترات الداخلية التي لاتجد حلولا، وبالتالي فمن الطبيعي أن تواجه تحديات الفقر

---

[1] – بييرسيليربيه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية. تر: أحمد عبد الكريم، مصر: الاهالي،1998، ص.17.

[2]–المرجع نفسه، ص.10.

المدقع، وخطر العنف الأصولي الراديكاليه، تجارة المخدرات والإرهاب التي تؤثر على الوضع الأمني في المنطقة ككل.

بهدف إيضاح الخلفيات والأبعاد التي بنيت عليها الأحداث وأنتجت مخرجات كثيرا ما ترتبط بحالة اللاإستقرار التي تشهدها المنطقة.

❖ تعريف بمنطقة الساحل الافريقي:

الساحل الإفريقي منطقة تضاريسية، تفصل إفريقيا جنوب الصحراء عن شمالها وفق التعبير الجغرافي، أو هي المنطقة التي تفصل إفريقيا السوداء عن إفريقيا بمقاربة عرقية اثنيه أو المنطقة التي تفصل إفرقيا المسلمة عن إفريقيا الوثنية أو المسيحية بمقاربة دينية وحضارية لكنها كذلك مسرح لعديد من الأزمات الهيكلية وكذلك الصراعات المرضية التي تتحكم فيها العديد من المتغيرات، هذا المنطق الذي يشير إلى وجود سلسلة مترابطة ومتداخلة من الأسباب التي تدور كلها تقريبا حول معضلتي الأمن والتنمية.

يمكن أن نعرف منطقة الساحل من عدة نواحي تتعدى التعريف الجغرافي الجامد الذي يشير إلى كونها المنطقة التي تمتد من موريتانيا إلى ايريتيريا، وتشمل: بوركينافاسو، التشاد السينغال، السودان، مالي والنيجر ونيجيريا وهي تشكل حزام يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب عن شمال افريقيا[1].

كما يعرف الساحل بصفته فضاء جيوسيسي محدد بذاته ومتميز بخصوصياته، ففي النصوص العربية القديمة يعرف على أنه الفضاء الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان ومن هذا المنطلق يمثل الساحل الإفريقي معبرا بين افريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء[2].

❖ المفهوم الإصطلاحي لمنطقة الساحل:

للساحل تسميات عديدة أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات وحدود جغرافية وأنتربولوجية إختلفت بإختلاف وجودها عبر الأزمنة، والمدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح.

---

[1]– مجاس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فى منطقة الساحل،(نيويوك: الأمم المتحدة،14جوان 2013)، ص 01.

[2]– مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب والساحل الإفريقي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2011)، ص. ص03.02

ويلاحظ أن منطقة الساحل عرفت بأسماء عديدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي والساحل غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي[1].

❖ **تعريف منطقة الساحل من الناحية الجغرافية:**

يرمز الساحل الإفريقي إلى المنطقة الوسطية الواقعة بين شمال إفريقيا وإفريقيا الإستوائية، إذ يشكل الساحل منطقة ايكولوجية، الأمطار فيها ليست وفيرة وغير منتظمة التساقط[2].

مصطلح الساحل يعني تقليديا البدو والرحل في الصحراء، فبالنسبة لجغرافيي القرن العشرين، فإن الساحل هي المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي إلي غاية البحر الأحمر وتشمل كل من إثيوبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، السودان والتشاد. وهي المنطقة التي تمتد على طول يتراوح إلى ما بين 500 إلى 700 كلم لتفصل بذلك بين إفريقيا الشمالية وسهول السفانا جنوبا[3].

الخريطة رقم 1 توضح موقع الساحل الإفريقي



المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014121110195062754 4. 5/02/2018 H 15: 11

1– أعمر عمورة، **التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي** (مقاربة جيوامنية)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011، ص14.

2– خالد كريم بلقاسم مسعودي، سياسة فرنسا في دول الساحل، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**،جامعة الجزائر :معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية,1993، ص. ص 68.69.

3 –Yves LACOST, **DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE**, Paris: Flammarion, 1995, p 1346.

❖ التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي:

يشير المفهوم الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي، إلى وجود حدود ومعالم إرتسمت إنطلاقا من التطورات السياسية التي تعيشها المنطقة، وذلك بالإرتكاز على مجموعة الإسقاطات الإقليمية والدولية التي وضعت لها، حيث أن حصر حدود منطقة الساحل الإفريقي إختلفت بإختلاف التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية أو الدولية التي تهتم بالمنطقة.

❖ الساحل الإفريقي حسب المنظور والإدراك الجزائري:

لكل دولة إدراك خاص بمحيطها الإقليمي من إنتماء وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الجوار فالجزائر كفاعل إقليمي ترى في الساحل الإفريقي مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، وطبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية، والتي تشمل كل من مالي، النيجر وموريتانيا على الأخص فالملاحظ من خلال التجمعات الإقليمية والتوجهات الدولية لحسر المجال الجغرافي لمنطقة الساحل أن عملية ضبطه بقيت صعبة، ويظهر هذا من خلال جميع الأطروحات، وجود دول أساسية مركزية أو يمكن القول أنها دول قلب الساحل الإفريقي وهي النيجر ومالي، تشاد وبوركينافاسو، ودول أخرى يمكن وصفها دول الطوق أو محيط المركز وهي الجزائر، ليبيا وموريتانيا شمالا وإذا ما تم توسعها فإنها تشمل دول غرب إفريقيا جنوبا، فمن خلال هذه المفاهيم تبرز حدود منطقة الساحل الإفريقي كمجال جيوسياسي إكتسي أهمية جيوإستراتيجية بالغة[1].

- **دول الميدان _الحذر الأمني _:**

كتعريف الجيوأمني يبرز مدي تنامي التهديدات في الساحل الإفريقي، وخاصة كل من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، أين ركزت معظم الدراسات على تسمية مناطق تواجد هذه التنظيمات بما يعرف بدول الميدان والتي تشمل كل من: مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر. حيث يمثل كل من مجلس رؤساء أركان دول الساحل الذي أنشئ في الإجتماع المنعقد في تمنراست شهر أوت 2009 ولجنة الأركان العملياتية المشتركة

---

[1]- أعمر عمورة، المرجع السابق، ص 15.

خلال إجتماع تمنراست في 21 أفريل 2010 ، الإطار الأمني الذي يجمع هذه الدول، الأمر الذي يتوافق والإدراك الجزائري للبيئة الجيو أمنية للساحل الإفريقي.[1]

*اللجنة ما بين الحكومات لمكافحة التصحر **CILSS**: يمثل إطار تنظيميا يبرز حدود منطقة الساحل بناءا على المنظور البيئي لتعريف الدول المشكلة للساحل الإفريقي والذي يضم الدول التالية: النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، غامبيا، تشاد، مالي، السنغال، جزر الرأس الأخضر.

***المنظور الفرنسي المرتبط بعلاقة إستعمارية للمنطقة:** تتشكل منطقة الساحل من الدول التالية: بوركينافاسو، البنين، الطوغو، غينيا بيساو، النيجر ، السينغال وذلك من خلال منطقة الفرنك الفرنسي، والتي أسس عليها الإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقية UOMOA الذي يتشكل من الدول الثمانية سابقة الذكر.

التجمع ما دون الإقليمي لغرب إفريقيا CEDEAO: يحصر جميع دول الغرب الإفريقي ليمتد حتى نيجيريا ليشمل 15 دولة، والذي ينظر إليه كشريك إقليمي للسياسات الأممية في تنفيذ برامجها الإقليمية وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج التنمية .

***تجمع الساحل والصحراء:** الذي أتى بمبادرة ليبية ليشمل 24 دولة من بينها: مصر، ليبيا تونس، المغرب ودول من إفريقيا الوسطي والغربية.

❖ **المقاربة الإثنية الحضارية في تعريف منطقة الساحل:**

ما يزيد الأمور في هذه المنطقة تعقيدا وخصوصية، هو تعدد الأعراق والأقليات مع طرق عيشها البدوي والقبلي، لكن الحدود الجغرافية التي وضعها المستعمر في الفترة السابقة تحولت إلى قنابل موقوتة بحكم عدم مراعاتها لخصوصيات المنطقة من هذه الجوانب، فالملاحظ في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والقبائل وكذا الأديان وكذا الحضارات الأمر الذي أعطى صعوبة لإنصهار كل هذه الفواعل في هيكل يعرف بالدولة الأم .لهذا فمنطقة الساحل كما هو متعارف عليها فإنها تعرف صراعات دائمة مع الأقاليم والأراضي خصوصا في فترات الجفاف، فسكانها يتميزون بالطابع البدوي بمعنى انهم يمارسون تربية المواشي في الغالب، من أهم القبائل نذكر: مورس(maores) وبولس (peuls)، التي تنتشر في مالي وتشاد إضافة إلي قبائل الطوارق في جنوب الجزائر النيجر ومالي الذين بدورهم يرتحلون ويتحكمون في أراضي تمتد لي غاية السنغال كما لا

---

[1]- رضوان الجريبي، لأجل تمتين التعاون الإقليمي، **مجلة الجيش** العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص17.

يفوت الذكر دور هذه القبائل في نشر الإسلام لكن ما هو بارز هو كون حركة وانتقال هذه القبائل في بحثها على متطلبات العيش في بيئة قاصية غالبا ما تنتهي بالتراعات في ما بينها[1].

❖ المفهوم الشامل للساحل _من الوحدة الي الهجين _:

يشير إلى إمتداده من البحر الأحمر شرقا إلي المحيط الأطلسي غربا ويقصد بذلك القوس الذي يضم السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا إلى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا[2]، حيث يغطي إقليم الساحل القوسي الممتد من السودان إلى موريتانيا إذ تمتاز بلدالها عموما بشاسعة جغرافية وقلة السكان، ذات طابع صحراوي فسيح كما ألها عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا إلي غاية البحر الأحمر مرورا بـــ-أتبرة- السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال دكارة إلى غاية البحر الأحمر، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر بـــ 5500 كلم[2] وعرض يتراوح بين 400 و500 كلم[32].

ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا واشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كيلومتر مربع، تمتد من الساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـــ: 21930 كلم وما بين خطوط الطول 12 و20 درجة شمال الخط الإستوائي، فهي تعد أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية[4].

2-1: التركيبة السكانية في الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي من اعقد المناطق الإفريقية من حيث تركيبة السكانية نظرا لعدة عوامل من أهمها تباين القبائل و تعدد الإثنيات المشكلة لها، هذا ما أدى إلى عرقلة وصعوبة عمليات التوحد والإندماج

---

[1] -YVES LACOST , OP –CiT ? P 1346

[2]- ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل الافريقي، (2006-2014) مذكرة لنيل شهادة مجاستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو2016، ص22

[3] -MAHDI TAJE « VULNE RABILITIES ANDFACTORES OF IN THE SAHEL . **WEST AFRICAN CHALLENGES**، N. 1 AUGUST 2010 .p.p1-8

[4]-عمورة أعمر، مرجع سابق، ص 16.

الإجتماعي، بحيث الطبيعة الإجتماعية المفككة إثنيا وقبليا*، جعلت من المستوى التجانس الإجتماعي ضعيفا وحركيات الإندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج عنه عدة أزمات داخلية (مثل أزمة الدافور في السودان أزمة الطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الاثنية وحتى القبلية في التشاد)[1].

أصبح من الصعب في الآونة الأخيرة تعداد عدد السكان الذين يعيشون في منطقة الساحل الإفريقي لتخوف هؤلاء من هذه العملية (التعداد السكاني)، فمن جهة نلاحظ أن المحققين لا يأبهون لذلك في ظل بيئة داخلية و إقليمية تعمها الإضطرابات، ومن جهة أخرى إهمال دول هذه المنطقة منذ عقود العمل على جمع الإحصائيات المتعلقة بالأفراد وبالطبيعة[2]. وذلك راجع لوجود عامل يطمس جمع وتفسير البيانات وهو " الحدود الوطنية "[3]. على اساس أن مفهوم هذا الأخير يعد بالنسبة للدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة مفهوم مستورد من أوروبا وهو ناتج عن مخلفات استعمار القارة في القرن العشرين كما أن التركيبة الأنتروبولوجية لسكان هذا لإقليم (خاصة قبائل البدو والطوارق..) لا تسمح باحترام هذا المعيار فمفهوم الحدود يبقي مفهوم أجنبي على ثقافتهم، عادتهم، تقاليدهم وحتى أسلوب حياتهم.

عند الحديث عن التركيبة السكانية لبعض دول الساحل الإفريقي، لا بد من التعرف لمختلف الإثنيات والعرقيات والقبائل التي تعيش في هذا الفضاء، والتي تلعب دورا مهما على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي

*- يشير مفهومي القبلية والإثنية إلى نمطين من أنماط التنظيم الاجتماعي البشري وقد ارتبط التاريخ البشري الأول بمفهوم القبلية قبل الدولة بكثير، أين تشمل هذه الجماعة البشرية التي تتفق مجموعة قيم ومعتقدات وطقوس وتقاليد تصبح ذات دلالة عقلانية في تنظيم السلوك البشري، بعد أن كان هذا السلوك خاضع لمعطيات داخلية تشمل علاقة الإنسان وتصوره لنفسه ويشمل مفهوم الإثنية تجمعا رمزيا لمجموعة من الجماعات المحلية "القبائل" أو البنى التي تشمل تنويعات عن القبائل، تتفق علي أصلها المشترك، وتشكل بذلك القبلية بنية تحتية للأثنية تشمل وضيفة مادية عينية تري في الواقع الملموس، بخلاف الإثنية التي تشمل وظيفة اكثر رمزية تعني بالمحصلة الانتقالية لمكانة القبائل عندما يتصل دورها بالمدي الاقليمي أو الوطني للمزيد من المعلومات الاطلاع علي: غليون برهان، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية في: مجلة التسامح، العدد 22، ربيع 2003

[1] - Edmon d Bornus, Jean–yves marchal, yveline poncet, **le sahel oublié**, in: revue tiers monde. (agriculture, écologie et développement S.D: Marc Dufumier, tome 34, N134, 1993 ,P.P.306-307

[2] -christian bouquet, **peut-on parler de « seigneurs de guerre»dans la zone sahélo –saharienne**? (entre vernis ideologique et crime organisé),in: afrique contem poraine N^{0}245.01-2013.p .89

[3] - ibid,p .p.89-90

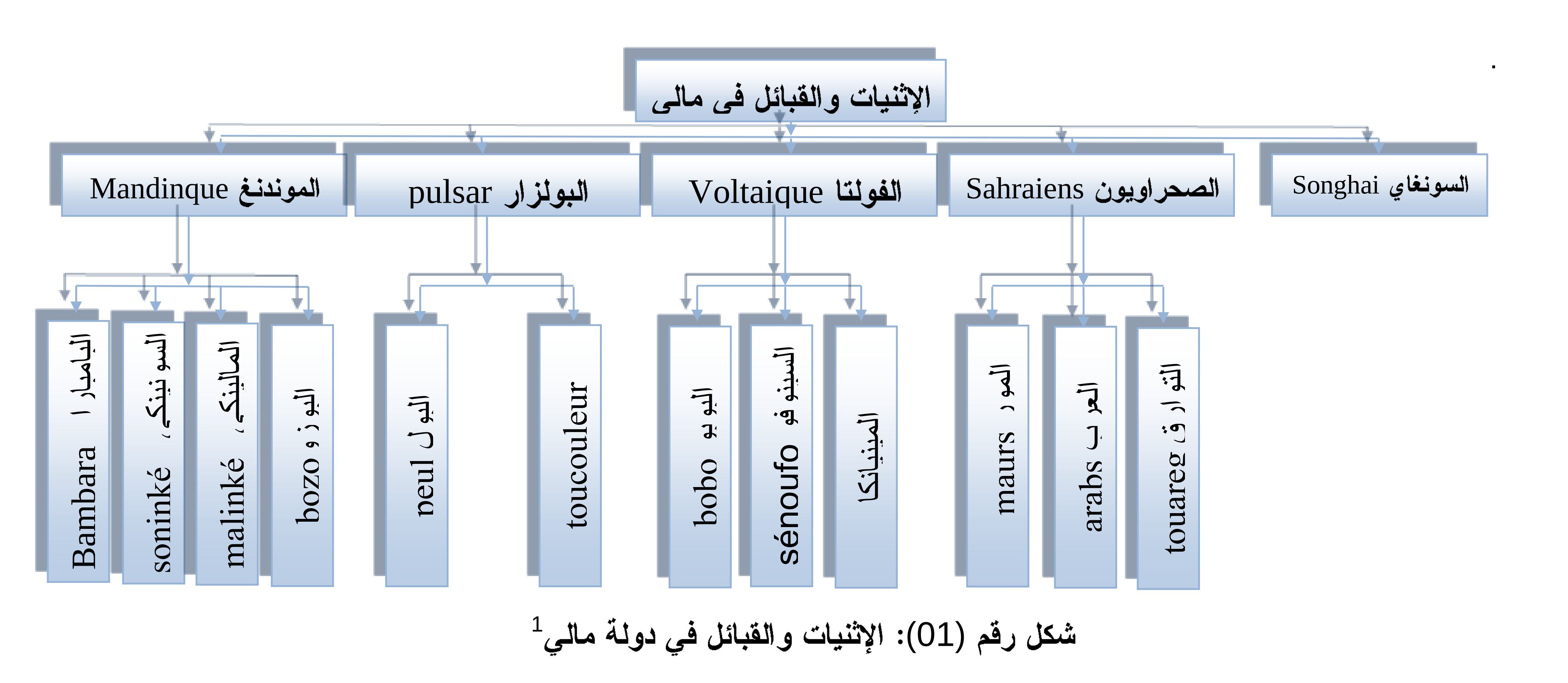
خاصة في مجريات الأحداث التي عرفتها المنطقة منذ القدم ومازالة تعرفها لحد اليوم. على هذا الأساس سنحاول التطرق إلى أهم التركيبات الإثنية، العرقية والقبائلية لبعض دول الساحل الإفريقي معتمدين في ذلك على التقسيم الذي جاء به الكاتب الفرنسي جرارد فرانسوا دومون francois-tdumon- gerard ونلخصها فيما يلي[1]:

***مالي** : تضم حوالي 23 اثنية، وتتوزع علي 5 مجموعات رئيسية موضحة في الشكل التالي:

كذلك نلاحظ أن النزاعات العرقية والإثنية في الساحل كانت تأخذ الطابع المحلي أي داخل دولة واحدة فقط ثم أصبحت تنتقل إلى عدة دول أي تحول النزاع من دولة واحدة ليصبح بين عدة دول متجاورة.[2]

[1] – Gérard françois dumont,**la geopolitique des population du sahel**,in :la securité du sahera et du sahel , cahier du CEREM (centre d'étude et de la recherche l'école militaire.n13, paris :France,decembre2009, p.37-39

[2]-عبد القادر رزيق مخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحصار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2005، ص 89 .



شكل رقم (01): الإثنيات والقبائل في دولة مالي[1]

---

[1] – شكل رقم 05 من إعداد الطالب وفقا للمعلومات الواردة في .

Gérard-francois dumont , ibid Herré bourges , claude wanthier, les 50 afrique..ed :du sevil , paris ,France,1979

***النيجر**: تتميز هي الأخرى بتعدد وتنوع عرقي واثني وقبائلي، بحيث تتمركز هذه الأخيرة حسب التقسيم الجغرافي داخل الدولة (شرق، غرب، جنوبا وشمالا وحتى الوسط) الشكل رقم 06 يمثل أهم القبائل والإثنيات في دولة النيجر.



الشكل رقم (02) القبائل والاثنيات في دولة النيجر

❖ تشاد:

يوجد فيها ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية,تتمثل الأولى في المنطقة الصحراوية وهي أقل إنخفاضا في المناطق الساحلية وأكثر إرتفاعا في المناطق الشرقية (الحدود السودانية – التشادية)، الثانية في الجنوب وهي منطقة لوغون LOGONE والثالثة في الشمال وهي منطقة بوركوا نيدي تبستي BORKOU ENNEDI TIBESTI حيث تتميز هذه المنطقة بإنخفاض كمية تساقط الأمطار كما يمكن تقسيم سكان تشاد إلى ثلاث مجموعات: مجموعة السارا: وموطنها الجنوب المداري الرطب في حوض الشاري واللوغن وجنوب البحيرة يقطن في هذه المنطقة مجموعة من الإثنيات أغلبيتها متحدثة باللهجات السودانية أصلهم من الزنج، وكما نجد مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف التي تضم عدة اثنيات تنتمي إلى قبائل محلية افريقية كقبائل الباما الكانوري الفولاني والعرب، وثالث مجموعة تسمى ب التوبو ذات أصول نيلية سوداء (تمثل2% من مجموع سكان تشاد)، بحيث تتمركز في جبال "تبسى"وهضاب "انيدي"ومنطقة "بروكو"في شمال تشاد وشمال شرقها تتمركز فيها اثنتين وهما "الكرى" و"الدازا".

❖ موريتانيا:

ثلثي (2/3) السكان هم مورسى MAURES وهم شعوب أمازيغ يقطنون في الجزء الغربي ولهم معظمهم من الحراتين SHARRATIN وهم خدم سود أحفاد العبيد، كما نجد البيدان BEIDANES وهم من المورس البيض، أما السود فيقطنون حدود الساحل ووادي نهر السنغال. فموريتانيا تعتبر معبر التنافس المورس، العرب، البربر، والأفارقة السود.

تتنوع الديانات في منطقة الساحل الإفريقي بتنوع التركيبة السكانية، إلا أن الديانة الإسلامية هي التي تغلب في معظم دول المنطقة. فدخول الإسلام وانتشاره مرتبط بوصوله الى شمال القارة، على اساس أنه انتقل من شمالها إلى غربها بواسطة التجار المسلمين والعلماء والدعاة، وسبب هذا الإنتقال هو وجود صلات تجارية قديمة بين شمال القارة وغربها وجنوبها، مما أدى إلى الإنتقال هته الديانة وانتشارها في دول الساحل الافريقي.[1]

[1]- بدر حسن الشافعي، الدعوة الإسلامية في افريقيا...نجاحات بالرغم من التحديات، في: قراءات افريقية، العدد 13، سبتمبر2012، ص.08.

3-1: واقع الساحل الإفريقي _دراسة في المكونات والموارد_:

الواقع الإقتصادي للساحل الإفريقي:

تشترك دول الساحل الإفريقي من الناحية الإقتصادية بوجود إقتصاديات متدهورة وضعيفة، كنتيجة طبيعية لتراكم عدة عوامل وأسباب من بينها[1].

- هشاشة وعدم نجاعة البيئة التحتية التعليمية.
- عدم إستقرار الموارد الزراعية وهي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العا لم.
- إنتشار الفقر والبطالة المتزايدة ما يؤدي حتما إلى ظهور عدة أزمات، فهذا يؤدي إلى اليأس ويساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد، الخلافات والتطرف.
- تحويل مدا خيل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروت معدنية على وجه الخصوص تلك التي تجنيها من تصدير النفط نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة، ما أدى إلى تفاقم مشاعر إحباط ومطالب المستبعدين.
- دور الظروف الطبيعية والعوامل المناخية السيئة كاالكوارث الطبيعية المفاجئة والجفاف في تفاقم الوضع والتدهور الإقتصادي بالمنطقة.
- يظهر فشل دول الساحل الإفريقي من تدهور إقتصادياتها خاصة في الميدان الزراعي، والسبب الرئيسي لعدم إستقرار الموارد الزراعية هو الظروف المناخية الصعبة التي تمر بها هذه الدول، فالفضاء الساحلي يتميز بفصلين: فصل جاف طويل وفصل ممطر قصير (يستمر الفصل الممطر في السنغال مالي وبوركينافاسو قرابة ستة أشهرمن ماي /جوان إلى أكتوبر/نوفمبر)[2]، هناك بعض المناطق يستمر فيها فصل الشتاء ثلاثة أشهر هذا ما يؤدي حتما إلى إجتياح موجات جفاف رهيبة على دول المنطقة.

هشاشة البناء الإقتصادي في دول الساحل الإفريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول، فالنيجر، مالي،تشاد وموريتانيا هي أقل الدول نمو حسب تقارير التنمية البشرية كما أنها تتميز بإرتفاع مؤشرات الفقر فيها، هذا ما يؤكده التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بأن النيجر

---

[1] -Mehdi Taje, la sécurité du Sahara et du Sahel :l'importance stratégique du Sahel, In :calrier du cerem (centre d'études de recherche de l'école militaire. N 13,paris :France .décembre 2009.p. 16

[2] -Herré Bourges, claude Wauthier ,Les 50 Afriques…Ed:Du Seuil, Paris, France, 1979.P 335

تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 67% مالي نسبة الفقر فيها تقدر بحوالي 64% أما موريتانيا فهي تقدر بنسبة 46%[1] على هذا الأساس فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر تهديد فعلية في مناطق الساحل الإفريقي، بإعتبارها دافع حقيقي لظهور تمرد وتطرف، بعض الأقليات أو الجماعات وخلق بؤر توتر على المستوى الداخلي والخارجي للدولة، مما يؤدي إلى تشكيل بيئة غير مواتيه للإستثمار الأجنبي فيها. تتمتع دول الساحل الإفريقي بموقع جيو إقتصادي فيها جد هام، نظرا لما تملكه من موارد طاقوية ذات بعد إستراتيجي كالنفط، الغاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية...... الخ، (بدأت التشاد في إنتاج النفط عام 2003 من حوض دوبا في الجنوب)[2]، إضافة إلى الثروة المائية المميزة في بعض الدول (النيجر ثالث أكبر نهر إفريقي، وبحيرة التشاد)، إلا أن هذه الدول مصنفة كدول فقيرة جدا في تقرير التنمية البشرية . كما أنه من أحد أبرز الأسباب التي أدت لهشاشة إقتصاديات دول الساحل الإفريقي هو التسيير الغير العقلاني لهذه الثروات و العوائد من الموارد الأولية،[3] وما زاد في تدهورها هو الأوضاع التي تعيشها هذه الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة .

❖ الواقع السياسي والإجتماعي لدول الساحل الإفريقي:

يجتمع الباحثون الأكاديميون والممارسون السياسيون على أن الساحل الإفريقي جملة من الخصائص التي منها تتغذى المشاكل السياسية والإجتماعية التي تعاني منها المنطقة مايمكن إرجاعه إلى ثلاث أسباب رئيسية[4].

- عوامل تقليدية تتغذى من التنوع الأثني والديني واللغوي وما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة.
- عوامل بيئية تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة الفقيرة لمختلف مقومات الحياة وموارد العيش ما أدخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول واحتكار منابع المياه عنصر الحياة وسر البقاء لما تتيحه من فرص أضمن للحياة وأليق للعيش.

1- تقرير التنمية البشرية صادر عن هيئة الأمم المتحدة 2009.ص.178.

2- بلغ إنتاج تشاد للنفط 225 ألف برميل عام 2006، يتم تصديره عبر خط أنابيب يمر من الكامرون ويبلغ طوله 1050كم[2] يصب في مرفأ كربي الكامروني على الساحل الأطلسي. أنظر محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001-2002) القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2002 ص، ص 117.118.

[3]- إبراهيم شورب قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: بيروت: دار المنهل اللبناني 1997 ص،69 .78.

[4] -Jean-Paul Ajam Christian Morrison, Sophie Chauvin et Sandrine Rospale, Conflits et croissance en Afrique : le sahel, Vol.01.OSDE :centre de développement de l’organisation de Coopération et de développement Economique. France.1999.p.10.

- عوامل سياسية ترتبط بظاهرة الدول الوطنية وتتميز إجمالا باللاعدالة في توزيع الثروات لإستنادها على الانتماء الإثني، وباستفراد أقلية عددية قد لا تزيد عما نسبته 2% من مجموع السكان بإمتيازات السلطة وماتتيحه من السطو بأموال الدولة وإمكاناتها نتيجة انتشار الفسادوضعف اليات الحد منه.

ورثت دول الساحل الإفريقي حدودها الوطنية بعد التقسيم الإستعماري لها ما ادى الى فشلها في تحقيق سلطتها على اراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع[1] .

بحيث التماثل في مختلف نواحي الحياة الإجتماعية وما كان له من إنعكاس عل طبيعة الحياة السياسية والقائم بالأساس على إنتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة، خاصة وأن بعض القبائل المستوطنة لها امتدادات عابرة للأوطان مما يؤدي بطريقة أو بأخرى الى التأثير على تماسك الوحدة الوطنية وضعفها[2] بحيث غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الاداء المؤسساتي يؤدي الى إستحالة بناء اليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية [3].

- **الواقع الأمني للساحل الإفريقي:**

يعتبر الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تعرف عدة تفاعلات ذات طبيعة صراعية، سواء بين فواعل حكومية أو غير حكومية رسمية أو غير رسمية مما جعله منبعا لمختلف التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة أو اللينة. فاعند الحديث عن التطور الذي عرفه مفهوم الأمن في فترات تاريخية سابقة مصحوبة بتطور طبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية على المستوى العالمي، بحيث توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول إلى جانب المخاطر الصلبة، وهي ذات طبيعة لينة قام باري بوزان بتحديدها في خمسة قطاعات رئيسية.[4] تشمل القطاع العسكري (الصلب) وكذا القطاعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية (اللينة).

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا عل الساحل الإفريقي فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات أثنية عرقية وحتى دينية تحمل طابع الحرب الأهلية.

---

[1] Mehdi Taje, les vulnerabilite du Sahel, In:CEREM.N12.mai 2009

[2] Benoit levrance,Dynamiques islamiste au Sahel Francophone, Memoire de fin detudes pour obtenir le diplomedetude approfondies institus Français de geopolitique, juin 2005, p. 33

[3] أمحند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008 ص.02.

[4] Barry Buzan,Peple,Stattes and Fear An Agenda for International Security in the post-cold war Era, 2end. London,Longman, 1991.p.116-140

تغيرت طبيعة النزاعات في المنطقة وأخذت شكل أزمات عالية الكثافة وخارجة عن الحدود الوطنية، وإعتبارها نزاعات هجينة للغاية بين الرهانات الداخلية الإثنية الدينية والإقتصادية.[1]

إضافة إلى الفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية والأحزاب التي انتجت إفرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي خلقت جو من اللإستقرار والتميز العرقي بين القبائل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو خارجها.[2]

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في الساحل الإفريقي وما نتج عنها موجات جفاف متكررة أدت الى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية، جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعظلات الأمنية الاساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحر كيات السببية[3].

خلقت هذه الحركيات الأزموية في منطقة الساحل الإفريقي حالات متعددة من الإضطرابات الأمنية التي لا تقتصر فقط على إختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الاخيرة بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وبالنظر لهشاشة هذه الدول على المستوى الإجتماعي ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الاخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الإقتصادية والطاقوية وكذا الحسابات الجيوستراتيجية للدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الامريكية[4].

ثانيا: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العا لم نظرا لتغير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي، مما أدى لإعادة النظر في الإفترضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أصبح العا لم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تعرف بتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة عبر الدول... وغيرها من المشاكل التي أصبحت لاحدود لها ولايمكن

---

[1] - Axel Augé les Soldats de la paix en Afrique Subsaharienne In : Guerres mondiales et conflits contemporains, N229,01/2008,p, 46.

[2]– مصطفى بخوش منطقة الساحل الافريقي بين الابعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيوا اقتصادية في العالم الاستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتجية العدد 07 نوفمبر 2008 ص .21.

[3]– امحند برقوق الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية ص3.

[4]– امحند برقوق، فشل الهجوم الفرسي يؤكد جدوى التدخلات الاجنبية في الساحل الافريقي منشور في جريدة الاحرار 26 جويلية 2010 أنظرعلى الرابط التالي http://Sauet-alahrar. net /oldsite/modules.php ?Name=News fils=article Side=17930.

التحكم فيها، كما أنها لم تكن معروفة بالحدة التي عليها اليوم، فهي تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد.

1-2: التهديدات الإرهابية في الساحل الافريقي

قبل التطرق الى تحليل أبعاد ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وجب الوقوف عند تعريف ظاهرة الإرهاب التي أصبحت أهم إنشغال يعنى به المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001، التي أخرجت الإرهاب كتهديد داخلي يمس الدولة إلى تهديد خارجي عابر للحدود يمس أمن وإستقرار كل النظام الدولي.

تعريف الارهاب: الاتفاقية العربية لسنة 1998 وترى أن الارهاب كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذ المشروع الإجرامي فردي أو جماعي و يهدف الى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو أملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[1]

ويعرفه أحمد جلال عز الدين بأنه: عنف منظم ومتصل يقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.[2]

تتأثر الظاهرة الإرهابية إلى حد كبير بطبيعة الدولة في افريقيا لا سيما أن الضعف التقليدي العام للدولة في افريقيا يتيح فرص ملائمة للجماعات الإرهابية. ويقصد بالإرهاب المحلي ذلك الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة الواحدة، وذلك بتوفر الظروف التالية:

- أن ينتمي المشاركون في العمل الارهابي وضحاياه ونتائجه إلى جنسية نفس الدولة التي وقع فيها الفعل الإرهابي.
- أن يتم التخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة.
- ألا يكون هناك دعم مادي أو معنوي لذلك النشاط الارهابي من الخارج.

ويعتبر الإرهاب المحلي في إفريقيا أحد أشكال العنف المتوطن في افريقيا ويستخدم بكثافة شديدة، إذ يجري هذا النوع من الارهاب على نطاق واسع، وبصورة شبه يومية ويؤدي إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا، وهو أقرب إلى الحرب الأهلية والصراعات المسلحة التي تعاني منها القارة في انحصارها في النطاق المحلي من ناحية، والعنف

[1]–أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي، دمسق: دار الفكر، ط1، 2001، ص.66.

[2]–إدريس عطية، "الإرهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها" مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص دراسات افريقية،2011)ص.53.

السياسي في احتواءه على البعد السياسي من ناحية ثانية، حيث تقوم به جماعة أوجماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات.[1]

ساهمت النزاعات الداخلية و المشاكل في كامل منطقة الساحل الإفريقي في تضاعف وتطور الظاهرة الإرهابية من إرهاب محلي إلى إرهاب إقليمي ودولي أو الارهاب العابر للحدود، وابرز نماذج هذا الشكل هو الذي يقف وراء تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي تستلهم نموذجه، وقد دأبت القاعدة إلى استغلال حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف التقليدي للدولة في أغلب أرجاء القارة، باعتبارها وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإرهابية لاسيما التي تستهدف المصالح الأمريكية والغربية.

فلم تكن إفريقيا بمعزل عن أحداث 11سبتمبر2001 التي عرفتها الخارطة السياسية في العالم، ففي مقال نشرته الشرق الأوسط" حذاري...أمثال بن لادن..الأفارقة قادمون"، تساءلت فيه الكاتبة عن علاقة إفريقيا بالشبكات الإرهابية خاصة وأنها تجمع دول واهنة وفاشلة وحدودا يسهل اجتيازها وفيها الفقر والإحباط السياسي و القمع.[2]

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يعد تنظيم القاعدة في بلد المغرب الإسلامي من أبرز و أقدم التنظيمات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي، وقد انبثق عن الجماعة السلفية للدعوى والقتال التي أعلنت انظمامها الى تنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن سنة 2006، وفي 2007 تأسس رسميا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بقيادة الجزائري يحيا أبو الهمام، حيث اتخذا من منطقة الساحل الافريقي مستقرا له في ظل الفراغ السياسيي والامني الذي يميز المنطقة، وكذلك على اعتبار أن منطقة الساحل هي عبارة عن صحاري فارغة وممتدة الاطراف، مما يجعل القاعدة هي القوة المسيطرة ميدانيا على المنطقة بحكم معرفتها بتضاريسها.[3]

فالجدير بالذكر أن جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي استجمعت قواها بفعل عوامل متعددة منها، تمكنها من الحصول على موارد مالية مهمة جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي اليها الرهائن

[1]– أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إستراتيجية ومستقبليات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012 م) .ص63.

[2] إدريس عطية، المرجع السابق، ص. 124.

[3] وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي2004/1999، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاغلام،2014، ص.152.

حصول تنظيم القاعدة على اسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله الى يد هذه التنظيمات الإرهابية[1]

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي والتي جعلت غالبيتها ضمن الدول الفاشلة، جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الأوضاع في دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول.

إن قيام القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعدة عمليات من إختطاف الرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة، دفع البعض إلى إعتبار محفزات هذا التنظيم ذات طبيعة إجرامية أكثر منها دينية أو سياسية مستدلين بمشاركة أحد قاداته[2]. ومن أهم المبادئ والأولويات تنظيم القاعد في منطقة الساحل الإفريقي هي:

1 السعي إلى إثبات الوجود وتحقيق الصدى الإعلامي عالميا وإعطاء إنطباع بأن القاعدة فعلا فرع في شمال إفريقيا في عمقها.

2 البحث عن شرعية دولية في شمال افريقيا وتوسيع النشاط في التوغل في دول الساحل.

3 التخطيط لإقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الافريقي، من خلال التدفق العالي لنقل الاسلحة من الصومال الى مناطق نشاط القاعدة[3].

كما أن مخاطر اللإستقرار تزايدت بعد سقوط نظام معمر القذافي وفوضى السلاح وعودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية مما عزز قوة تنظيم القاعدة الذي يتعاون مع جماعة بوكوحرام.من نقط دعم في المجتمعات المحلية حيث ينسق مع قادة محليين ومهربي المخدرات والسلاح[4]، مستغلا إفتقار هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، مايستدعي حضور أي حكومة، علاوة على عدم قدرة الحكومة على مراقبة وضبط أراضيها نظرا لشساعة مساحتها وضعف جيوشها وقوت الأمن لديها فمثلا أغلب الدول

---

[1] عمر فرحاتي، أثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل الافريقي على الامن في المغرب العربي، مداخلة ألقيت في ملتقى بجامعة ورقلة حول التهديدات الامنية للدول مغاربية في ضوء التطورات الراهنة، يومي 27و 28 فيفير 2013، ص15.

[2]- Bulletin de la sécuruté of ricaine n 18 fermier 2012 une publication de centre des études stratégique de l’Afrique »la cooperation de secuite au mghreb et au sahel: l’ambivalence de l’algerie » par Laurence aida ammour p1-3

[3]– نبيل بوبيبة، الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية ، مذكرة ماجستير، (القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد للبحوث والدراسات العربية ،2009)، ص 64.

[4]- ibid p3.

لا تتوفر على جيوش قوية ومنظمة ومجهزه فمالي لديها جيش تعداده حوالي 8200 ألف فرد ومساحتها تزيد عن 1 مليون 240 ألف كلم مربع أي أقل من جندي واحد لكل 151 كلم مربع[1].

أ- محاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء:

لقد بدأ الإهتمام السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا يزداد منذإنتهاء الحرب الباردة والإعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد، فقد كانت للولايات المتحدة مبادرات وعمليات تدريب لقوات دول إفرقيا وتزويدها بالمعدات لكنها كانت لا تنطلق بهدف محاربة الإرهاب وإنما ترتبط في معظمها بعمليات حفظ السلام والوقاية من التراعات ومحاربة التمرد الداخلي وحماية منابع النفط[2].

ونتيجة لتدمير السفارتين الأمريكيتين بكل من تترانيا وكينيا في 1998 وسعت الولايات المتحدة من تعاونها لمحاربة الإرهاب مع كل من تترانيا وكينيا وأثيوبيا وأوغندا[3]. وهو التعاون الذي سيتسع ليشمل معظم الدول الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أقيمت عدة شركات مع دول إفريقيا لتعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب، وإذا كان هذا الّإهتمام الأمريكي قد تركز بداية في شرق إفريقيا للدعوة والقتال الجزائرية في منطقة الصحراء الكبرى والتي تحولت فيما بعد إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقيامها بعمليات إرهابية وعدم إقتصار نشاطها على الجزائر حيث يمتد إلى كل من موريتانيا ومال تشاد والنيجر بل وإحتمال ربطها لعلاقات مع جماعات متطرفة أصولية أو ذات نزاعات في كل منطقة، جعل من منطقة الساحل الرقم الثاني في الحرب على لإرهاب فيما يتعلق بإفريقيا[4].

2-2: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تتعدد أوجه الجريمة المنظمة* من حيث طبيعتها، أشكالها وأهدافها بحيث يمكننا الحديث عن تجارة الأسلحة تجارة المخدرات، الاتجار بالأشخاص، غسيل الأموال كظواهر فرعية لظاهرة الجريمة المنظمة. وبحكم الواقع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والأمني، نجد فى منطقة الساحل الإفريقي تفاقم لهذه الظاهرة بأبعادها المختلفة

---

[1]- voir « Deux ans après l'opération,Serval, ou'ent est l'avennée malienne ? » http://www.globalfinepower.com/country-military strngth-detailasp?country id=mali.8/02/2018

[2]- "Islamist tevorism in the sahel: or fiction?" crisis group, Africa report n 92,31 march 2005 p28

[3]"- Morethan hunaitarianism, a strategic us approch touword Africa independent.force report 65-2006 council on foreign relation.

[4]- « islamis terrorisme in the sahel fact or fiction:? "op.cit.p 30.

*- تعرف الجريمة المنظمة على أنها مشروع إجرامي يحوي انشطة إجرامية متعددة ويقوم عليها أناس متعددون، بتنظيم محدد متفق عليه على شكل منظمات او جماعات بهدف تحقيق الربح المالي أو اكتساب السطو والقوة عن طريق استخدام العنف والفساد، كما أن نشاط الجريمة المنظمة يقتصر على المجال الوطني فد يتعدى حدود الدولة أو دول أخرى، أنظر: محمد محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، فى المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، المجلد10، العدد19، ص.12.

والتي تمس الأمن الوطني للدول، وبتالي الآمن الإقليمي والدولي، والمقصود بالجريمة المنظمة حسب الأمم المتحدة وحسب إتفافية باليرمو بأنها: مجموعة مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر وتعمل هته المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة.

من أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة نجد طبيعة المجتمعات في المنطقة مفككة اثنيا، وقبليا وعرقيا جعل من عجلة الإندماج الإجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة هذا أنتج أزمات داخلية ذو تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها مثل أزمة الطوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في التشاد، فدول الساحل الإفريقي ليس لديها نظام حماية متجانس وهي غير قادرة على المراقبة الذاتية، أي ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها وكذا غير قادرة على الإدارة الأمنية لأرضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية غير الوطنية[1] . تشهد دول الساحل الإفريقي تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات التي تعرف نموا وتفاقما سريعا خاصة بعد تحول المنطقة الى مكان عبور المخدرات الصلبة مثل الهروين، الكوكايين... من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا ثم الساحل الإفريقي والمغرب العربي فأوروبا.[2]

❖ **منظور سوسيو سياسي للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي:**

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الافريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لا طالما عرفت بها المنطقة، بسب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن، ويمكن اعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت الى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى الى انتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما فيها أجهزة السلطة.ومن ذلك فإن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة الساحل الافريقي الى تقديم الولاء الى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للاستفادة من المداخل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية.[3]

---

[1]- أمحند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية المرجع السابق، ص.ص.12-13

[2] -Amadou Philip De Andres,west Africa under sttack : Drogs,Organized Crise Terrism as the New threats to global security, United Nation Office on Drugs,ans Crime, UNISCI Discussion Papers,N 16 Jamuary 2008, p.203-227.

[3] - Laurence Aïda Ammour ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel , Cahier du CEREM, N°13, Paris, (Décembre 2009): p.58.

ولهذه الشبكات قدرات على العمل في عدة مجالات فى وقت واحد وتغيير سلم نشاطها محليا، اقليميا ودوليا وفقا لاحتياجاتها ولمتطلباتها، مما يجعل من الصعب حصرها في اتجاه واحد ونهائى.[1] حيث تظهر نيامي وأقاديز في النيجر وقاو في مالي باعتبارهم مناطق عبور رئيسة ومراكز مهمة للنشاط الإجرامي الذي يستمد من تهريب السلع والمواد المحظورة الى تهريب البشر، كما تظهر مثلث جبال تيبستي شمالي تشاد منطقة تمركز أخرى لخطوط تهريب الإجرامي مستفيد من الانفلات الامني في ليبيا وشمالي النيجر.

ويساهم ذلك جنبا لجنب مع انتشار مسلحي القاعدة وداعش وغيرهم من الجماعات الارهابية.[2]

2-3: الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الافريقي

إن الإنكشافية التي لازمت الأمن في منطقة الساحل الافريقي لم تقتصر على الإرهاب وأنواع الجريمة، بل أكثر من ذلك تعدت إلى الأزمات الإقتصادية والتي ضربت المنطقة لفترات زمنية طويلة حسب كل بلد، والصراعات المسلحة التي إمتدت لمناطق واسعة ساهمت في هروب الألأف من المدنيين من بؤر التوتر و الكوارث الطبيعية كالتصحر وانتشار الأمراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية وغياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة والحدودية. والملاحظ في السنوات الأخيرة، تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا، وحظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام، ولعل هذه الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الإجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الإتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور، مثل الجزائر والمغرب، لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الإختراق بفعل نقص إمكانات الرقابة وطول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر وليبيا ، فالكثير من المهاجرون يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر والحروب والأمراض والتصحر[3]

حيث ترى النظرية النيوكلاسكية على أن:"الهجرة تعد استثمار قادر على إحداث فائض ايجابي يأتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصل والدخل المتوقع أن يحصل عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل إلا أن نظرية التبعية ترى بان الهجرة شكل من أشكال الاستغلال تقوم به دول المركز على

[1] Laurence Aïda Ammour, Op.cit. p.59.

[2]– عادل زقاع، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة سوسيو–سياسية، جامعة باتنة(الجزائر) ، م ع 23/مارس 2016 ، ص.159.

[3] Dirk Kohnert," African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions" GIGA German Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007 p 06 (http://www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/publikationen/pdf/wp49_kohnert.pdf) (12/02/2018)

حساب دول المحيط، وتكون النتيجة تعميق الفوارق في المستوى المعيشي والأجور بين الأفراد في الدول المركز وبين أفراد دول المحيط [1]

ففي البداية كانت الهجرة تحدث من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار وسرعان ما آخذت اتجاها معاكسا، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها، خاصة خلال الحربين العالميتن الأولى والثانية،[2] ففي سنوات التسعينات ونتيجة للازمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي، أدت إلى اتساع وتيرة الهجرة فالدافع كان اقتصاديا، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني.

لذلك اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية أحد أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الأمن الأوروبي هذا لأن منطقة المغرب العربي أصبحت منطقة عبور للأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، كما أصبحت هي أيضا منطقة هجرة سرية لسكانها.

لذا كان من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق الأوروبيين، وحتى المغاربة أنفسهم، وعليه فان هذه المسالة أصبحت نقطة خلاف بين الأوروبيين فنجد أوروبا انقسمت بين مؤيد ومعارض وتجلى هذا في أن الهجرة أصبحت نقطة محورية في السياسة التنظيمات الحزبية والسياسيات الأوروبية.

- **الإتجاه المعارض:** ويرى هذا التيار بان المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وامنيا لأوروبا

– **البعد الثقافي:**

يرى الاتجاه اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة والمغاربة خاصة والمسلمون عموما يشكلون تهديدا للهوية الأوروبية خصوصا بعد التأكد من عدم اندماجهم مع الهويات الأوروبية لذا يجب إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

– **البعد الأمني:**

هذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد أمن الغرب والساعي إلى جعل مصادر التهديد الآتية من الجنوب وخاصة من العا لم الإسلامي حيث بلغ إلى حد تجريم الهجرة فمنذ بداية التسعينات أصبحت الهجرة جريمة مثل جريمة المخدرات وجريمة الإرهاب ... الخ والمهاجرون السريون هم الأكثر عرضة إلى الاعتقال.

1– عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الامن القومي العربي، القاهرة: الحضارة العربية،2003، ص،14.

2_ هيثم الكيلاني الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل لنتائج برشلونة،"شؤون الشرق الأوسط" العدد49بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، فيفري 196 ص72.

- **الإتجاه المؤيد:**

يؤيد هذا التيار مسألة تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديموغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلوها، ويعتبر مؤيدو هذا الاتجاه أن العنصرية ضد المهاجرين ستزيد من التطرف فبتالي يمكن حدوث ردود أفعال متطرفة من قبل هؤلاء الذين يشعرون بالتميز والعنصرية، والأحداث تبين ذلك خصوصا بعد تنامي الأصوات الحزبية اليمنية المنادية بطرد المهاجرين إلى أوطانهم [1].

إن مشكلة الهجرة لا تعني فقط أوروبا فحتى المغرب العربي يعاني من هذه الظاهرة على مستويين:

المستوى الأول: هجرة أبناء الوطن العربي إلى الخارج وخاصة الطبقة المثقفة منها التي تزخر بمؤهلات علمية تسمح لها بالاستقرار خارج الوطن أي ما يعرف بتريف الأدمغة أو هجرة الأدمغة.

المستوى الثاني: تعتبر منطقة المغرب العربي النقطة الفاصلة للأفارقة للوصول إلى أوروبا، أن اللجوء إلى دول المغرب العربي للعبور إلى أوروبا يشكل تهديدا امنيا وثقافيا على المجتمع المغاربي حيث أصبح هؤلاء الأفارقة يستغلون من طرف الشبكات الإجرامية وشبكات التهريب التي تهدد امن الدولة واقتصادها.

إن ظاهرة الهجرة سواء السرية منها أو الشرعية أصبحت تؤرق المنظومة الدولية بأكملها هذا لما تسببه من تهديدات تمس الأمن والسلم العالميين، هذا بعد أن إستغلت المنظمات الإرهابية والشبكات المتطرفة أوضاع المهاجرين للقيام بعمليات إرهابية تزعزع امن واستقرار الدول، والدليل على ذلك أن معظم العمليات الإرهابية الأخيرة تم استغلال فيها المهاجرين من أجل تنفيذ هذه العمليات.

ثالثا: المتغيرات الجيوستراتيجية التي تأثر على تحول مفهوم الأمن: الفواعل، التهديدات، الصراعات.

شهد عالم مابعد الحرب الباردة ظهور العديد من الفواعل في النظام الدولي وذلك بعد إنتهاء الصراع بين المعسكرين، حيث طغت على العلاقات الدولية العديد من أزمات كاالنزاعات الإثنية، الطائفية في دول إفريقيا إلى جانب نمو شبكات وظهور منظمات وهيئات دولية تعنى بالشؤون المختلفة للفرد ،كما برزت أخطار وتحديات جديدة تواجه العالم مثل الفقر البطالة....، أما على المستوى الأمني فظهرت العديد من التحولات الجديدة ، كما ساهم تعدد الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية وتطور مداخل التهديد وتباينها من البعد الإقتصادي والإجتماعي إلى البعد الحضاري والثقافي،كل هذه المتغيرات أثرت على التحول في مفهوم الأمن.

---

[1]- هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وأفاق المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية 1998، ص.232.

1-3: التحول في طبيعة الفواعل، التهديدات، الصراعات.

أ): التحول في طبيعة الفواعل

لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بل ظهرت عدة فواعل حكومية وغير حكومية، رسمية وغير رسمية فبرز دور المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان...إلخ، كما ظهرت فواعل غير رسمية ذات أساليب مخالفة لقانون الدولي منها الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة بأشكالها وإتجاهاتها على هذا الأساس بدأ الحديث عن تنظيم جديد للعالم، الذي تميز بغياب الإستقرار وتراجع الدول، وكذا بروز الفواعل من غير الدولة وأدوارها المتزايدة والمؤثرة في هذا الصدد يؤكد جيمس رونو James N.Rosnou أنه يجب التركيز على دراسة السياسة ما بعد الدولية هي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه الفوضى في السياسة العالمية politique trubulence in word الى بداية زوال عالم الدول الذي نشأ مع "عالم واستفاليا" والمحكوم بثلاثة مبادئ أساسية هي[1]:

- مبدأ السيادة.
- مبدأ المساواة.
- مبدأ عدم التدخل.

لم تعد فكرة السيادة المطلقة تعبر عن أي واقعية في المجتمع العالمي مترابط ومتداخل المصالح.

هذا ما أكدته النظرية الواقعية الجديدة عندما إفترضت أن النظام الدولي الفوضوي لإنعدام الثقة بين الدول وكذا طبيعة الفواعل (كالمنظمات والشركات المتعددة الجنسيات) وحركيتها في هذا النظام، فبالرغم من وجود هذه الفواعل الجديدة لم يتغير جوهر التحليل في السياسة الخارجية فهو عبارة عن صراع وتعاون، كما يعد الأمن الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بدلا من القوة التي يجب أن تكون متوازنة في البيئة الدولية.

ب): التحول في طبيعة التهديدات:

تركز في هذه النقطة على فرضيات النظريات المفسرة للأمن الدولي التي تبين كيفية إنتقال التهديدات الوطنية الإقليمية والدولية على أمن الدول الأخرى والمجتمع الدولي ككل وذلك لمعرفة كيفية تأثير الوضع الأمني للساحل

---

[1]- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط (واقع آفالق)، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص 09.

الإفريقي على الأمن الدولي، وعند التطرق لهذه النظريات على ووجه الخصوص النظرية النقدية ضمن النظريات الحديثة، يرى أصحاب هذه الأخيرة أن مصادر التهديدات الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية بل أصبحت من داخل الدول ذاتها فالتهديد ليس ذو مصدر عسكري سياسي فحسب كما لم يعد يحتكر محورية الآداء على الوحدات بل شمل توسيع مستوياته الأفقية والعمودية معا وعليه تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمق وإتساعا لتحديد مفهوم الأمن على الأمن البشري، الأمن المجتمعي، الأمن العالمي.

في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999 بعنوان عولمة ذات وجه إنساني face Globalization with human أكد التقرير أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة إنتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وحرية إنتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني، وهي المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سوا وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في غياب[1]: الأمن البيئى و الأمن الوظيفي، الأمن الصحي، الأمن الثقافي، الأمن الشخصي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، من هذا المنطلق أصبح الحديث بشكل متزايد في التهديدات الأمنية التي تحمل عدة أبعاد وأشكال وبوجه الخصوص تلك التي تدار بوسائط وأدوات ليس بالضرورة عسكرية فقط فقد تكون إلكترونية ، إنه الإنتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر، فالأولى يمكن توقعها وبالتالي مواجهتها، أما الثانية فتمتاز بالتنوع والتعدد، فاليوم ينصب التركيز على قضايا الإرهاب وسبل مواجهته بإعتباره يمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يصعب التحكم فيها ومواجهتها بأدوات ووسائل تقليدية مايفرض تبني مقاربات سوسيو إقتصادية لمواجهة هذه المخاطر.

حيث يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب فالاخطار لم تعد شؤونا داخلية كما أن أي دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها[2].

أصبح التهديد غير معروف وغير محدد المعالم، والقوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة بفعل التسارع إنتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والإرهاب العابر للحدود والتلوث البيئي وفيروس الإيدز.

[1] شفيعة حداد، سياقات تراجع وعودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، في مجلة المفكر، العدد8، بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012، ص ص 368.370.

[2]– أوليريش بيك، مجمتع المخاطر العالمي، بحثا عن الآمان المفقود، تر: علا عادل وآخرون، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2013، ص. 30.

فتعدد التهديدات وتنوع مصادرها وتشابك نتائجها وتوسع رقعة تأثيرها حولت العالم فعلا إلى مجتمع المخاطر على حد تعبير أوليريش بيك[1].

ج): التحول في طبيعة الصراعات:

الصراع ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، ويعود هذا المفهوم إلى وجود تضارب وإختلاف سواءا في المواقف أو مصالح أو أهداف ما.

إن إنتهاء الحرب الباردة أدى إلى إختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية، ولذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي وتحكمها نزعات ذاتية أكثر مما هي إمتدادات لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة من جهة أخرى فإنه بمقدار ما ساهم نظام الثنائية القطبية وما رافقه من إستقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات أو بالأحرى للحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى سقوط جدار برلين وما تبعه من إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الصراع بين كتلتين الشرقية والغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة بين النزاعات الكبرى[2].

أصبحت الصراعات في العالم تعرف بعالم العولمة تدور بين الجماعات وليس بين الدول، وأصبح الضحايا فيها من المدنيين ناهيك عن مصادر التهديدات الأساسية للدول التي لم تعد مصادر خارجية فحسب بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها، وخير مثال على هذه النزاعات المسلحة في الدول الإفريقية عامة وفي دول الساحل الإفريقي خاصة، بحيث يتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وإرتباطها بخلفيات عميقة بالإضافة إلى إستخدام المتزايد للعنف والإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان فالسمة الأساسية للصراعات في هذه الفترة، هي أنها تدور داخل حدود الدولة القومية، والنسبة الأكبر من الضحايا هي من المدنيين، وتتسم تلك الأنماط من الصراع بالمساس بأمن الأفراد كما يترتب عليها واحد من أخطر مشاكل الأمن الإنساني وهي مشكلة اللاجئين إذ بلغ عددهم في العالم عام 2008 أكثر من 14 مليون لاجئ، بالإضافة إلى ما يزيد عن 20 مليون نازح داخلي[3].

2-3: مقاربة الدولة الفاشلة

---

[1]– امحند برقوق، الكونية القيمية وهندسة عالم مابعد الحداثة في: مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 06، الجزائر: مركز البصرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، جانفي 2009، ص. 77.

[2]– برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار إلى سقوط بغداد الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي 2003، ص.11.

[3]– حذيفة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009، ص. ص. 47.48.

1- الدولة الفاشلة:

من أبرز سمات عا لم ما بعد الحرب الباردة انتشار مفهوم الدولة الفاشلة FAILED STATE (الدولة الصورية أو الشكلية) التي لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أرضيها، والدولة التي هي مصدر لكافة أنواع الحروب الأهلية، و يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة أو المخفقة من المفاهيم المثيرة للجدل و النقاش نظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه بين المفكرين والباحثين بهذا الموضوع،و لكنه يعني في عمومية شديدة الدولة الضعيفة التي تعاني غياب كبير للمؤسسات فهي غير قادرة على تلبية الحاجيات الضرورية للسكان، ولا تستطيع توحيد الشروط الأساسية للسيادة، وهي القدرة على بسط نفودها و إحكام سيطرتها على كل مساحاتها الجغرافية.

أما المبادئ التي تقوم عليها سلطتها لا تحضى بالتأييد لدى غالبية المواطنين.

تعرف الدولة الفاشلة بشكل عام على أنها:

دولة فاقدة للسيطرة على حدودها، وغير قادرة على توفير الرفاهية welare لمواطنيها، كما تتميز بدرجة متزايدة من العنف السياسي Incrresing political violence، وضعف البنية المؤسساتية، إضافة الى ضعف الخدمات الصحية،و ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ينظر إلى الدولة الفاشلة على أنها عاجزة، على أداء المهام التقلدية العادية، التي تتأسس من أجلها الدول، فهي فاقدة للسيطرة على حدودها الإقلمية، وتأمين مستوى مقبول من الخدمات الصحية والتربوية لمواطنيها، وتفتقر إلى بنية تحتية واقتصاد عاملين، كما تتميز الدول الفاشلة بعجزها عن القانون والنظام، والتفكك الاجتماعي وعدم استقرار السياسي[1]،كما تتميز الدول الفاشلة بعجزها بعدم قدراتها على فرض أي شكل من أشكال النظام والقانون، حيث يمكن أن تكون خاضعة لإدارة أمراء الحرب أو العصابات/ الجماعات المسلحة، أو حتى المتطرفين الدينين، وتظهر داخل الدولة الفاشلة ما يعرف بـــ دولة الأمر الواقع، حيث تكون السياسة الرسمية للدولة الفاشلة والسيادة الفعلية من حيث الممارسة على أرض الواقع، وإقامة علاقات مع الخارج ، كما يشير مصطلح دولة الأمر الواقع الى المناطق التي تسيطر عليها حركات متمردة أو قوى سياسية انفصالية، لكنها تفتقر إلى الإعتراف الدولي، وتعتبر جمهورية أرض الصومال من أحسن الأمثلة.

---

[1] مارت غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،تر: مركز الخليج للأبحاث(دوبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص ص. 222،221.

وخلص التقرير السنوي الأول (العام2005)، الذي ساهم في إعداده كل من الصندوق دعم السلام Foreign Policy حول الدولة الفاشلة، إلى أن هناك حوالي ثلثين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريب منه.

وقد حصى التقرير الدي نشرته مجلة فوريين بوليسي حوالي ستون دولة من دول العالم-تم تصنيفها تراتبيا تحمل علامات عدم الإستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولة فاشلة، اعتماد على مقياس يتضمن اثنا عشر مؤشرا.

- **مؤشرين إقتصاديين:** غياب التنمية الاقتصادية والدخل الفردي.
- **أربع مؤشرات اجتماعية:** الضغوط الديمغرافية، اللاجئين، الأقليات، الهجرة.
- **ستة مؤشرات:** سياسية، الشرعية، الخدمات العامة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الفاعلين السياسين.

وقام تقرير2013 (وهو التقرير التاسع) بوضع دليل تراتبي يشمل 178دولة، بعد جمع البيانات وتحليلها، حيث يأخذ كل مؤشر عشرة نقاطا ليكون مجموع النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل، ويقسم التقرير هذا الترتيب إلى أربعة فئات:

- ❖ **الفئة الأولى:** يرمز لها بالون الأحمر وهي حالات فعلا في مرحلة الخطر.
- ❖ **الفئة الثانية:** ويرمز لها بالون البرتقالي وهي دول خطر كامن وهي فئة الدول منذرة بخطر.
- ❖ **الفئة الثالثة:** ويرمز لها بالون الأصفر، وهي إطار احتمالية الخطر، أي في مرحلة متوسطة
- ❖ **الفئة الرابعة:** ويرمز لها بالون الأخضر، وهي إطار الاستقرار

2. الدولة المنهارة: الدولة المنهارة هي أخطر حالة تصل إليها الدولة الفاشلة، حيث تنهار الدولة عندما، تصبح غير قادرة على أداء الوظائف الضرورية، فهي تعبر عن حالة فشل وظيفي للدولة.

- غير قادرة على إدارة النزاع، وفي النهاية غير قادرة على فرض الأمن
- عاجزة عن توزيع الخدمات الاجتماعية الضرورية والبنية التحتية الأساسية[1]
- لا تسيطر على جزء كبير من أراضيها.

[1]- إدريس عطية، محاضرات في مقياس المقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية، الجزائر، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018م

وتتخذ الدولة المنهارة شكلين رئيسين هما:

أ- الإنهيار الجزئي والمؤقت:

وهو عادة ما يقتصر على بعض مؤسسات الدولة، ويسمى أيضا الإنهيار القطاعي وقد يصيب فقط قطاعات دون أخرى، مثل قطاع الصحة، قطاع التعليم.....، وفي العادة هذا الإنهيار يكون مؤقت، أي لا يمتد لفترة زمنية طويلة، ويمكن تداركه في وقت قصير وهو حالة بسيطة، مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون.

ب- الإنهيار الكلي والممتد:

ويعني هذا الإنهيار الشامل لكل قطاعات الدولة، حيث ينعدم وجود أي سلطة ومركزية للدولة وينعدم الأمن وتتوقف المؤسسات عن العمل وتعم الفوضى، وتظهر كيانات أخرى تعمل وتؤدي أدوار مكان الدولة، وعادة ما يكون هذا الإنهيار طويل وممتد يصل إلى سنوات عدة مثلما حدث في الحالة الصومالية.

ويؤدي الوضع في الدولة المنهارة إلى تفتيت وتقسيم مناطق الدولة فيما بين الميليشيات المسلحة والجماعات الإثنية، كما التجار وانتشار السرقة والنهب وفرض الإتاوات وتجارة السلاح والمخدرات والجريمة التقليدية بكافة أنواعها، والأغرب في ذلك تفاعل هذه الجرائم بطريقة عشوائية جدا، كما أنها تقوم في العادة على أسس فردية خاصة وأحيانا أسس جماعية إثنية.

3. الدولة الضعيفة:

تعاني الدول الضعيفة من ضعف هيكلي عام، إذ تدخل في هذا الإطار معظم الدول الإفريقية، وهذا الضعف يحد من قدرة الدولة على ممارسة وظائفها في كافة المجالات، ففي العام 1995 نشر "جيمس مورجان" في جريدة الفاينينشال تايمز مقالا بعنوان " هل هناك حاجة إلى وجود الدولة...من السهل تحويل الأمم إلى شركات"، ويوضح في ذلك أن تكاليف إدارة الدولة أصبحت باهظة لا تقدر دول الجنوب عليها، وبخاصة الدول الإفريقية على دفع رواتب الموظفين الكبار والدبلوماسيين، بحيث أن ضخامة هذه التكاليف هي أحد أسباب ضعف نظم الحكم في الكثير من الدول الإفريقية[1].

أما عن الجانب الأمني لهذه الدول فهي لا تعني من حروب أهلية أو صراعات داخلية عنيفة، فإنها مع ذلك لا تخلو من بعض الاضطرابات والتوترات الداخلية، بما يجعل بعض مناطق الدولة بعيدة عن سلطة الحكومة، ناهيك

[1] – أحمد أبو زيد، هل يمكن الغاء الدولة، مجلة العربي، ع 543، فيفري 2004، ص ص. 29.24.

عن عجز الحكومة في السيطرة بصورة محكمة على حدودها السياسية، كما تعاني هذه الدول أيضا من ظاهرة الجريمة السياسية، وتفشي الفساد والمحسوبية داخل القطاع المؤسسي والادري للدولة.

وترتبط علاقة المواطن بالدولة وفق المنهج الزبائني في العادة، حيث تتجدد العلاقة بروابط شخصية مولدة لتبعية قائمة على تبادل المنافع بين الشخصين في شكل تعاملي عمودي، مما يدعم منطق اللامساواة[1]، حيث يؤثر سلبا على هيكل الدولة.

وتقترب الدولة الضعيفة من الدول الهشة* Fragile states، التي تعرف على إنها:

"دول تفتقر إلى السلطة الوظيفية Functional Authrity، من أجل توفير الامن ضمن حدودها Security within their borders، وكذلك القدرة المؤسساتيةInstitional Capacity، لتلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية لشعبها، وكذلك الشرعية السياسية Political Ligitimacy، لتمثيل فعال لمواطنيها داخليا وخارجيا.

وهو ما ينطبق على الدول الإفريقية بدرجات مختلفة، لكن في نفس الوقت فان هذا الوصف سيوضح الفرق بين حالة الدول الإفريقية المختلفة وهو ما يتضمنه مؤشر الدول الهشة Fragile states Index .

4. الدولة القوية والمستقرة نسبيا:

تعتبر الدولة القوية والمستقرة نسبيا في إفريقيا دولة تتمتع بدرجة أعلى من الأمن والاستقرار بالمقارنة مع الفئات الثلاثة السابقة (الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، الدولة الضعيفة)، إذ يمتلك نظام الحكم في هاته الدول على قدرة عالية في مجال فرض الأمن والنظام العام حتى بالرغم من وجود مخاطر داخلية أو توترات أمنية، كما تتمتع هذه

---

[1] – برتران بادي، الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، (بيروت والجزائر: دار الفارابي والمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2006)، ص ص 62-63.

* – لا يعني وصف الدول الهشة بالضرورة، دولا منهارة مثلما هو عليه الحال مع الدول الفاشلة، لكن قد تكون الهشاشة كمقدمة للانهيار، فالعامل السياسي وكذلك الأمني، يشكلان عنصرا أساسيا في تعريف هذه الدول، فهي تعاني من حالات عدم الاستقرار، وضعف في مواجهة التهديدات الأمنية، وقد يكون هذا الوضع قابلا للانتشار، بحيث يمكن أن تنتشر التهديدات الأمنية إلى دول أخرى، بسبب عدم قدرة الدولة الهشة على مراقبة حدودها او التحكم في تدفق اللاجئين أو الأسلحة.

الدول ببنية أساسية جيدة، وبتواصل معقول مع العالم الخارجي في مجال الاتصالات والنقل والبنوك وشبكة العلاقات الدبلوماسية والكثير من الاستثمارات[1].

3-3: إنعكاسات التهديدات الأمنية من منطقة الساحل والجنوب على الجزائر

لقد مست العديد من الأعمال الإجرايمة مختلف الجوانب الحياتية في دول المنطقة، وتؤثر على بنية المجتمع وديناميكية فيها كالممارسات اللاأخلاقية التي تقوم بها هذه العصابات، كالدعارة التي تؤثر على الجانب الإجتماعي والتربوي وعلى الجانب الصحي وتؤدي إلى إنتقال الأمراض والأوبئة وإنتشارها مثل مرض السيدا و الأيبولا وغيرها.

كل هذا يؤثر على الأمن والإستقرار في الجزائر، نظرا لقدرة هذه المنظمات على تخطي الحدود الجزائرية وتجاوزها[2] وخاصة من خلال إستغلالها للتكنولوجية المتطورة والسهولة التي أتاحتها ظاهرة العولمة وتعددت هذه الإنعكاسات، لتشمل جوانب إقتصادية وسياسية وإجتماعية وأمنية.

1. الإنعكاسات الإقتصادية:

إنعكست تأثيرات هذه الأعمال والنشاطات غير المشروعة، التي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية بقوة على الجانب الإقتصادي، وعلى التنمية المحلية في الجزائر، وذلك من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة، التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة أو المحافظة عليها، مثل الإتجار بالمخدرات والأسلحة، وغيرها من الإتجارات التي تعود بملايين الدولارات على هذه العصابات المتورطة فيها، وهذا ما ترك تأثيرات إقتصادية خطيرة على الفرد وعلى المجتمع منها:

- التجارة غير المشرعة التي تؤدي إلى تعطيل في الإنتاج الإقتصادي، وإلى إهدارالأموال.
- السرقة والفساد (الرشوة) والتهريب وتزوير العملة.
- مساهمة اليد العاملة للمهاجرين في نمو سوق العمل غير الشرعي.
- تطوير طرق الإحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية، وتوزيعها في الأسواق الجزائرية، وإنتشار السوق أو الموازنة، مما أثر ويؤثر على الإقتصاد الجزائري بشكل رهيب.[3]

---

[1] – فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر.مجاب الإمام (دار العبيكان، الرياض، 2007، ص. 149.

[2] - Bigo Didierm politique Réseaux: Exprience uropenne Presse de la fondation national des science politiques 1996- p p 254 - 259.

[3] - said lila: l'impacte de l'immigration Clandestine en Afrique, Juillet 2007, LTTP: www.fr, al africa.com/storiès/pdf 15/02/2018

بإختصار تعد أعمال ونشاطات المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، من الأعمال غير القانونية وغير الشرعية، نظرا لأن إقامتهم ووجودهم الغير مشروع، والمهم عندهم هو الحصول على الأموال بأي طريقة كانت وبعيدا في إمكانيات الضبط والمصادرة، وتقوم هذه العصابات بتبييض أو غسل تلك الأموال، التي تحصل عليها من السوق الموازية، وهي من أكبر المظاهر السلبية التي تؤثر على الإقتصاد الجزائري، كما أن إستغلال تلك الأموال لإكمال تبييضها أو دمجها مع أموال أخرى ذات مصدر مشروع، يضعف ثقة المتعاملين مع هذه المشاريع، ويضاف إلى هذا، أن إستبدال العملة الجزائرية الناتجة من النشاطات غير الشرعية بأخرى أجنبية من أجل تبييضها عن طريق تحويلها، يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

كما أن تهرب تلك الأموال من الضرائب نتيجة الإقتصاد الخفي، يؤدي إلى نقص موارد الدولة الجزائرية ومداخيلها[1].

إذا يلاحظ أن مختلف هذه الأعمال غير المشروعة، تترك آثارا ضارة على إقتصاديات الجزائر، مما يضعف جهود التنمية فيها، كما يصعب عملية التسيير الإقتصادي، وكذلك فساد النظام المالي والمصرفي، مما يؤدي إلى فساد المؤسسات المالية والتجارية وغيرها.

2. الإنعكاسات الإجتماعية:

هناك إنعكاسات إجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الجزائر، من ضمنها التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائرية، بسبب أن المهاجرين غير الشرعيين مثلا يقومون بنشر بعض الممارسات اللاأخلاقية بشكل واسع.

فظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتهريبها مما يؤدي إلى ترويجها في المجتمع الجزائري أي أصبح يتعاطها بعض الجزائرين، ومضار إنتشار تعاطي المخدرات وتفشيها في المجتمع الجزائري كبيرة جدا، بالإضافة إلى إنتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، كنقل مرض السيدا وغيرها من الأمراض الأخرى.

وتحاول العصابات والمنظمات الإجرامية السعي إلى شراء الذمم وذلك بدفع الرشاوي للمسؤولين والإداريين الجزائريين، وتعمل على إفسادهم بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة، وإذا فشلت في ذلك، قد تلجأ إلى وسيلة التهديد والعنف، بإرتكاب جرائم مثل الخطف وحتى القتل، فتخلف بذلك حالة من اللاأمن والاإستقرار في البلد.

3. الإنعكاسات السياسية والأمنية:

---

[1] الشوا محمد سامي: السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص. 87.

يحدث التوافد المستمر للمهاجيرين غير الشرعيين للجزائر، إضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها وهو ما يعتبر مصدر تهديد خطير، لأنه مرتبط بعصابات مختصصة في الإجرام بشتى أنواعه، مما يخلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع الجزائري، وهذا مايشكل أساسا عاما بعدم الأمن، كما يسهل للمنظمات الإجرامية بمختلف أشكالها بالتوغل داخل البلد وما يحدث ذلك من إضطرابات وقلاقل خطيرة جدا مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية، وغيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، ومع السكان المحليين كذلك خاصة في الجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية.[1]

وتعتبر الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وأشكالها، من أكثر المظاهر خطورة، وتهديدا للإستقرار والأمن الداخلي، وبالخصوص على الحياة السياسية والإدارة الحكومية والسلطات القضائية ووسائل الإعلام في الجزائر .....إلخ، وبإعتبار أن الساحل الأفريقي والجنوب الجزائري، هما فضاء صحراوي واسع يصعب التحكم في حدوده لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف كما يمثل هذا الفضاء منطقة تسهل فيها المعاملات غير المشروعة التي تم ذكرها سابقا.

إن الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وعلى رأسها الأزمة الليبية، والتارقية بمالي، تشكلان خطرا أمنيا يهدد الجزائر، مثل إنتشار الأسلحة وتهديد وقوعها بين جماعات إرهابية خطيرة، وبالتالي تفش الجريمة الإرهابية والإجرامية بالمنطقة.

كما أن تنظيم القاعدة قد يسعى إفشاء الصراعات القبلية في الجنوب الجزائري، وإيقاظ العادات النائمة بين قبائل الصحراء، لكي تضل الحامية والحاضنة لها، وتقوم بتأليبها على الدولة الجزائرية، وقد تنجح في ذلك نظرا للعوامل الإجتماعية أهمها العصبية التي هي أقوى بكثير من الإنتماء للدولة الجزائرية عند قبائل الصحراء بالإضافة إلى العلاقات العائلية وكذلك بعض القناعات الدينية وقد يهدد هذا الوضع بتحقيق مسعى القاعدة.

---

[1] - سلام أحمد رشاد، الاخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ورقة قدمت في الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،.خلال الفترة 24-1431/2/26هـ الموافق 8-2010/2/10م.

أسئلة وخلاصة:

تم في الفصل الأول من الدراسة التطرق إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي ويتبين من خلال هذه الدراسة أنه إذا كانت الطبيعة الجيو سياسية للمنطقة قد شكلت عامل جذب وإهتمام للأطراف الخارجية بها فإن الطبيعة الجيو أمنية لها منحت لها المسوغ لتلك الأطراف للوجود الفعلي فيها بكل أشكاله وأنواعه.

حيث أنه على المستوى الأمني فالمنطقة تعرف تردي غير مسبوق منها، الفقر، التدهور البيئى، الأمن الغذائى، النزاعات، التهديدات....، وهذه كلها تحولت على شكل تحديات قديمة وجديدة وبتالى أفضت إلى معظلة أمنية معقدة ، ومع تزايد التهديدات الأمنية التي لم تعد تحمل الطابع المحلي بل أصبحت جهوية وعالمية، فهي تصدر من فواعل غير دولاتية مما يصعب من تحديد مصادرها ومسارها.

ومع توسع دائرة الجريمة المنظمة والإرهاب في مختلف مناطق العالم وتأزم الواقع الإقتصادي والإجتماعي، وعجز الدولة عموما على مواجهة التهديدات خاصة دول منطقة الساحل الإفريقي وبتالي الأمن أصبح إلى مراجعة وليس كامطلب إجتماعي وإنما يجب أن يكون كاخيار إستراتيجي.

أسئلة

ماهي اهداف الولايات المتحدة الامريكية من التواجد في الساحل الافريقي؟

ماهي اهداف تواجد فرنسا في الساحل الافريقي؟

ماهي الاستراتيجيات المستخدمة من طرف الولايات المتحدة الامريكية؟

ماهي استراتيجيات المواجهة المستخدمة من طرف فرنسا لاحتواء منطقة الساحل؟

ماهو المشروع المستقبلي لدور فرنسا والولايات المتحدة الامريكية في منطقة الساحل؟

سوف نحاول الإجابة على هذه الأسئلة في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

منطلق الإهتمام الأمريكي الفرنسي

في الساحل الإفريقي

تمهيد:

كان لنهاية الحرب الباردة أثر عميق في تغيير الحسابات السياسية والإستراتيجية الأمنية الفرنسية والأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، حيث لايزال لفرنسا مستقبل في هذه المنطقة فهي تعتبر بالنسبة لها مصدر أمنها الطاقوي، وفي ظل التغلغل والتوجه الأمريكي على القارة الإفريقية وبالتحديد على المنطقة تحت ذريعة أمننة الجماعات الإرهابية جعل لكل منهما منطلقات وحسابات تحدد الأهداف والأبعاد من خلال رسم ميكانيزمات

تحدد الرهانات الإقتصادية والأمنية لما تشهده المنطقة من للأإستقرار.

حيث أن هذه القو ى أصبحت تتسابق للترسيخ وجودها في دول المنطقة من خلال عدة إستراتيجيات مستعملة عدة وسائل وآليات، من أجل تحقيق أهدافها المرتبطة أساسا بالثروة النفطية التي تكسبها دول الساحل الإفريقي، سنركز في هذا المبحث على المنطلق الفرنسي، الأمريكي في إفريقيا عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة.

وسوف يتم التطرق لعدة نقاط أساسية أهمها الخلفية التاريخية لعلاقات هذه القوى بالمنطقة والتي أصبحت محل صراع وتنافس.

اولا: المنطلق الأمني الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أدت الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي إلى إحتدام التنافس الدولي عليه، حيث بدأ ذلك من خلال إستغلال الدول الكبرى للصراعات الإقلمية بين دول المنطقة والتي نبعت في الواقع بسبب الحدود الموروثة، من العهد الإستعماري والصراعات المحلية داخل الدول نتاج الصراع الإثني والطائفي ذي الأبعاد السلطوية والإجتماعية، وهي المشكلات التي ظلت منذ ذلك الوقت سببا لأزمة عنيفة في المنطقة[1].

كما بين الواقع الإقتصادي لهذه الدول أنها من بين أفقر دول العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن والنفط واليورانيوم....الخ، وموارد طبيعية أخرى، مما جعل القوى العالمية الكبرى تولي إهتماما خاصا بالمنطقة، بحيث هناك عدة عوامل تفسر هذا الإهتمام من بينها:[2]

- الموارد الطبيعية التي تتنافس عليها القوى التقلدية والناشئة في العالم.
- وجود الحركات الجهادية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب العربي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، إضافة إلى ضعف وهشاشة السلطة في دول الساحل الافريقي.
- إمكانية تحول المنطقة إلى ملاذ أمنا للإرهاب
- قضية التوارق الذين يمثلون أقليات في عدة دول من الساحل الإفريقي (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا)

أصبح الساحل الإفريقي مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى وبوجه الخصوص بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك راجع للخصوصيات المنطقة من النواحي الإستراتيجية، الإقتصادية، السياسية والأمنية.

1-1: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي

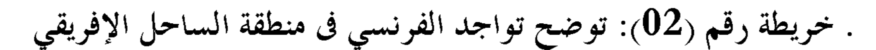
الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي: تمثل منطقة الساحل الإفريقي نقطة تقاطع جزء" من إمتدادات المنظمة الدولية الفرنكفونية" التي أسستها فرنسا، بحيث ترى هذه الاخيرة أن دول

[1] Mahdi Taje; des engreux Securitaires dans le Sahel.In; Tribune libure; No8; Centre francais de rechcerche Sur le renseignement; Paris ;jun 2010p.06

[2] يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحروب ومكافحة الارهاب، في تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012 ص. ص 02-03.

المنطقة مستعمراتها السابقة لها الحق الطبيعي لمواصلة النفوذ الذي يصل إلى حد التدخل في شؤونها الداخلية ماإذا إستدعت مصالحة ذلك. وإستطاعت فرنسا أن تستحدث أطر بديلة لتثبيت موطئ قدمها بدول المنطقة من أهمها الإتفاقيات والمعهدات العسكرية الدفاعية الثنائية كتلك الموقعة مع السنغال في مارس 1974، موريتانيا في سبتمبر 1976، النيجر في فيفري 1977، ومالي في اكتوبر 1974.[1]

كما توجد في مواد الدستور الفرنسي الذي تبنته فرنسا في أكتوبر 1946 إنشاء الإتحاد الفرنسي والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة الى الدولة الأم وبموجب تلك المادة الملزمة أضحت كل أقسام الدول المحتلة في شمال إفريقيا وغربها وشرقها تابعة لما يسمى بتنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية (OCRS).[2] بحيث هذا المشروع هو مشروع سياسي، عسكري وإقتصادي جسده رجل الدين الفرنسي الأب فوكو le pere Foucauld عندما ألقى فكرته حول تنظيم منطقة صحروية ذات نفوذ فرنسي .



. خريطة رقم (02): توضح تواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: 06/03/2018 h 16:40 التواجدالفرنسي في منطقة الساحل الافريقي https://www.google.dz/search

ساعدت التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، في تطور العلاقات بين فرنسا ودول القارة الإفريقية من جهة ودول الساحل الافريقي من جهة أخرى. فتداعيات الحرب العالمية الثانية، إشتداد حركة التحرر الوطني، إنهزام النازية الغربية ونشؤ الأمم المتحدة ، ظهور الإتحاد السوفياتي ومعسكره الشرقي كقوة عظمى، كل ذلك ساهمى في بروز ظاهرة الإستقطاب الدولي، وكان يعني نهاية عصر أوروبا

[1]- Mohmed Tete Madi Bangoura,Violence et conflits en Afrique, Ed:LHarmattan ;Paris, 2005.p.117-122.
[2]-Ibid, p.117.

الغربية وتراجع وزنها النسبي في العالم وبداية لتصفية مستعمراتها ، خصوصا بعد إنهيار النظام الإستعماري في أسيا مما جعل الدول الإستعمارية الأوروبية في مقدمتها فرنسا، تركز جهودها على كيفية إستغلال مستعمراتها الإفريقية.[1]

تطورت العلاقات الفرنسية بدول الساحل الإفريقي بعد إنتهاء المرحلة الإستعمارية، وأخذت منحى أخر هو التعاون في جميع المجالات وعبر عدة آليات من بينها: التعاون في المجال الأمني والنقدي(France CFA)، التعاون العسكري عن طريق المساعدات التقنية (AMT)، برنامج تعزيز قدرات الدول الإفريقية لحفظ السلام(RECAMP)، والتعاون في المجال الثقافي عن طريق الفرنكفونية[2]. تبقى المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالتعاون الأمني والعسكري هي من بين آليات التعاون القديمة التي تربط فرنسا بدول الساحل الإفريقي. بتالي إحتفظت فرنسا بوجودها العسكري في القارة الإفريقية منذ عملية تصفية الإستعمار، وذلك بعقد إتفاقيات متعددة تمكنها من البقاء كشريك مميز لهذه الدول.

2-1: الساحل الإفريقي في الحسابات الفرنسية _ التموقع الجيوبوليتيكي_

تراجعت فرنسا في الساحة الدولية بعد الأزمة الإقتصادية عام 1929، ما جعلها تتراجع نحو مستعمرتها لحماية إقتصادها وتجارتها الخارجية من تداعيات هته الأزمة، فقامت بتوفير منطقة الفرنك سنة 1939، إلا أنه تم إنشائها بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية في المستعمرات الفرنسية بإفريقيا، بهدف عدم تأثر قيمة الفرنك الفرنسي على أسواق الممتلكات الإفريقية لفرنسا في تلك الفترة[3]

يركز نظام الفرنك الجماعة الفرنسية بإفريقيا على المبادئ التالية:[4]

- حرية حركة رؤوس الأموال بين فرنسا ومنطقة الفرنك الفرنسي.
- مركز احتياطي النقد الأجنبي في الخزينة العامة الفرنسية.

---

[1] – محمد أحمد طه، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، في: السياسة الدولية، العدد113، ص75.

[2] –Philipe Hugon, la France et lAfrique: vers une Nouvelle equation Strategique ? In; des defis Stratigique Africains ; Ex ploration des racines de la conflictualite, editeur; jean Dufoircq, cahiers de lirism.p 126.

[3] –Le France CFA:un outil de contrôle politique et économique sure les pays de la zone France.22 mars 2010. Sur:http:// Disponible survie org/ Francafrique/ colonialisme/ article/le-France-cfa-un-outil de contrôle.

[4] -Philipe henry parcouru-Table; comprendre les mécanismes monétaires des la zone France CFA:les principes les de la Coopération monétaire entre la France CFA: 20: 15 21/03/2018.

- تثبيت التكافؤ بين اليورو والفرنك.
- حرية التحويل من الفرنك إلى اليورو.

تعود بوادر الإهتمام الفرنسي الخاص بمنطقة الساحل الإفريقي إلى سنة 1957 أين صادق البرلمان الفرنسي على قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية Organisation Commune des régions Sahariennes.[1] وتوجد هنالك عدة إتفاقيات منها إتفاقية لومي التي ضمت (46) دولة من دول إفريقيا خلال الفترة (1995-2000)، وحرصت هذه الدول على دخولها كون هذه الإتفاقيات تنموية تمكن الدول الإفريقية من الإستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية[2].

وقد أعدت وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997 على مشروع إقتصادي سياسي وأمني ركز على ما يلي:[3]

- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية كما تم دعم العلاقات بمختلف أنواعها مع الحكومات المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية في إفريقيا.
- إعداد نخب سياسية واعية في الدول الإفريقية بما يعني خدمة المصالح الفرنسية.
- دعم برنامج التنمية والإصلاح السياسي والإقتصادي.
- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا بحيث يرتكز على جانب التقني بتوفير خبراء ومستشارين في مجال التدريب والتطوير.

تعتبر فرنسا صاحبة التجربة الإستعمارية لجل دول منطقة الساحل الإفريقي، ولذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة بمنزلة منطقة نفوذ تقليدي بإمتياز، حيث تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل وغرب إفريقيا كمنطقة نفوذ جيو سياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركات سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما إصطلح البعض على تسميته سياسة (فرنسا إفريقيا)، ففرنسا تسعى إلى الحفاظ على

---

[1] -yvanJonchay; linfrastructure de depart du Sahara et de lorganisation Commune des Regions Saharienne(O.C.R.S)In:Revue de geographie de lyon.Vol32. N04.1957.p277-292

[2] – عبد الرحمان حمدي، قضايا فى النظم السياسية الافريقية، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، 1998 ص53.

[3] – يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا...تاريخه وحاضره ومستقبله في قراءات افريقية، العدد11، مارس 2012، ص63.

نفوذها الإستراتيجي والسياسي خاصة فى ظل إحتدام التنافس على النفوذ في المنطقة بين فرنسا والو.م.أ وظهور قوى منافسة أخرى مثل الصين، التي تنظر إلى القارة الإفريقية عموما ودول غرب إفريقيا والساحل كمخزون إستراتيجي للثروات الطبيعية الضرورية لتحريك عجلة الإقتصاد الصيني الذي ينمو حاليا بشكل هائل.[1]

3-1: أهداف فرنسا من التواجد في الساحل الإفريقي

قد خضعت دول الساحل الإفريقي للإستعمار الفرنسي نفسه واستلقت النيجر، تشاد، مآلي موريتانيا في السنة نفسها أي 1960م.

فالتركيبة الإجتماعية في هذه الدول الإفريقية تقوم على النظام القبلي والإثني، وتوجد فيها المئات من العرقيات والإثنيات المتصارعة حيث عملت فرنسا على تطبيق سياسة (فرق تسد)، ولا تزال هذه الصراعات قائمة إلى يومنا هذا وإعتمدت فرنسا لضمان بقائها وبقاء التبعية التاريخية والسياسية لها في هذه البلدان على غرس الروح ألفرانكفونية حتى أصبح بعض من دوائر القرار الفرنسي يسميها: (الساحل الفرانكفوني)، فكونت نخبا سياسية تدين بالولاء لفرنسا باعتبار أن هذه الأخيرة يطغى عليها مبدأ المصالح تجاه هذه البلدان ومجمل هذه المصالح هي:

- المصالح الإقتصادية: القائمة على الموارد المعدنية والحيوية والبترولية.
- المصالح الثقافية: من خلال غرس القيم الفرنسية.
- المصالح السياسية: بناء على مبدأ كسب الأصوات لصالح فرنسا في المنظمات الدولية[2]

تعتبر فرنسا الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في القارة الإفريقية لدرجة أن النفوذ الفرنسي في إفريقيا يعتبر أحد العوامل الرئيسة الدولية للحفاظ على مكانة فرنسا بجانب مقعدها الدائم بمجلس الأمن وقدرتها العسكرية النووية[3].

---

[1]– عشور قشي، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الإهتمام وآليات التغلغل كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 .ص.77.

[2]– إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء السياسة ألدولية العدد 145، جويليه 2001م، ص 23.

[3]– توفيق، رواية. التنافس الدولي في القارة الأفريقي: مجلة البيان، العدد(16)، السنة السابعة عشر، جانفي،2003 ص37.

عبر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أنه بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخاً في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية. لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن أفريقيا.

إن هذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الإفريقية بالنسبة لفرنسا، فهي الدولة التي إستعمرت الكثير من بلدانها، بما فيها دول الساحل الإفريقي التي باتت تشكل مناطق نفوذ لفرنسا في القارة الأفريقية.

لقد عانت فرنسا من تأثير التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي على مكانتها الدولية، وهذه التحولات جعلتها تسعى إلى تحديد وإعادة صياغة سياساتها الخارجية، خاصة مع ظهور قوى وفواعل جديدة أصبحت تنافس فرنسا في الميدان الإقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

يمكننا تحديد أهداف الإهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة. فمن جهة تسعي فرنسا إلى الهيمنة على إفريقيا وبالتحديد الدول الناطقة باللغة الفرنسية "دول المنظومة الفرانكفونية" والإحتفاظ بمصالحها الإقتصادية مع أفريقيا حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية حوالي 13,5 مليار دولار أمريكي سنويا، فضلاً عن المشاريع الإقتصادية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال، وإستثمارات النفط في الكونغو-برازافيل. ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة خلال العقود التي تلت إنتهاء الحرب الباردة[1]

وعليه، فإنه يمكن القول أن فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الأفريقية عموما وفي منطقة الساحل خصوصاً، حيث تشعبت هذه المصالح بين مصالح إقتصادية، ومصالح إستراتيجية وسياسية، وأمنية.

- **الأهداف الإقتصادية:**

سعت فرنسا إلى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصاً في هذه المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لإستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها الوطنية.

---

[1]- أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة مابعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجسير علوم سياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر2012، ص.14.

لقد كانت فرنسا في مرحلة الثمانينات تعتمد بشكل كبير على دول إفريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج والتشاد. ففرنسا لا تزال أكبر مستثمر في ساحل العاج حيث إستحوذت في عام 2007 حوالي 150 شركة فرنسية على 68 بالمائة من الإستثمارات الأجنبية في ساحل العاج، كما هيمنت شركة أريفا الفرنسية Areva لمدة عدة عقود على حقوق إستخراج وإستغلال اليورانيوم في النيجر. وتعتمد فرنسا على اليورانيوم المتواجد في النيجر بشكل كبير، إذ تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية[1]

هذا بالإضافة إلى إستثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل السنغال، ومالي، وموريتانيا.

الإهتمامات الأمنية: بالإضافة إلى التواجد من أجل الأهداف الإقتصادية المتعاظمة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، نجد القيمة الإستراتيجية للمنطقة أمنياً وعسكرياً بالنسبة إلى فرنسا، فهذه الأخيرة ترتبط مع أغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية و دفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في منطقة.[2]

تولي فرنسا اهتماماً واضحاً بمنطقة الساحل الإفريقي، من الناحية الأمنية، نتيجة عمليات الإختطاف المتكررة لمواطنيها سواء كانوا سياحا أو عمالا أم رعايا مقيمين في المنطقة، من طرف (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) ومقايضتهم بالمال المعبر في أدبياتهم بـــــ (الفدية).

الكتاب الأبيض 2013 والإدراك الفرنسي للأمن في الساحل الإفريقي: على إعتبار أن منطقة الساحل تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لفرنسا، و هذا نظرا لإعتبارات عديدة سبق ذكرها، فإن فرنسا تولي أهمية لمحيطها ولدوائرها الجيو أمنية التي يجب أن تعمل على تحقيق الأمن فيها تفاديا لأي إنكشاف إستراتيجي قد يمس بأمنها[3]. فمن بين التهديدات التي تدرك في المنظور الفرنسي نذكر أساسا:

- الفشل الدولاتي في الساحل
- التهديد الإرهابي
- الهجرة غير الشرعية[4].

---

[1]-توفيق راوية ، السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح ألاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات أفريقية ،أفريل 2014، ص11.

[2]- ايمان احمد عبد الحليم، حسابات باريس: عوائق التدخل العسكري الفرنسي فى شمال مالي، السياسية الدولية العدد191(كانون الثاني/جانفي2013.

[3] LIVRE BLANC DEFENSE ET SECURITE NATIONALE, Direction de l'information légale et administrative, Paris : 2013, p 54.

[4] ibid, p p 40 - 44.

الأهداف السياسية والإستراتيجية:

تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها الإستراتيجي والسياسي في منظومة دول ''إفريقيا الفرنكفونية''، كونها تعد مستعمرات سابقة لها، وذلك في ظلّ تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وظهور قوى منافسة خاصة الصين التي تنظر إلى القارة الإفريقية من منظور إستراتيجي لما تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية يحتاجها الإقتصاد الصيني إلى جانب البعد الإقتصادي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، تحظى المنطقة بقيمة إستراتيجية عسكرية وأمنية لدى فرنسا. وتجسد هذا الإهتمام في العديد من الجوانب لعل أهمها يتمثل في الإتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الإنتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط أفريقيا. وبعبارة أخرى، تعطي فرنسا اهتماماً كبيراً للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الأفريقية، فعلى سبيل المثال، إهتمت فرنسا بإعتبارها الدولة المستعمرة لتشاد بتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي. ويعود هذا التواجد العسكري الفرنسي في تشاد إلى أهميتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية حيث تدخلت فرنسا مرات عديدة في الشئون السياسية الداخلية لتشاد من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثيره، كونه أذكى الصراع السياسي وساهم في إندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحية والأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي.[1]

تهدف فرنسا من خلال سياساتها الخارجية على الحفاظ على دورها الريادي في الساحة الدولية، وبوجه خاص في مستعمراتها القديمة وكذا الحفاظ على مراكز قوتها في النظام الدولي في المنظمات الإقليمية الدولية كما تسعى في الوقت الحالي، لاحتواء النفوذ الأمريكي خاصة الصيني المتزايد في منطقة الساحل بالإضافة الى الحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة على طول الساحل الإفريقي.

ثانيا: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي _ المجال الحيوي _

تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية على طول شريط الساحل الإفريقي، فهي تقسم هذا المجال إلى ثلاثة دوائر رئيسية وهي دائرة القرن الإفريقي في الشرق الإفريقي، دائرة صحراء الساحل الإفريقي في الوسط ودائرة خليج غينيا في غرب إفريقيا.

---

[1]- سعيد طه، المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار التحولات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، 2013، يوم 03-02-2018.https://www.youtube.com/watch?

للولايات المتحدة الأمريكية تواجد مهم على طول شريط الساحل الإفريقي، صحيح ليس بحجم تواجدها في أسيا وأوربا بسبب رهانات وقضايا أخرى كاحتواء الخطر الروسي والصيني في كلتا القارتين، ولكن لاتقل إفريقيا والساحل الإفريقي، بصفة خاصة أهمية عن المناطق الأخرى.

1-2: الخلفية التاريخية للتواجد الأمريكي في إفريقيا _مستقبل الاحتواء_

ظلت إفريقيا لوقت طويل على حافة أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فاتسمت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا منذ تأسيس الجمهورية عام 1789 وحتى سنوات الحرب الباردة بنوع من التهميش والإهمال وذلك يرجع لعدة أسباب وعوامل يفترض أنها كانت تعيق تطور العلاقات الأمريكية–الإفريقية في هذه الفترة الزمنية، من بينها[1]:

- بحكم وجود القوى الإستعمارية الأوروبية المسيطرة على هذه القارة منذ مؤتمر برلين 1884-1885.
- هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والإعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا.
- ومنها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإقتصادية، السياسية، الثقافية كما تراه الإدارة الأمريكية.
- ومنها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في خضم المنافسة.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية من أجل تحقيق أهدافها في فترة الحرب الباردة، إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في انهيار الإتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي بوجه الخصوص، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، ومن أهم العوامل التي أدت إلى تغيير التوجه الأمريكي نذكر[2]:

1– جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان: دار المجدلاوي، 2005 ص.07.

2– لحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد25، شتاء2011، ص.ص.107-108.

- إزدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجي لإفريقيا والساحل الإفريقي والثروة الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الإستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.

- تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي بالحركية والحيوية والإستباقية واعتماد مقاربه الأمن الذكي الذي يقوم على جمع بين العسكراتية الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والإقتصادي.

يعود بدايات الإهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى حقبه لامبريالية وذلك عند تزايد الإستغلال الإستعمار القاري الإفريقي، وبدأت تبرز أهميتها ثرواتها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي المتزايد الأهمية.

وقد شرع الرأس المال الأمريكي في التواجد في القارة بصورة تدريجية بدا من ليبيريا والتي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية قاعدة أمامية تجارية وبحرية إستراتيجية رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة إفريقيا الغربية[1].

2-2: منطلق الإهتمام الأمني الأمريكي بالساحل الإفريقي:

بداء منطلق الإهتمام الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة بعد المشروع الذي جاءت به إدارة كلينتون المسمى بمشروع" ايزنستايت Eizenstat" من أجل تقوية الروابط الإقتصادية مع شمال إفريقيا وإشراك هذه الأخيرة في إقتصاد السوق[2].

تبلورت أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بإعتبارها منطقة ذات أهمية جيو سياسية وأولوية عالمية، وقد حصل الساحل الإفريقي بصفة خاصة على إهتمام السلطات الأمريكية، وخصصت هذه الأخيرة برنامجا خاصا بهذه المنطقة ووفقا للبنتاغون، أربعة دول من المنطقة (تشاد-النيجر-مالي-موريتانيا)، هي أكثر عرضة للإختراقات الإرهابية وذلك بسبب حدودها

[1] - جميل مصعب محمود، المرجع السابق، ص،ص16-17.

[2] -Bérangère Rouppert ,les états Sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux : le cas de l'union européennes particulier. In Note d'analyse du Grip.06 decembre2012,Bruxelles. P.04.

المشتركة مع الجزائر، ليبيا، السودان[1]. نقلت إدارة بوش الإبن الحرب على الإرهاب إلى القارة السمراء خوفا من تعارض الجماعات الإرهابية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا، لاسيما بعد بروز الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي، ولقد أدى هذا الرأي إلى زيادة التعاون العسكري مع هذه الدول البترولية، وهي السمة الجديدة في العلاقات الأمريكية الإفريقية التي باتت تركز على الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي[2]. في إطار التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين إفريقيا والولايات المتحدة، أصدر الرئيس كلينتون 18 ماي 2000 قانون سمي بقانون النمو الفرص الإفريقي Opportunity A et GOA Africain Growth، يسمح هذا القانون ويتيح لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالتصدير للولايات المتحدة منتجات مطابقة للمعايير التي وضعها نظام الافضليات المعمم (S.G.P) دون دفع رسوم جمركية وبدون حصص. الإتفاق الأول حدد بالأساس للملابس والمنسوجات وليكون مؤهلا للمشاركة في هذا الإتفاق، يتعين على البلدان الإفريقية إحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الإقتصادية وبالأخص الإنفتاح على الإقتصاد والإستثمارات الأمريكية.

يظهر الإهتمام الأمريكي بالنفط الساحل الإفريقي جليا من خلال الإستثمارات الأمريكية في لمنطقة فنجد ثلاث شركات أمريكية هي: أكسون موبيل، بيتر وناس، وشيفرون، لها 95%من إستثمارات النفط التشادي.وتخطط هذه الشركات إلى مد خط البترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء "عروسي" السوداني مخترقا "دارفور" إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالي الذي سيبدأ من حقول "دويا"التشادية ليصب في المحيط الاطلسي[3].

وتعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدة من العوامل أهمها:تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتمد به من الحرية بشأن سياسة الإنتاج وتصدير الأسعار، حيث أن معظمها لا ينتمي لمنطقة الأوبك OPEC، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة وخاصة في خليج المكسيك وبحر الشمال وذلك مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي ودخول دول جديدة في ميدان إنتاج النفط مثل موريتانيا، تشاد والصحراء العربية، فضلا عن جودة المنتج وقرب مناطق النفط في غرب وجنوب إفريقيا من

[1]-http://www.cerium.ca/img/pdf/AfriqueUSApdf- Djibril Diop .l'Afrique dans le nouveau dispositif sécuritaire det Etats-Unis de la lutle contre de terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales : les Nouveaux de l'interventionnisme amérίca in. 23/03/2018

[2]- Robert D .Gerry .Africa, In :Mary Buckley and Robert Singh. The Bush doctrine and the War on terrorism Global Responces ,Global consequences,Routedge,p.p.121-122.

[3] – عبد الله صالح،الأزمة التشادية...إلى أين؟ في السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 172، المجلد43، افريل 2008، ص.129.

السواحل الشرقية الأمريكية بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمنا نسبيا من منطقة الخليج والشرق الأوسط وهي ميزة في غاية الأهمية خصوصا إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا[1]. ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الإفريقية تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية وفق ثلاث محاور أساسية هي[2]:

- **المحور التجاري:** من خلال دعم التبادل التجاري.
- **المحور السياسي:** من خلال رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي يبدأ منذ عهد إدارة كلينتون Clinton إلى يومنا هذا.
- **المحور العسكري:** عن طريق تعزيز الوجود العسكري في القارة سواء في إطار تعاون ثنائي أو تعاون متعدد الأطراف.

مثلث مبادئ الديمقراطية وإقتصاديات السوق وإحترام حقوق الإنسان بعد إنتهاء الحرب الباردة، هي من المبادئ الأساسية لسياسة الأمريكية في القارة الإفريقية عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي خاصة، وتشمل هذه السياسة تنشيط دعم الديمقراطية، المعونة الموجهة نحو التنمية الإقتصادية المستدامة، بناء إقتصاديات السوق الحرة، الإهتمام بالمخاوف البيئية وإحترام حقوق الإنسان وكذا تنشيط الدور الأمريكي في حل النزاعات[3].

2-3: الأهداف الأمريكية وراء التواجد في الساحل الإفريقي _الاحتواء_:

حددت إستراتيجية الأمن القومي الأهداف الأمريكية في[4] :

- ضمان حصول القوات الأمريكية على عدد من التسهيلات الجوية والموانئ في إفريقيا.
- المساهمة في تعزيز إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان بين القوات الإفريقية المسلحة.
- التعاون في وضع وسائل إقليمية بين الأفارقة للمساندة أو تأسيس السلم.

---

[1]- أيمن شبانه، النفط الإفريقي عندما تتغير السياسة الأمريكية وراء الموارد، في: قراءات افريقية، العدد 11 مارس2012، ص ص82.81.

[2]- لحسن الحسناوي، المرجع السابق، ص ص.111.112.

[3]- Daniel H Simpson .U.S. Africa policy: Some possible courses adjustement, Strategic Studies Institute ,U.S Army college August1994.p.16.

[4]- yves Boyer, le regain d'intérêt américain pour l'Afrique :quelles conséquences militaires et stratégique.

- المساعدة على وجود عسكري محدود في إفريقيا من أجل التدريبات والتمارين.

أصبح الساحل الإفريقي يمثل الجبهة الجديدة في اسمية إدارة "بوش الإبن" الحرب العالمية على الإرهاب، وخاصة مع بروز خليج غينيا كمصلحة حيوية أمريكية، هذا يشكل أساس سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي، التي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومة المحلية في مواجهة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية بالتركيز على الإصلاحات القانونية والضغوط في سبيل تحرر أسواق الطاقة عموما، وأسواق النفط بشكل خاص[1].

وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في القارة الإفريقية وبوجه الخصوص في الساحل الإفريقي من أجل حماية الإمدادات وخطوط الأنابيب الحيوية، كما تبين أن الغرض من التدابير العسكرية والجهود الأمنية في هذه المنطقة لا يكمن في تعزيز الأمن فيها أو حفاظا للسلام كما جاء في خطابات بوش الإبن ولاهي جزء من الحرب على الإرهاب، بل جزء من التدافع الجديد الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي[2]. تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، على رفع إرادالها النفطية من إفريقيا من 16% إلى 25% عام 2015، سعيا منها في التحكم في إنتاج النفط العالمي وفي أسعاره، كما تسعى لتأمين إحتياجاتها من النفط وتوزيع مصادر الواردات في ضوء الأزمات العنيفة التي عرفها سوق النفط العالمي منذ سبعينات القرن الماضي وشيوع إستخدام النفط سياسيا، مع تزايد الإستهلاك الأمريكي من النفط مقابل تناقص إنتاجه على المستوى الوطني، هذا ما دفع بواشنطن إلى السيطرة على منابع النفط في جميع أنحاء العا لم. على هذا الأساس تكاد الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بمفهوم خاص لتأمين النفط الذي لم يعد يقتصر على مجرد البحث عن مصادر النفط وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضا حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة أو المحتملة، وكذا الحفاظ على إستقرار أسعار النفط ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والإستحواذ عليها[3].

---

[1] -ce dric jourde ,the role of the united states in Western African: tying terrorism to Electoral Democracy and strategies Resources. In Hegemony or Empire?: the redefinition of us power under George W .Bush.(S .d Charles – Philippe David crroudin) Ash gate publishing limited,2006,p183.

[2]- robert D.Gerey.Op.Cit.p131

[3] – أيمن شبانه، المرجع السابق، ص ص.80.81.

يمكن تلخيص الدوافع الأمريكية في الإستثمار في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة لعدة عوامل أساسية تتمثل في[1]:

- التواجد في القارة الإفريقية هو مصلحة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية فمن أجل مكافحة كل ما هو تهديد لمواطنيها، أمنهم رفاهيتهم والأراضي الأمريكية وممتلكاتها (خاصة في مجال الطاقة والمناجم).
- أولويات مرتبطة بالمبادئ الأمريكية كالديمقراطية، حقوق الإنسان، مكافحة الفقر والإستجابة للأزمات الإنسانية، هذا ما يعكس الرؤية الأمريكية لدورها في العالم.
- تريد الولايات المتحدة تشكيل العالم، وخلق منطق نفوذ وإقامة تحالفات من أجل تدعيم سياستها الخارجية.
- إعتبار هذه المنطقة كمسرح مواجهة غير مباشرة لمجموعة من التفاعلات (حرب إيديولوجية، الصراع على النفوذ،...).
- تنامي العامل الإقتصادي والتكنولوجي كمحدد بارز في نمط العلاقات الدولية[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تخفي رغبتها في فرض هيمنتها على العالم وفي العمل على حماية مصالحها في أي مكان من العالم مستندة في ذلك إلى اللزوميات الواقعية وليست المنطقية التي حكمت العلاقات الدولية، أي هيمنة الطرف القوي الذي يعترض بشكل أبأخر كل ما يناوئ نفوذه. ومن خلال موقف الإدارة الامريكية المحدد بإستخدام الفيتو ضد أي قرار[3].

ثالثا: آليات الصراع الاستراتيجي الأمريكي الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

بعد التطرق للمنطلقات الإهتمام الفرنسي الأمريكي المتزايد في منطقة الساحل الإفريقي منذ بدايات العقد الماضي من القرن الحالي، سنحاول من خلال السطور التالية، أن نعرض أهم آليات المعتمدة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كتعبير عن الإهتمام الذي توليه الدولتان للمنطقة من جهة أولى، وكتعبير عن حالة التنافس المحتدم بينهما من جهة ثانية.

---

[1]-Jennifer G. Cook, De Clinton à Oba ma: des étatsunis et l’afrique, In: politique Etrangère, 2/2013. p.68

[2]- محمود عبد الفضيل، "التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة " ، في وليد عبد الحي (محرر) ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمان: الأردن دار الشروق للنشر والتوزيع 2001)، ص 37.

[3]- الطويل زكي رواء، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 124. -

ولأنها صورت للعالم بأن اهتمامها بالساحل الإفريقي هو فقط نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الأخير وأهمها الإرهاب. إعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لإهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى منها ما هي خاصة بالساحل الإفريقي فقط كمبادرة بان ساحل، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، ومنها من هي تشمل القارة الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا وهي القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا.

1-3: آليات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

1. تعريف الإستراتيجية الأمنية:

الإستراتيجية الأمنية هي إدارة مجمل العمليات العسكرية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية لتحقيق أمن الدولة. وعليه فالإستراتيجية الأمنية قد تكون من طرف دولة واحدة وهنا تسمى بالإستراتيجية الأمنية الوطنية وهي إتخاذ كل التدابير قصيرة أو بعيدة المدى لتحقيق الأمن الوطني، أو قد تكون إستراتيجية من طرف مجموعة من الدول بغية تحقيق الأمن الجماعي وفق خطة قد تكون طويلة المدى أو بعيدة المدى[1].

لقد عرفت الإستراتيجية الأمنية تغير على عدة مستويات فبعد ما كانت الإستراتيجية الأمنية تقوم على الإستراتيجية العسكرية تصور تقليدي أصبحت الإستراتيجية الأمنية ذات بعد شامل لكل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك الثقافية وهذا بفعل التحولات الدولية ويأخذ هذا التحول مظهر أساسي وهو تغير طبيعة التهديد.

- تهديدات النظام الإقتصادي والإجتماعي الفقر، الأوبئة، مخاطر البيئة[2].
- النزاعات بين الدول.
- النزاعات الداخلية الحروب الأهلية.
- الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.
- الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة.

---

[1]– طويل نسيمة،" الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة" ، اطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص، 57

[2]– مرجع نفسه، ص63.

ففرنسا تدرك إذا أن طبيعة التهديدات الحالية التي تميز الفضاء الساحلي، وامتدادات أزمات الساحل إلى المتوسط يجعل من أوربا ودول شمال إفريقيا في حالة هشاشة وإنكشاف إستراتيجي من الجهة الجنوبية، الأمر الذي دفع بالدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، وعبر العديد من المبادرات الى العمل على حماية وضمان أمنها من مختلف التهديدات التي تحيط بها.

2. مبادئ المقاربة الأمنية الفرنسية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي:

أ- **مبدأ الإستباقية الإستراتيجية:** حيث أن فرنسا تشير إلى ضرورة إحتواء التهديدات في معاقلها وليس على التراب الفرنسي، وهذا بسب الإطار الإستراتيجي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وكذا نظر لطبيعة ومصادر التهديدات الأمنية.

ب- **مبدأ الإستقلالية الإستراتيجية:**(principe dautonomie Strategique) فحركتها قد تكون في إطار جماعي لكن إذا استدعت الضرورة فإنها واستناد على قدراتها الدفاعية ستكون مستعدة لمواجهة أي تهديد.[1]

حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع الدول في المجالات العسكرية والإقتصادية والثقافية.

وقد أثار التموقع الأمريكي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي، توجس فرنسا خصوصا أنه يستهدف دولا فرانكفونية تقع تحت نفوذها، وعليه فتعزيز العلاقات بين فرنسا ودول المنطقة يأتي كرد فعل الإنتشار الجيو سياسي الأمريكي في المنطقة، ويعبر عن حدة التنافس بين باريس وواشنطن في هذا الجزء المهم من القارة الأفريقية. سياسة الإنتشار الأمريكي هذه تعاملت معها فرنسا بمزيج من مواقف دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الترقب والإنتظار، ثم عادت لتشغل التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقل توسعية في إفريقيا والأقرب إلى الإنكماشية، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في المنطقة.[2].

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في ألمنطقة فتشمل ثلاث آليات أساسية عسكرية وإقتصاديه، وثقافية.

---

[1] LIVRE BLANC DEFENSE ET SECURITE NATIONALE, Direction de l'information légale et administrative, Paris : 2013, p 134.

[2] - أزمة مالي والتدخل الخارجي" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"(10فيفري2013).أنظر الموقع: http://www.dohainstitute.Org/release/afe68c3a-2dc-acab40491fdof9ad .26/03/2018

3. آليات تنفيذ الأجندة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

واصلت فرنسا ممارسة النفوذ والوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة بعد إستغلال هذه الأخيرة عنها منذ ستينيات القرن الماضي من خلال إستحداث أطر بديلة من الإستعمار التقليدي لتثبيت موطئ قدمها في دول الساحل من أهمها:

- إتفاقيات الدفاع المشتركة، والتي يمكن التمييز فيها بين[1]
  - إتفاقيات ثنائية كتلك الموقعة مع السينغال ومدغشقر، وموريتانيا، وتوغو.
  - إتفاقيات متعددة الأطراف: أو إتفاقيات على أساس إقليمي كتلك الموقعة مع التشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو والغابون مع كوت ديفواروالبنين والنيجر.
- الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية في التشاد وبوركينافسو، والنيجر والكامرون والكوت ديفوار وموريتانيا[2].

في ظل النظام الدولي الجديد إضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا فعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة لتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية بحسب خطورة الأزمة الإفريقية.

أ- **الآلية العسكرية**: تمثلت السياسة العسكرية لفرنسا في:

-نشر القواعد العسكرية، ودعم المؤسسات الأمنية وتدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام، ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب، التدخل العسكري في مالي.

ب- **الآلية الإقتصادية**: أما الآلية الإقتصادية لفرنسا في إفريقيا، فقد إعتمدت على:

- تنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارة.
- زيادة حجم الإستثمارات الفرنسية في دول شمال افريقيا.

---

[1]- منصور لخضاري" الإرتباطات الإستراتيجية والجيوسياسية لفرنسا بمنطقة الساحل"ورقة قدمت الى ديناميات الازموية في الساحل، الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر في 4 مارس 2014.

[2]- مصطفى كامل السيد، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في افريقيا، السياسة الدولية، العدد145 جويلية 2001، ص 130.123.

- انشاء شبكة مواصلات كثيفة بهدف دعم التجارة البينية.[1]

ج- الآلية الثقافية: لا يمكننا تشخيص وتحليل الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي دون الرجوع الى الإطار الفكري والإستراتيجي الذي ساهم بشكل كبير على بلورة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية والذي يعرف بالثقافة الإستراتيجية La Culture Strategique[2].

يعرف Yitzhak Klein الثقافة الإستراتيجية بأنها" جميع المواقف والمعتقدات السائدة داخل جهاز الجيش Lappareille Militer، والتي تعبر عن الهدف السياسي للحرب، وعن الطريقة الإستراتيجية الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

لخص كار نيس لورد Carnes Lord مجموعة من الخصائص تقوم عليها الثقافة الإستراتيجية: الموقع الجغرافي، العلاقات الدولية ألايدولوجيا، الثقافة السياسية والعسكرية، التنظيم البيروقراطي وفي الأخير التكنولوجيا الحربية. لكن الخصائص تختلف من دولة الى أخرى، مما يشكل عائقاً في تشكيل معادلة جاهزة تنطبق على كل الدول[3].

وبناء على ذلك، فإن الأهداف الفرنسية في ميدان السياسة الخارجية والأمنية، إنما تعكس وإلى حد بعيد البعد الجغرافي وموروثها الإيديولوجي والتاريخي والعسكري الذي أفرزته التجربة عبر مختلف المراحل التاريخية لنمو وتطور الدولة والأمة الفرنسية. فموقع فرنسا كدولة بحرية قارية، والذي جعلها معرضة للعديد من الحروب ضد مطامع القوى الأخرى من أجل المحافظة على استقلالها، أضفى على سياستها الخارجية خاصية هامة وهي التمسك بالإقليم وهي خاصية تحولت إلى أحد الهواجس التي سيطرت على تفكير صناع القرار. هذا بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي ضاعف من أهمية الهاجس الجغرافي (والأمني)[4]. وهذا ماجعلها تنفرد عن باقي القوى الأخرى التي تسعى إلى إيجاد أو تثبيت مكانها في المنطقة، أين تعتبر الإرث التاريخي،

---

[1]- عبد الغالي دندان، ماوراء الأمن، الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 42.41، شتاء، ربيع 2014، ص 11.

[2]- شمسة بوشنافة، " دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد "، رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009) ، ص .87.

[3] -Bruno Colson, " La Culture Stratégique Française", Stratégique. N°.53, (1992) .P,29.

[4]- شمسة بوشنافة المرجع السابق، ص .88 .

القرب الجغرافي والفرانكفونية أحد أهم ما يميز التواجد الفرنسي في المنطقة، وأحد ألآليات الأساسية التي تعتمد عليها للحفاظ على هيمنتها ومصالحها.[1]

2-3: آليات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي (القرن 21) بتفوق كبير لم تكن عليه يوما كما لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات سابقا (الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البريطانية)، حيث تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، حيث يعتبرها الكثيرون وعلى رأسهم هنري كسنجر وزير خارجيتها السابق عنصر هام للمحافظة على الإستقرار الدولي، فهي إلى حد كبير مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم[2].

لم تقتصر العلاقات التي تربط بين دول الساحل الإفريقي مع الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الإقتصادي والسياسي فقط، بل كانت هناك أحداث زادت من ديناميكية العلاقات الإفريقية الأمريكية حيث أخذت العلاقات بعد أخر، وهما الهجومان اللذان ضربا السفارتين الأمريكيتين بنيروبي ودارسلام سنة 1998 والهجوم الذي هزا أمريكا في عقر دارها وضربها في القلب النابض للإقتصاد الامريكي في 11-09-2001، من ذلك التاريخ، تتبع الو.م.أ إستراتيجية مركزة على الجانب الأمني والعسكري والمتعلقة بالحرب على الإرهاب العالمي the golobal war، لتبرير هيمنتها على منطقة الساحل الإفريقي[3].

غيرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها في التدخل في الدول الإفريقية من الأمن الصلب الى الأمن الذكي، حيث إستطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الهجومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي، خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة لدى القوى الصاعدة والقوى التقليدية، كما ان تدهور الأوضاع الأمنية وتشكل جماعات مقاتلة موالية إلى تنظيم القاعدة يفرض على الو.م.أ أن تتواجد في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من الترتيبات الأمنية.

---

[1] – عبد الغالي دندان، مرجع سابق، ص.12.

[2] هنري، كسنجر هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (بيروت: دارالكتاب للبناني،2003)، ص.08

[3]- Théophile Mirabeau NChare, Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain: le cas du Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie, (Yaoundé: Mémoire de DEA en Sciences Politiques, Université de Yaoundé 2, 2009), p.48.

الآليات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية _بين الماضي والحاضر_:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي هو نتيجة للتهديدات الأمنية المختلفة، وعلى رأسها التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية ولذلك فقد إعتمدت على مجموعة من الآليات التي تميزت، في معظمها، بطابعها الأمني والعسكري.

فقد أعلنت الحكومة الأمريكية في نوفمبر2002 عن إنشاء" مبادرة عموم الساحل" والمعروفة بـــ مبادرة بان الساحل"، مساعدة النيجر ومالي وموريتانيا والتشاد على مكافحة الإرهاب.

أصبحت هذه المبادرة عملياتية منذ مارس 2004 بمزانية قدرت بـــ 7.75 مليون دولار، وتزود كل من مالي، موريتانيا، ونيجر وتشاد بمساعدات لتدريب ومعدات لتحسين أمن حدودها، ورفض إستخدام أراضيها ذات السيادة من قبل الإرهابيين والمجرمين[1].

تحولت مبادرة عموم الساحل "بسي PSI" في العام 2005 إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، لتشمل إضافة الى الدول الأربع السابقة كلا من" الجزائر، السنغال، ونيجيريا وتونس، والمغرب كما تمت إضافة ليبيا إلى هذا البرنامج في أكتوبر 2006 من أجل منع تحول المنطقة إلى Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative (TSCTI) ملجأ للجماعات الإرهابية[2].

وقد قدرت ميزانية المبادة في عام 2005 بـــ 100 مليون دولار وبمخططات تصل إلى 30 مليون دولار سنة 2006 وبمعدل 100 مليون دولار سنويا منذ عام 2007.

وإن كانت شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فإنها إحتفظت أيضا، بجانب العسكري الذي كان سائداً ضمن مبادرة (بان الساحل) وهو ما يعرف بعملية تحمل الحرية عبر الصحراء (OEF-TS)[3].

هذه الأخيرة تعتبر الذراع العسكرية للمبادرة التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها.

---

[1]- essica R. Piombo, «Terrorism and U.S. Counter Terrorism Programs in Africa: An Overview,» Strategic Insights, vol. 6, no. 1 (January 2007), p. 8

[2]- Mary Jo Choate, «Trans Sahara Cuonterterrorism Initiative: Balance of Power?,» Usawc Strategy Research Project, p. 5, .

[3]- Piombo, «Terrorism and U.S. Counter Terrorism Programs in Africa: An Overview,» p. 8

كما تعد عملية" فلينتلوك*" في جويلية 2005 التي أصبحت تقليد سنويا، أولى تطبيقات المبادرة، وقد جمعت كلا من الجزائر، تونس، والسنغال، وموريتانيا، ومالي، ونيجر، والتشاد، والو.م.أ، والإتحاد الأوروبي، وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي. وكانت هذه العملية تهدف إلى بناء وتقوية القدرات لمكافحة الإرهاب والإتجار غير المشروع بالأسلحة والبضائع والبشر.

وهو عبارة عن مبادرة إقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية ودعمتها عدة دول من بينها الجزائر، وقد تم تأسيس هذا المنتدى بصفة رسمية على مستوى وزراء خارجية الدول التي تمكنها من التعامل مع التهديدات التي تواجهها.

أعلنت" شيلا فيلاروسا"، نائب مساعد كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية ومنسق الشؤون الإقليمية في مكتب مكافحة الإرهاب، عن تشكيل خمس مجموعات عمل:

- مجموعة عمل تخص العدالة الجنائية وتطبيق القانون.
- مجموعة عمل تخص مكافحة التطرف.
- مجموعة عمل تخص تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان الساحل الإفريقي.
- مجموعة عمل تخص تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان القرن الإفريقي.
- مجموعة عمل تخص تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في جنوبي شرق آسيا.

يعمل المنتدى على تجنيد الخبرة والموارد الضرورية لمواجهة المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية الشاملة وتبادل المعلومات الإستخبارتية.[1]

القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا (أفريكوم):

قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قيادة جديدة في إفريقيا، على أن تبدأ ممارسة مهامها اعتبار من سبتمبر 2008، وأن تتولى إدارة وتنفيذ المهام الأمنية في إفريقيا لاسيما تأمين منابع النفط ومحاربة الإرهاب ولأجل إنشاء هذه القيادة وإختيار مقرها تعددت زيارة كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى إفريقيا،

---

*- تعني كلمة **فلينتلوك**" الزند الصواني، كناية عن كثرة أحجار الصوان في المنطقة، كما تم إنشاء"المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (Global Counter Terrorism Forum) (G.C.T.F.).

[1] -Andre Bougeot, Sahara de tous les enjeux, In:Herodote N143 Mars 2011,P47

ومن ذلك زيارة قائد المارينز الأمريكية في أوروبا في فيفري 2004، وزيارة نائب قيادة القوات الجوية[1] في أوربا. ومن أجل متابعة الأوضاع الأمنية والعسكرية داخلها، وبغرض التدخل من أجل حماية مصالحها الحيوية، وكذا أمام رفض وممانعة عدد من الدول الإفريقية لإستقبال هذه القاعدة، تم ضمها إلى القاعدة العسكرية الجهوية في أوروبا بألمانيا" شتوتغرت"[2]. وقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش في خطاب له في 08فيفري 2007، المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية:[3]

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من أثار الكوارث.
- إحترام حقوق الإنسان، ودعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية.

من خلال هذه النقاط تسعى الو.م أ إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية أكثر من تحقيق المساعي الإنسانية.

3-3: فرنسا وأمريكا بين الصراع والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتنافس على المصالح الكبرى للمنطقة _العداوة والمصلحة_:

إن التطورات والمستجدات الدولية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير من وجهتها فنجد أنها كانت تتجه شرقا لإحتواء الديمقراطيات التي كانت تابعة فيما مضى للإتحاد السوفييتي، إلتفت إلى مناطق أخرى من العالم، حيث أن الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية تحول الى العمل على وضع اليد والسيطرة على الدول التي تشق طريقها نحو التنمية[4]

---

[1]- أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد، في: قراءات افريقية، العدد11، مارس 2012، ص.84.

[2]- عادل مساوي، المواقف الدولية من الازمة في شمال مالي، ورقة مقدمة في ندوة: المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،17-18 فيفري 2013، ص.01.

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم، ديفيد أغناتيوس، أفريكوم...مهمة غير مفهومة، في: الشرق الأوسط، العدد 10633 جانفي 2008، ص.93.

[4]- روجي جارودي، أمريكا طليعة الإنحطا ط: تر عمرو زهير، (القاهرة: دار الشروق، 2000) ص. 79

فالمتغيرات الدولية الجديدة أدت بالو.م.أ إلى إعادة هيكلة وتوجيه سياستها وترتيب أولويتها وأهدافها فمع مطلع العقد الواحد والعشرين شهدت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا إنعطاف كبيرا وبصورة واضحة زيادة الإهتمام بهذه المنطقة متجهة والعمل على إضعاف التواجد الفرنسي فيها من جهة أخرى بعد 11سبتمبر 2001 في إعلانها الحرب على الإرهاب.[1]

حيث نلاحظ أن الدبلوماسية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة نظرا لجملة من الإعتبارات الخاصة قامت على إعتبار كامل القارة الإفريقة شمالا وجنوبا جزاء من مسؤوليات الحلفاء الأوروبيين. وهذ ما كان يعيب عن نوع من التماسك والتوافق في العلاقات الأمريكية الفرنسية التي ظهرت بوضوح وبصورة خاصة خلال السنوات الأولى للحرب الباردة.لكن هذا ما بداء يتحول تدريجيا إلى نوع من التنافس على مناطق النفوذ ومراكز القوة وذلك كنتيجة للتحولات والمستجدات الدولية والأوضاع الراهنة التي ساعدت في تحول التنافس من شكله التقليدي الإيديولوجي إلى تنافس إقتصادي وسياسي وعلى الرغم من أن هذه القوى مازالت قادرة على مواجهة التنافس عن طريق الحرب، إلا أنه من الواضح أنها أعدت نفسها لتحقيق الأهداف بوسائل المنظومة الجغرافية الإقتصادية، فمسعى الو.م.أ لىتحقيق الأهداف وخاصة الإقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي يتطلب تنافس حادا مع دول الإتحاد الأوروبي الذي دفع إستكماله لبنائه الداخلي في التوجه نحو هذه مناطق ليحقق إستراتيجية أمنية وسياسية وتحقيق مصالح توسعية[2]

رؤية النظرية الواقعية الجديدة للآمن: تنطلق النظرية الواقعية الجديدة من فرضية أن النظام الدولي فوضوي لإنعدام الثقة بين الدول وكذا طبيعة الفواعل (كالمنظمات والشركات متعددة الجنسيات..) وحركيتها في هذا النظام، فبالرغم من وجود هذه الفواعل الجديدة لم يتغير جوهر التحليل في السياسة الخارجية فهو عبارة عن صراع وتعاون. كما يعد الأمن الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بدلا من القوة التي يجب أن تكون متوازنة في البيئة الدولية، علما أن مفهوم الأمن لدى الواقعيون الجدد إرتبط بعنصر الخوف لإعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى هذا ما أدى إلى انقسام انصارهذه النظرية الى فريقين: الواقعيون الهجوميون Offensive Realist، والواقعيون الدفاعيون Deffensive Realist

---

[1]– ايريك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية، تر: اكرم حمدان ونزهت طيب، (بيروت: دار العلوم للناشرين، 2009) ص11.

[2]– روجي جارودي: المرجع نفسه، ص 301.

يرى الفريق الهجومي على رأسهم جون مارشهيمرJohn J.Mersheimer وروبرت جيلبين Robert Gilpinصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي كما أن القوة هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية لعبة صفرية Zéro-SumGame، بينما يرى الفريق الدفاعي بقيادة كينيث والتزKenneth Waltz أن الأمن متوفر رغم الفوضى في النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة غير صفرية -Non Zéro Sum Game * مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحروب، أما القوة فهي وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية المرتبطة بالأمن، كما يعتبرون أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين أو مأزق أمني معقد*.

تعطي الإستراتيجية الأمريكية للشريط الساحلي إهتماماً للتعاون مع فرنسا، في مجال التأطير والتنسيق العسكري للقوات الخاصّة لمختلف دول المنطقة، وبرعاية من (الإيكواس)، حيث تتمثل المهمّة الأساسية للبنتاغون في المنطقة في محاربة:

- (المجموعات الإرهابية) في القرن الإفريقي (الصومال).
- (القاعدة) في بلاد المغرب العربي.
- جماعة (بوكوحرام) في نيجيريا.

وذلك عن طريق استراتيجيتين:

أ – تكوين القوات الإفريقية المحلية وتدريبها في نطاق برنامج (التعاون على مكافحة الإرهاب).

ب – التنسيق الأمني والإستخباراتي مع القوى الكبرى، وخاصة فرنسا، من أجل تغطية المناطق الهشّة والصعبة في ساحل الأزمات.

---

*- فالمعنى البسيط **للعبة الصفرية** هو ربح طرف وخسارة طرف اخر في المباريات أو أن ربح طرف يعني خسارة الطرف الاخر، أما **اللعبة غير صفرية** يكون هناك مجالا واسعا للتنسيق والتعاون بين طرفي الصراع إذ أنهما قد يخسران معا أو يكسبان معا، ويكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص. 340-355

*- **لعبة مأزق السجين** هي أبسط نموذج لنظرية اللعب التي تفترض وجود فاعلين عقلانيين، كل واحد منهما يتوفر على استراتجيتين أحدهما تعتمد على التعاون بشكل اساسي والاخرى تعتمد على المنافسة. للمزيد من المعلومات أنظر: عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ص.413

ومع بدء عملية سيرفال serval حدث تنسيق مباشر بين باريس وواشنطن، أبرزه وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا، الذي صرح بكل وضوح، عند بداية العمليات الفرنسية، بأن المسؤولية تحتم على أمريكا تقديم المساعدات لفرنسا في حربها على: (الجماعات الإجرامية والإرهابية)، إضافة لإعطاء عناية أكثر لقوات (الأفريكوم) والقوات الإفريقية الموجودة في مالي.

ولا شك أن واشنطن تود العمل بشكل مشترك في إفريقيا، وقد أبدت رغبتها عدة مرات في التعاون المتبادل بشكلٍ أعمق مع فرنسا؛ لوجود قواسم عديدة مشتركة تميز السياسة الخارجية لكل من الدولتين، فهما:

- ترفعان معا وبدعم المجموعة الدولية شعار: (مكافحة الإرهاب).
- تريان في كل تنظيم مسلح متطرف وخارج عن القانون، في أية دولة، تهديداً مباشراً لأمنهما القومي ومصالحهما الحيوية.

وبالرغم من أن الدولتين قد تختلفان تكتيكيا، فيما يتعلق بالضربات التي توجهها الطائرات الأمريكية بدون طيار، والعمليات التي توجهها القوات الخاصة الأمريكية خارج نطاق التحالف، حيث ترى الولايات المتحدة أنه لا مجال للتعاون في مثل هذه العمليات، لأن القضية تتعلق بأمرٍ جد سري، وبالسياسة الدفاعية الأمريكية؛ كما تصفها باستراتيجيات Smart Power الأمريكية، فإن لهما الهدف نفسه الذي يتجاوز (محاربة الإرهاب)، ويتعداه إلى السيطرة وتعزيز النفوذ في المنطقة.

وبالمقابل من هذا التعاون والتنسيق الأمريكي الفرنسي في ساحل الأزمات؛ نلاحظ نوعاً من الإنفرادية في اتخاد القرارات من الدولتين؛ باعتبار أن لكل منهما رؤيته وإستراتيجيته للمحافظة على مصالحه ونفوذه، فكما لفرنسا مصالح وأهداف في القارة الإفريقية؛ توجد مصالح مهمّة أيضاً للولايات المتحدة ألأمريكية، لا تريد التفريط فيها، وتعمل على بلوغها بالإعتماد على عتادها العسكري المتطور وبالتنسيق مع شركاء المنطقة.

كما نلاحظ أن التعاون والتقارب بين الدولتين يقابله تنافس كبير على بسط النفوذ في المنطقة؛ وفقاً لمدركات كل منهما للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية والحيوية للساحل، إضافة إلى وعي واشنطن بأن دور الريادة في صناعة السياسة والأمن والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان تتقنه فرنسا جيداً بوصفها المستعمر القديم، والمتمكنة في فهم التعقيدات الأيديولوجية والفكرية، والعارفة بخبايا المنطقة وأسرارها.

نستخلص مما سبق أنّ الأهداف الأمنية والإقتصادية لفرنسا في الساحل الإفريقي واضحة، فعين لها على (الإرهاب)، وعين أخرى على حوض (تاودني)* أقصى شمال مالي الغني بالنفط والغاز، حيث تتمركز القوات الفرنسية في كل من: (غاو، وكيدال، وتمبوكتو).

كما يشكل الأمن غاية للولايات المتحدة، وأولوية مهمّة لسياستها الخارجية، منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م، تسعى إلى تحقيقها بوسيلة التدخل الإنساني، وبالإنفاق العسكري، للتمركز في الفراغات المشكلة داخل الفضاء الساحلي، مما يعني أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا ستكون ملتزمة وملزمة بتطبيق هذه العقيدة في القارة الإفريقية؛ تحت ذريعة أن الأمن القومي الأمريكي يقتضي ذلك؛ خصوصاً في مجال (مكافحة الإرهاب)[1].

*- يقع حوض (تاودني)، الذي يعد أكبر حوض رسوبي في غرب إفريقيا، على مساحة تقدّر بـــ 1.500.000 كم، بين: (موريتانيا ومالي والجزائر)، ويمتد حتى حدود بوركينافاسو، وتقوم شركة توتال الفرنسية بأعمال حفر في الجزء الموريتاني من الحوض على بعد 100 كم شرق مدينة ودان.

[1]- خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21 (شتاء 2009م)، ص 103.

أسئلة وخلاصة:

أما في الفصل الثاني فتم عرض منطلقات السياسات الفرنسية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي بين الصراع والتعاون مع توضيح أبعاد وأهداف كل منهما ثم أهم الآليات

المتبعة لتجسيدها، متبوعة بمبحث يوضح مجال التعاون بين كل من أمريكا وفرنسا على مكافحة الإرهاب والتنافس على المصالح الكبرى للمنطقة، حيث أن العلاقات الفرنسية رغم الإقرار بوجود تنافس محتدم وإختلاف في الرؤى حول بعض القضايا العالمية إلا أنه يبدو أن الإعتبارات التحالفية والتعاونية تتغلب على الجانب الصراعي التصادمي حيث يعود هذا إلى عدة أسباب من أهمها، الإرتباط التاريخي والثقافي والحضاري بين الطارفين، الايديلوجية الرأسمالية في مواجهة العدو المشترك، إلى جانب الإرتباط الإقتصادي الذي يتمثل في حجم المبادلات التجارية والإستثمارات والإرتباط العسكري والذي يتجلى في إرتباط الأمن الفرنسي بالأمريكي وبتالي لم تنجح المحاولات الأوروبية للعب دور مستقل عن المظلة الأمريكية في ظل توسع حلف الناتو.

الأسئلة

كيف اثرت العولمة علي منطقة الساحل ؟

كيف اثرت التحولات الدولية علي منطقة الساحل ؟

ماهي للدوافع والدعائم التي جعلت القوئ الدولية تتنافس علي منطقة الساحل ؟

ماهي المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل هذا التوتر الإقليمي ؟

سنحاول كذلك الإجابة علي هذه الأسئلة من خلال الفصل الثالث .

صراع الهيمنة بين القوى الدولية في منطقة الساحل الافريقي في ظل العولمة

تمهيد:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من مناطق العالم، ماجعلها تكتسب أهمية إستراتيجية كبيرة، أدخلتها في ساحة التنافس الدولى أو مايعرف بتكالب الدولي على هذه المنطقة واشتدت المنافسة الدولية من طرف القوى الكبرى، حيث تسعى معظم القوى العالمية إلى تحقيق رهانين أساسيين في منطقة الساحل الإفريقي فالأول يتمثل في الرهان الجيوسياسيGeopolitique إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الإستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بمنطقة الساحل الإفريقي. فأغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية Ressources Energetiques، إلا أنه يتم الإحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الإقتصادية Crises Economiques. أما الرهان الثاني المطروح على هذه الدول هو الرهان الجيو أمني Geo Securitaire حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من المجال الصحراوي، تعتبر على أنها تحدي كبير يحتاج أمنهم الوطني. فالتحولات الدولية الراهنة ربما قادت إلى بروز أفكار وفلسفات ساقتها موجات العولمة أثرت على التفاعلات في العلاقات الدولية وهذا ماحفل به القرن الواحد والعشرون كاالتباين الاقتصادي والتجاري وهذا ماسوف يتم التطرق إليه في المبحث الأول.

اولا: تأثير الصراعات والتحولات الدولية على منطقة الساحل الافريقي

أفرزت العولمة واقعا جديدا تجسدا خاصة في إمتداد مستوى التنافسية، وتشكيل علاقات جديدة تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة، فأخذت الدول تشهد تقسما جديدا، أدى ببعضها إلى تشكيل ذاتها والتخطيط لمستقبلها بناء على المعطيات الجديدة في العلاقات الدولية لعالم مابعد نهاية الحرب الباردة، فلم تعد الوحدات السياسية الصغيرة قادرة بمفردها على مواجهة التحديات التي يفرضها عليها التنافس بين الدول الكبرى. وبات من الصعوبة بمكان للدول الصغيرة والضعيفة والفاشلة كالدول منطقة الساحل الإفريقي التعامل مع هذا الواقع الجديد، ألا وهو العولمة والذي أصبح أكثر إقتصادية بما ينطوي عليه من قوى إحتكارية وتنافسية.

1-1: تأثير موجات العولمة في منطقة الساحل الافريقي

بخصوص مفهوم العولمة،تثار أسئلة متعددة من بينها هل أن ظهور العولمة، هي بداية إنحلال الدولة، وهل ينطبق تعريف الدولة الرخوة على دول العالم الثالث، وهل أن وصف الدولة الوطنية والقومية ينطبق على دول الجنوب،وإلى القول بأن الذي سيختفي ليس الدولة ولكن كيانات هشةرخوة ،يذهب المفكر البريطاني بول جونسون قائلاً: أن بعض الدول لاتستطيع أن تحكم نفسها وإستمرار وجودها، والعنف والإنحدار الإنساني الذي تعيشه يشكل تهديدا لإستقرار جيرانها، وهنا تبرز قضية أخلاقية أن على العالم المتحضر رسالة أن يخرج إلى هذه المناطق التي يحكمها اليأس ليحكمها هو[1]، فتأثيرات العولمة التي تلقيها على دول العالم هي التي دفعتنا على التركيز عليها، إذ سوف نتطرق للعولمة الإقتصادية والسياسية والثقافية بهدف محاولة فهم تأثير العولمة على دول منطقة الساحل الإفريقي.

---

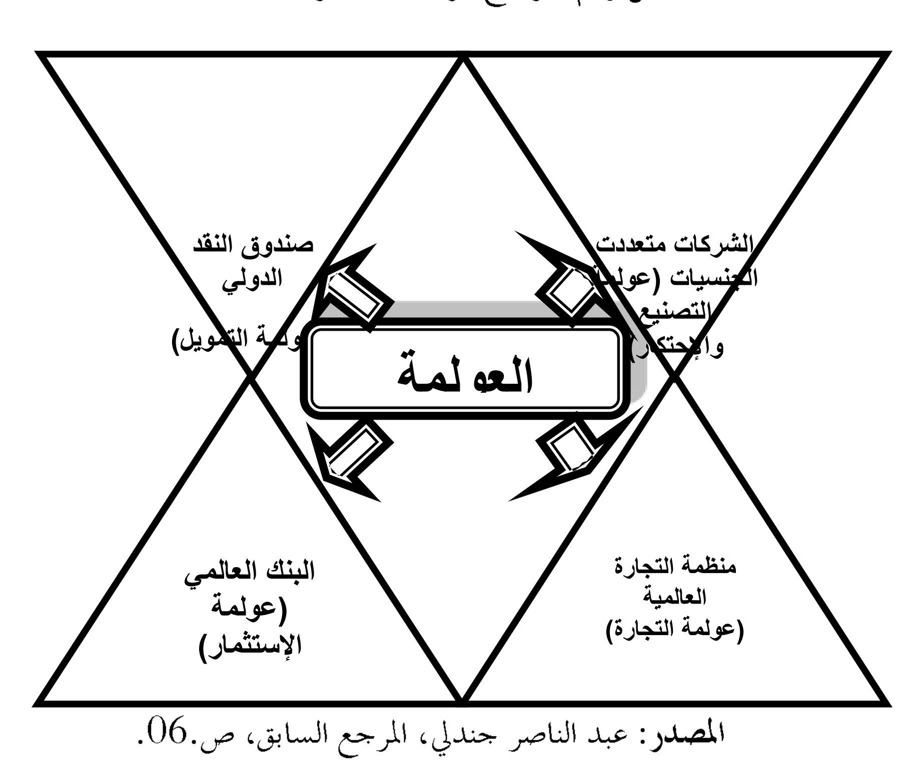
[1]– الحفني أحمد شوقي، النظام المادي الجديد والاستلاب الحضاري: في ندوة التاريخ الاسلامي وأزمة الهوية، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، 2000، ص93.

العولمة الإقتصادية:

يعرف سيمون ريشSimon Reich العولمة الإقتصادية بأنها سلسلة الظواهر المتصلة والتي تشمل تحرير الأسواق وإزالة القيود عنها. والتي تقوم على تراجع وظائف الدولة وخصخصة التقنية وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود وتكامل رأس المال"[1]

من خلال هذا نستنتج أن العولمة الإقتصادية تعني بسيادة نمط إقتصادي واحد ألا وهو نمط الإقتصاد الرأس مالي، والذي يقوم بالأساس على المبادلات التجارية الحرة، إقتصاد السوق والمنافسة والإعتماد المتبادل بين الدول، ويتم تجسيد كل هذه المعطيات من خلال مؤسسات العولمة الإقتصادية والمتمثلة في التكتلات الإقتصادية العالمية والمؤسسات المالية الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.[2]

شكل رقم: يوضح مؤسسات العولمة الاقتصادية



المصدر: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.06.

[1] –محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2005)، ص.19.

[2] - عبد الناصرجندلي، " الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثري العوملة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في النظام الدولي الجديد، ص04. متحصل عليه من: http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/07.pd 18/203(13/0)

العولمة السياسية:

"العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لاتكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هئيات متعددة الجنسيات و منظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والإندماج الدولي، مما يعني أن السيادة لاتكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة."[1]

العولمة الثقافية:

إن المقصود بالعولمة الثقافية هو التقارب الذي يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها، وانصهارها جميعا في بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة. ولا شك أن آليات تحقيق هذا التقارب قد زادت في السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها في أي مكان في العالم المترامي الأطراف خاضعا لتلقي كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر تكنولوجيا الإعلام والإتصال. وعبر كل تلك المخترعات، الانترنيت، هواتف... والتي سهلت من هذه العملية[2].

رؤية الواقعية الجديدة للعولمة:

الواقعية الكلاسيكية ترفض العولمة في حين الواقعية الجديدة ترى أن العولمة لاتغير أهم سمات السياسة الدولية فبرغم من أن الواقعية الجديدة تنكر الترابط المتزايد بين النظم الإقتصادية المختلفة الذي من شأنه أن يجعل العالم أكثر اعتماداً على بعضه البعض، إلا أنها تصر على موقع الدولة في النظام الدولي كما أن الواقعية الجديدة ترى أن العولمة ليس بإمكانها إلغاء الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي، فالعولمة لاتلغي أهمية

---

[1]- أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، ط02، (د.ب.ن، في سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004)، ص.162.

[2] -Dominique Wolton, "Mondialisation, Diversité Culturelle, Démocratie", Synergies Brésil, N°. Spécial 01. (2010):P.P. 15.16.

التهديد بإستخدام القوة أو أهمية توازن القوى، كما أن العولمة يمكن أن تؤثر في الحياة الإجتماعية السياسية والثقافية ولكنها لاتتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي هو في الدولة وحدة سياسية أساسية[1].

2-1: تداعيات التحولات الدولية على أمن منطقة الساحل الافريقي

1-إنعكاسات العولمة الإقتصادية على دول الساحل الإفريقي: تتجلى انعكاسات وتداعيات العولمة بكل أبعادها في مجموعة من التأثيرات الايجابية والسلبية أما الايجابية فتتمثل في:

تحسين نسبي لمستوى المعيشة، تعميق الإستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو، فتح فرص أكبر للإستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أما التأثيرات السلبية على منطقة الساحل الإفريقي فتتمثل في:

- زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والإستثمار مما سيؤدي إلى زيادة إعتماد الدول الساحلية على الواردات من هذه الشركات الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج الوطني لعدم قدرتها على المنافسة.
- تعرض القطاعات الإقتصادية للسلع الزراعية والصناعية، والخدمات المحلية والخدمات المالية، وأعمال المهن الحرة لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى إختفاء الصناعات والمنتوجات غير القادرة على المنافسة.
- تفشي البطالة وزيادة عدد فقراء وتفشي الجريمة المنظمة، تعرض قطاع الخدمات لمنافسة غير متكافئة.[2]

2- انعكاسات العولمة السياسية على دول منطقة الساحل الإفريقي: يمكن رصد تأثير العولمة السياسية على دول الساحل الافريقي في التأثيرات على سيادة الدول، وذلك عن طريق إنقاص قدرات هذه الدول تدريجيا وبنسب متفاوتة، فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والسلع والأموال والبشر عبر حدود بلدان منطقة الساحل الافريقي، فالثورة الهائلة في مجالات الإعلام والاتصال حدت من أهمية حواجز

---

[1]- نسيرين نموشي ، محاضرات في مقياس التحولات الدولية والإقليمية محاضرات ألقيت على السنة الثانية ماستر تبسة) الجزائر) جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2018.

[2]- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، وآخرون،" العولمة الاقتصادية وتأثريها على الدول العربية"، مجلة الادارة والاقتصاد العدد: 68،(2001)، ص،76.75.

الجغرافية، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضا من قدرة حكومات الساحل الافريقي، فالعولمة التي تقوم على الخوصصة أي نزع ملكية الأمن والوطن، ونقلها الى الخواص في الداخل والخارج، وهكذا تتحول الدول الى جهاز غير قادر على المرافقة والتوجيه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر الإنتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والإثنية والتعصب العرقي، والدفع إلى التقاتل والإفناء المتبادل، والى تمزيق الهوية الثقافية والوطنية وتفعيل الحروب الاهلية بدول الساحل الافريقي.[1]

3- الجيوسياسية الموارد وللإستقرار أمني في منطقة الساحل:

من بين أهم المتغيرات والعوامل التي يجب أخذها في الحسبان في تغيير الوضع الراهن الذي تعيشه منطقة الساحل من صراعات، تهديدات، فقر،فساد، وضعف دولاتي نجد تنافس القوى الكبرى على الموارد الطاقوية التي تزخر بها المنطقة من ذهب، نفط، يورانيوم، هذه القوى تعمل جاهدة على ضمان أمنها الطاقوي، خاصة من حيث الإمداد بالطاقة وهو واقع الدول الأوروبية عموما وخاصة فرنسا فالموقع الجيو سياسي لمنطقة الساحل والتي تحدد مدى الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها هذه المنطقة من موارد طاقوية، تجعل التنافس الدولي عليها لكسب المزيد من الهيمنة وبسط النفوذ وكذا تحقيق الأمن الطاقوي، فارتباط الإقتصاد العالمي لطاقة يدفع القوى الكبرى للشركات البترولية إلى صياغة إستراتيجيات من أجل تنويع مصادر التمويل وطرق نقلها، وعلى هذا الأساس أصبحت منطقة الساحل رهاناً يكتسي طابعا إستراتيجيا، حيث أن الدول الأوروبية تعمل جاهدة للخلاص من الهيمنة الطاقوية الروسية، والبحث عن مناطق توريد أخرى ولامنفذ تقريبا إلا منطقة الساحل، الأمر نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقيا، الأمر الذي يفسر لماذا الوضع الراهن يخدم هذه القوى والتي تعمل على العكس مما تصرح به على الحفاظ عليه،بل وأكثر عسكرة المنطقة لا لإستباب الإستقرار وتحقيق الأمن بل لحماية مصالحها. لهذ فمنطقة الساحل تطغى عليها الحسابات المصلحية الجيو إقتصادية والجيوسياسية للقوى الكبرى والصاعدة التي تسعى جاهدة إلى ربط إقتصادياتها بطرق إمداد يمكن أن توصف بوجود توافق ضمني على شاكله سايكس-بيكو طاقوي جديد بين القوى الكبرى حيث إن خارطة خطوط إمداد بالطاقة تشير الى أن القوى الأسيوية تهيمن على النفط شرق إفريقيا كا سودان، القوى الأوربية تستغل نفط الساحل ونفط شمال إفريقيا، والو.م.أ على نفط غرب إفريقيا. وكما هو متعارف

---

[1]- محمد أحمد السمرائي،" العولمة السياسية ومخاطرها "، أبحاث المملكة المغربية، المركز الوطنى للتوثيق، (د.س.ن) ص 116 .

عليه فإن ممارسات AREVA الفرنسية عادة ماتوصف بالإستعمار الجديد، أين تعمل على إحتكار مصادر الطاقة النووية في إفريقيا تجاريا وتكنولوجيا، لهذا فهي حالة إستغلال هذه الموارد ستحول كل من مالي والنيجر الى ثاني أو ثالث أكبر دولتين في العالم بعد أوزباكستان في إنتاج اليورانيوم فمن يتحكم في هذه المادة قد يستخدمها لقلب موازين القوة في العلاقات الدولية[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تأتيان فى مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاك للطاقة البترولية، لهذا نجد أنهما من أشد الدول إهتمام بالبترول الإفريقي منما يوسع من دوائر الإضطراب السياسي في هذه القارة ولهذا بدئت الدول الكبرى تضع إستراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية النفطية[2]

هذا وتحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط 36% مقابل 16% لباقي القارات بعد 11 سبتمبر 2001 بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بـــــــ 9 ملايين برميل يوميا خلال 2006 بينما بلغ الإستهلاك الإفريقي 3ملايين برميل يوميا، وفقا لتقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك) وبلغت نسبة الإنتاج الإفريقي إلى الإنتاج العالمي 12% عام 2008، كما كانت في عام 2010 تصل نسبة الإنتاج 30% وتساهم بنسبة كبيرة من هذا النمو حقول عملاقة جديدة في نيجيريا، وأنجولا والجزائر، أما الإحتياطي الإفريقي فقد تنامى بشكل ملحوظ ليصل الى 114 مليار برميل عام 2007 وفقا لما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي نسبة 8% إلى الإحتياطي العالمي،مما يجعله يتفوق على الاحتياطي في بحر قزوين[3]

ولهذا تسعى الدول الكبرى الى وضع إستراتيجيات من شأنها تحقيق أقصى استفادة لها من النفط الافريقي.

---

[1]- إسماعيل دبش، الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال أزمة مالي، جريدة الشعب عند 16133، الجزائر الاثنين 17، جوان ص09.

[2]- وليم انغداهل، تر: محمد زكرياء اسماعيل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو-الامريكية ونظام الدولي الجديد، دمشق: الوزارة الثقافية،2007، ص381.

[3]- خالد حنفي علي، موقع افريقيا في استراتيجية امريكا الجديدة، السياسة الدولية، ع154، اكتوبر2003م، ص ص6.2.

3-1: صراع دولي شديد على الساحل الافريقي:

يلعب التنافس الدولي الشديد على الساحل الإفريقي دورا مهما في التأثير سلبا على أمن هذه المنطقة، وخاصة إذا زادت حدته، وأصبحت الدول المتنافسة فيما بينها تستخدم عدة وسائل لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في اتجاه لايخدم مصالح دول المنطقة. فوجود إحتياجات ضخمة من الموارد ذات البعد الإستراتيجي خصوصا البترول والغاز واليورانيوم جعل من القوى الكبرى كا ألو.م.أ وفرنسا تتسابق من أجل إستغلالها، مستعملة في ذلك كل الوسائل وآليات المتاحة لديها من أجل ذلك. ماجعل منطقة الساحل الإفريقي في حالة صراع مصالح دائم، وبتالي مواصلة الصراع في ظل بيئة أمنية فوضويه، خاصة لتحقيق مصالحها القومية (تحقيق أمنها الذاتي)، والذي قد يخلق تصادما مع الدول الأخرى عند إستعمالها للقوة. بحيث يعتبر مرغانتو من أبرز الباحثين الواقعيين أن السياسة الدولية ككل سياسة، هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة دائما الهدف العاجل[1]

ففي الوقت الذي تسعى دول الساحل الافريقي إلى التحرر من نفوذ القوى الإستعمارية، تأتي مسألة الإهتمام بهذه المنطقة وبروز التنافس الدولي حولها، في محاولة لإعادة التموقع من جديد في إطار يضمن لها كسب معركة الصراع حول خيرات هذه المنطقة وبسط نفوذها، حيث برزا الساحل الإفريقي بعد أحداث 11سبتمبر 2001 كمنطقة إستراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الارهاب[2].

وفي هذا السياق يبرز تحدي المشاريع الأجنبية كأحد المتغيرات الرئيسية في إبقاء حالات الإستقرار في المنطقة في إتجاه إجراء عمليات فك وتركيب للعدد من الدول الافريقية أو حلحلة الخريطة السياسية لها،

[1]- يرى مورغانتو أن أهداف السياسة الدولية هي احدى الاهداف الثلاثة: 1 الحفاظ على القوة (سياسة الحفاظ على الوضع القائم)،2 زيادة القوة (سياسة توسيعية امبريالية)، اظهار القوة (سياسة تحقيق الهيمنة)، فالقوة بالنسبة له هي جزء من طبيعة الانسان البيولوجية. للمزيد من المعلومات الاطلاع على: جيمس دورتي، روبرت، بالستغرف، المرجع السابق، ص71.69.

[2]- عربي بومدين، الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية الامريكية" مجلة قرأت افريقية، العدد19 (جانفي 2014) ص.40.

وتظهر هنا منطقة الساحل الإفريقي كأهم مناطق الإستراتيجية في العالم إنطلاقا من نظرية تحليل القوة الإستراتيجية للمناطق في العالم(S.W.O.T)*

فيبرز النفوذ التقليدي الفرنسي لما تراه فرنسا مجالها الحيوي وإرثها الإستعماري بالوجود في قواعد عسكرية، والتدخل العسكري المباشر وهو الأمر الحاصل في كل من مالي وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى إضافة إلى مصالحها الإستراتيجية في المنطقة في كل من مالي ،والنيجر، وموريتانيا، والتشاد ، فيما يتعلق بالإستثمارات الفرنسية في قطاع الطاقة وعلى رئسها اليورانيوم، فهي تحتكر إستغلال اليورانيوم بالنيجر التي تحصي أكثر من 249طن، الأمر الذي يمثل مصدر أساسيا لبرنمجها النووي فضلاً عن إستثماراتها الإقتصادية في مختلف دول الساحل الإفريقي، إذ يعتبر القطاع النووي في فرنسا من مسائل الأمن القومي الفرنسي، فزيادة على أهميته العسكرية، تعتمد فرنسا عليه كليا في مجال توليد الطاقة، ولا يمكن في الوقت نفسه تجاهل المصالح الفرنسية المرتبطة بمشروع خط الأنابيب لنقل الغاز من إفريقيا بإتجاه أوروبا الذي من المنتظر أن يقلل إلى حد كبير العجز الأوروبي في مجال التزود بالغاز الطبيعي[1]

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعدد مشاريعها ما بين مشاريع ذات أولوية إعلامية كدعم الديمقراطية وترويجها في بلدان الساحل الإفريقي، ومشاريع ذات ضرورات إقتصادية متعلقة أساسا بملف الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي ، وخاصة بعد الإستكشافات المهمة في غرب إفريقيا والمتخامة لجنوب الساحل الإفريقي(خليج غينيا)، إضافة إلى مواجهة التحدي الصيني في المنطقة الذي يعتبر قوة صاعدة في ميزان القوى العالمي، ومشاريع ذات أولوية إستراتيجية وأمنية وعسكرية تتمثل بإعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة فيما يخص قضايا مكافحة الإرهاب والحرب على الإرهاب[2].

---

*- محتوى نظرية تحليل القوة الاستراتيجية للمناطق في العالم(S.W.O.T) يتمثل في المحاور الاربعة التالية: تحديد نقاط القوة:(Strengths)، تحديد نقاط الضعف:(Weaknesses)، تحديد الفرص:(Opportunities)، تحديد التهديدات:(Threats)، وهي طريقة مفيدة للتحديد ماإذا كانت منطقة بعينها منطقة استراتيجية إنطلاق من هذا المحاور.

[1]- عربي بومدين،" واقع الامن الانساني في الساحل الافريقي وأثره على الامن الجزائري، (مالي نموذجا)، ص ص .136.135

[2]- السيد علي أبو فرحة،" تشوهات الواقع الافريقي... تداعيات استراجية الدولة واستمرار القبيلة "مجلة قراءت افريقية، العدد 20(أفريل 2014). أنظر أيضاً: بومدين،" الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية".

إن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا إزاء إفريقيا بصفة عمة والساحل بصفة خاصة في مرحلة مابعد الحرب الباردة قد أبرزت ولومن بشكل خفي تنافسا حقيقيا بين البلدين، ويمكن للمرء أن يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية، حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عدداً، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام هابيار يمانا السابق بالأسلحة والمعدات. كما أن الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة البيحرات العظمى لايتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإن ثمة قدرا من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية في مواقفها تجاه قضايا إفريقيا. فعقب التورط الأمريكي في الصومال، والتورط الفرنسي في الأزمة الروندية، إقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم وبناء على ذلك تم الإتفاق بين كل من فرنسا، أمريكا، على تقديم مشروع الى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام فى إفريقيا.

إضافة إلى التنافس الأمريكي الفرنسي في إفريقيا فإن السياسة الأمريكية الجديدة تروم إحتواء النفوذ الصيني المتزايد في افريقيا. وبتالي تنافس غربي أسياوي بدلا من تنافس غربي-غربي

وبتالي يمكن ان نقول أن هذه اللعبة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هي مباريات غير صفرية فهناك توافق وتنارل متبادل في المصالح.

ثانيا: دوافع صراع القوى الدولية على منطقة الساحل الافريقي

أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء عامة وخليج غينيا* خاصة، بالنسبة لصناعة النفط العالمية، إحدى المناطق الأكثر ديناميكية في العالم، خاصة فيما يخص عمليات التنقيب في حقول النفط البحرية العميقة، وأصبحت جميع الجهات الفاعلة في هذا القطاع من الشركات الكبرى أمثال " إكسون موبيل" المتواجدة في نيجيريا، انغولا ، غينيا الإستوائية، والتشاد، شركة" شل" الحاضرة بشكل رئيسي في نيجيريا والغابون، شركة" شيفرون" المتواجدة في أنغولا ونيجيريا شركة توتال الفرنسية الحاضرة في أنغولا، نيجيريا، الغابون، الكونغو برازفيل، فضلا عن الشركات المستقلة ومعظمها أمريكية، أصبحت تتنافس بشدة للحصول على رخص الإستكشاف والإنتاج.

2-1: أهمية النفط الإفريقي وإعادة التنافس بين القوى الدولية

يعتبر النفط محور إهتمام العالم منذ إكتشافه وحتى الأن ومن المتوقع أن يستمر هذا الإتجاه قائماً في السنوات القادمة، وذلك كما يلي:

- تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الأسعار وهو مايجعل هناك نوعاً من التنافس والتصارع على البترول والمناطق الغنية به.
- سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة لأنها عصب الإقتصاديات، ومن ثم أصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات الأمن القومي لهذه البلدان[1].حيث أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقلدية الأخرى كالحفاظ على مكانة الدولة، و التوسع في تأمين الحدود التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوة الصناعية. فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبحا حول مصادر الطاقة فضلا عن الارباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الإستراتيجي.

---

*- هناك عدة تعريفات لخليج غينيا، تاريخيا هو ساحل الرقيق الذي يغطي المناطق الساحلية لما يعرف اليوم بساحل العاج وغانا والبنين والطوغو وكذلك دلتا النيجر، جغرافيا هو ساحل المحيط الاطلسي الذي يمتد من السنغال إلى أنغولا أما مؤسسيا، فهو يشمل الدول الاعضاء في لجنة خليج غينيا التي تم إنشاؤها في 1999 وهي 8 الدول: نيجيريا أنغولا، الكاميرون، الغنغو البرازفيل، الغابون، غينيا الاستوئية، جمهورية الكنغو الديمقراطية، وساو تومي وبرنسيب. أنظر

[1]- محمود، ابو العنين" الولايات المتحدة وافريقيا بعد 11سبتمبر 2001" التقرير الاستراتيجي الافريقي 2004، 2005 جامعة القاهرة: مركز البحوث الافريقية 2006م، ص236.

فالثقل البترولي في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي فرض إستراتيجية للتعامل الدولي مع افريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك لأن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لاتوجد فى نفط مناطق أخرى من أهمها:

- أن البترول الإفريقي أفضل في الجودة، وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط، نظراً لإحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.
- كما أن البترول الإفريقي قريب من سوق الإستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبياً من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مما يخفف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الأوضاع السياسة القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس[1].
- أن القارة الإفريقية من حيث الإستهلاك تعد أقل إستهلاك من غيرها مما يمكنها من تصدير الفائض.
- يتركز الإحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الإضطرابات السياسية والإجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول[2].
- إن الدول الإفريقية المنتجة للنفط، بإستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لاتنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة... أي مستقبل؟، القاهرة : مكتبة مدبولي 2007، ص29.

[2]- خالد عبد الحميد النفط في إفريقيا محور متجدد في إهتمامات السياسة الأمريكية يوم 2018/02/03 . http:// www.arabs48.com

أهم مزايا البترول الإفريقي



2-2: الدور الصيني المتنامي في الساحل الافريقي:

تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم إلى جانب قوى صاعدة أخرى كروسيا، الهند البرازيل وجنوب إفريقيا مجموعة البريكس وإلى جانب دول أخرى، كما أن الصين تمثل القوة الوحيدة المنافسة فعلياً للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وعلى المدى المتوسط والبعيد. هذا الصعود جاء بعد التعديلات السياسية الإقتصادية الصينية في سبعينات القرن الماضي وتركيزها على مجال الصناعة (الصناعات الثقيلة والخفيفة)، مروراً بالصناعات العسكرية وذات تكنولوجيا عالية.

ومن أجل تحقيق أهدافها والإستمرار على هذه الوتيرة، تحتاج الصين إلى موارد طاقوية ضخمة وبأسعار منخفضة بالطبع، ولتلبية هذه الحاجيات تمثل القارة الإفريقية المجال الجغرافي بإمتياز والذي يحتوي على هذه الخصائص وبالخصوص شريط الساحل الإفريقي الذي يمثل الأرضية الخصبة للإستثمارات الصينية.

فحسب ملف السياسة الصينية تجاه إفريقيا الذي نشر في جانفي 2006 أين أعلنت الصين على طموحاتها للمشاركة كليا في إعادة النظر في تقسيم العالم خلال الحرب الباردة ونص ألتقرير" أصبحت العلاقات الدولية اليوم متعددة الأقطاب وتعتبر إفريقيا كقارة منفتحة ويجب أن تستفيد من أفضل الفرص من هذه العلاقات الدولية."

لم يعد هناك فيناء خلفي على القارة الإفريقيا ولكن هناك مجتمع منفتح أين تساهم المنافسة النزيهة في خلق أوضاع معيشية أفضل للأفارقة[1].

ترقى العلاقات بين الصين ودول القارة الإفريقية إلى أكثر من نصف قرن[2].

حيث أن قارة إفريقيا سبقت معظم مناطق العالم في الإلتقاء مع الصين في إطار مؤتمر باندونج عام 1955. وهو أول لقاء آسيوي إفريقي تأسست من خلاله منظمة تضامن الشعوب الآفروآسيوية التي لعبت فيه الصين دورا قياديا.

وإن لم تكن العلاقات الصينية الإفريقية على نفس الوتيرة منذ مؤتمر باندونج، حيث شهدت نوعا من الفتور في إطار أجواء الحرب الباردة، فإنه ومع نهاية التسعينات عادت العلاقات الصينية الإفريقية إلى الانتعاش مرة أخرى، وقد ترسخت أكثر مع إنطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس في أكتوبر سنة 2000 وشكل آلية فعالة للحوار والتعاون الصيني الإفريقي، فنجد الصين قد قامت تحت إطار المنتدى بإلغاء جزء من الديون المستحقة على الدول الإفريقية بما يعادل 1,5 مليار دولار، ومنحت الصين أيضا 29 دولة إفريقية من الدول الأقل نموا والمرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين 190 نوعا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية[3].

هذا بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين للعديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تفضل التوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية السياسية والإقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات

---

[1] -Abdelhamid Bessaa, « La présence militaire française en Afrique subsaharienne », Alger : Thèse pour le Doctorat d'Etat en Sciences poltique, Université d'Alger, 2010. p.268

[2] – جورج ثروت فهمي،" العلاقات الصينية الافريقية.. شراكة دون مشروطية سياسية"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد167، جانفي 2007، ص89

[3] – مرجع نفسه، ص.90.

المتحدة، وبالإضافة إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي فإن هناك العديد من المؤشرات عن زيادة الإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وتنامي دورها فيها، مما أصبح يثير قلق الولايات المتحدة وجعلها تهتم أكثر بالشؤون الإفريقية.

أسباب الإهتمام الصيني بالساحل الإفريقي: يمكن إرجاع الإهتمام الصيني بالساحل الإفريقي، وبلوغ الإهتمام ذروته في السنوات الأخيرة لسببين رئيسيين[1]:

أ. إن الصين ترى توطيد العلاقات مع إفريقيا من العوامل الرئسية في بلوغها مرحلة القوى العظمى.

ب.أنها تهتم بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على مصادر الطاقة الإفريقية، لاسيما البترول والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية والمعدنية المهمة اللأزمة للتنمية الصينية،لايمكن إغفال الأسواق الإفريقية لتسويق الإنتاج الصيني المنافس بقوة لأنتاج الامريكيي والغربي.تسعى الصين في ظل المنافسة الدولية لمزاحمة النفوذ الفرنسي على هذ المادة الحيوية فى النيجر، والعمل على الحد من إحتكار المجموعة الفرنسية "أريفا" ، حيث نجحت الشركة الصينية "سومينا" في إنتزاع ترخيص للتنقيب في مناجم أزاليك وفي أعقاب زيارة الرئيس الصيني لنيجرعام 2010، تم التوقيع على صفقة قدرت ب53 مليار دولار بين مجموعة أريفا وبين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، وذلك من أجل إستلام ماقيمته 20ألف طن من اليورانيوم من منجم "ايمورارن" على مدار عشر سنوات وبذلك أنهى هذا العهد إحتكار شركة " أريفا" في بيع وتصدير اليورانيوم النيجري[2].

يمكن أن نلخص السياسة الصينية إتجاه إفريقيا[3]:

إن الصين بوصفها قوة صاعدة تختلف في الكثير من الأشياء عن الولايات المتحدة الأمريكية وفي تفهمها لى إحتياجات التنمية الإقتصادية لإفريقيا، ومن أهمها إحتياج الأفارقة إلى مساند قوي ضد الغزو التجاري الغربي للقارة، من خلال تحرير التجارة.

---

[1]- سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في افريقيا، في: قراءات افريقية، العدد5 جويلية 2010، ص32.

[2]- عادل ميساوي، المواقف الدولية من الازمة في شمال مالي، ورقة مقدمة في ندوة: المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013 ص07

[3]- سلطان فولي حسن، المرجع نفسه، ص 32.

توجه الصين نحو زيادة فعالية الدول الإفريقية المهمشة أو التي ليس لها دور مؤثر في المجتمع الدولي أو الدول التي تعاني صراعات داخلية مثل السودان

عدم تدخل الصين في السياسات الداخلية في الدول الإفريقية، وكذلك عدم التدخل في المنظمات والتجمعات الاقليمية الافريقية، وإن كان ذلك لاينفي تطوير علاقاتها بأحزاب إشتركية، وامتداد نشاطاتها الى برامج ومشروعات تتعلق بإجاد وتكوين نخب تابعة لها، ووضعها شروط للتعاون تمس السياسات الداخلية للدول المتعاونة معها.

زيادة زيارات القادة الصينيون للدول الافريقية للتفاهم وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية.

تعتمد الصين في تنفيذ سياساتها إتجاه القارة الإفريقية ودول الساحل الإفريقي على مجموعة من الأدوات نذكر منها[1]:

- تقديم المساعدات حيث قررت الصين زيادة المعونات المقدمة للدول الافريقية والتي زادت من 100 مليون دولار منذ حوالي عقد من الزمان إلى حوالي 2.7 مليار دولار. في الوقت الراهن، كما تعتمد على أن يكون تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية عن مبادرات، بعيدا عن المنظمات الدولية والإقليمية.
- زيادة إنتشار اللغة والثقافة الصينية وذلك عن طريق توفير أعداد كبيرة من المنح الدراسة زيادة التبادل التجاري بين الصين وافريقيا وقيام الشراكة التجارية بينهما بحيث أصبحت الصين في المرتبة الثالثة من حيث التبادل التجاري بين إفريقيا والعالم، ومن حيث حجم الإستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية وفي دول الساحل.

نلاحظ من خلال دراستنا للتنافس الدولي في منطقة الساحل الافريقي وعلى وجهه الخصوص التواجد الفرنسي، الأمريكي وحتى الصيني حيث أنه بعد نهاية الحرب البارة ، إزداد إهتمام القوى الدولية على منطقة الساحل الإفريقي، وبالمكانة الإستراتيجية التي تحتلها على المستوى الدولي، خاصة على ماتحتويه من ثروات طبيعية من معادن وموارد معدنية، من بترول وغاز طبيعي، مما جعل هذه القوى تتسارع في التواجد فيها، سعيا منها لإستغلال القدر الممكن من هذه الثروات وبأقل تكلفة وما يبين لنا هذ الدوافع التنافسية والإستغلالية

[1]- نفس المرجع، ص.ص .32.33.

هو مختلف السياسات التي تنتهجها هته القوى "فرنسا، والو.م.أ الى جانب القوى الصاعدة في مجموعة البريكس.

3-3: الدور الروسي والإيراني بمنطقة الساحل الافريقي

الدور الروسي في منطقة الساحل الافريقي:

تسعى روسيا أيضا الى إيجاد دور لها في منطقة الساحل الإفريقي معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية، حيث تحاول إبراز نفسها ليست كقوة متنافسة، وإنما كقوة حريصة على الحفاظ على سيادة السودان. لكن في واقع الأمر فإن روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين فهي تحاول قدر المستطاع إستغلال الثغرات الغربية لتعزيز وجودها ونفوذها في السودان. وحتى في منطقة الساحل مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نجيريا من أجل التأثير في مشروع خط لنقل الغاز (TSGP)، وهو الخط الذي سيربط منطقة "واري" (Warri) في نيجريا بمنطقة بني صاف بالجزائر، والذي باشر عمله عام 2016، هذا المشروع الذي يعتقد أنه سيؤدي الى إضطرابات جيوسياسية عميقة بمنطقة الساحل الافريقي[1].

الدور الإيراني في المنطقة: يؤكد العديد من المحللين على الدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه طهران في منطقة الساحل الإفريقي، وإن كان هذا الدور يركز على الوسائل الدبلوماسية.

يمكن تفسير هذا الإهتمام الإيراني بالمنطقة بوجود طوائف شيعية على طول الساحل الإفريقي حيث تشير الأقلية الشيعية بصفة خاصة في كل من موريتانيا، السنغال، مالي والسودان.

في الاتجاه المقابل هناك من يعتقد أن طهران تمارس أيضا نوع من الدبلوماسية السرية، تعتمد في ذلك على الجهاز المخابراتي الإيراني وبعض العناصر من حزب الله اللبناني، بهدف التأثير في النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، إضافة الى محاولة التأثير في توجهات مصر.

---

[1] - Mehdi Teje,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p 21

ووفقا لمصادر أخرى هناك من يعتقد أن إيران، تقوم بنقل الأسلحة (صواريخ بعيدة المدى)، إنطلاقا من إيران وإيصالها إلى حماس عبر الحدود المصرية السودانية-مرورا بشبه جزيرة سيناء المصرية عن طريق حفر أنفاق تحت الحدود مع قطاع غزة.

هذا الاهتمام الإيراني بالمنطقة ليس حديثا، تاريخيا كان حسن الترابي هو أول من أسس لعلاقات متينة بين طهران والخرطوم، قائمة على أساس تبادل مصالح معينة بين الطرفين، فقد إستفادت الخرطوم في السابق من مساعدات لوجستية وعسكرية قدمها الحرس الثوري الإيراني، في مقابل ذلك كانت السودان تمثل حلقة الوصل بين إيران والعالم العربي المعادي لإيران[1].

تأتي أهمية إفريقيا بالنسبة لإيران من كونها[2]:

- بوابة للخروج نحو العالم عبر المياه الدولية.
- نطاقاً جغرافياً يمكن أن تلتف به حول دول الجوار في الإتجاهين الغربي والجنوب الغربي.
- كما أنها توفر محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين الهندي والأطلنطي.

فنظراً لإشتراك إيران مع القارة في الإطلالة على المحيط الهندي؛ يعد شرق القارة مهماً بالنسبة لإيران من الناحية الجيوسيساسة، وبخاصة القرن الإفريقي الذي يتحكم في منافذ بحرية مهمّة (البحر الأحمر، خليج عدن، المحيط الهندي)، وتبعاً لذلك يتحكم في طرق التجارة الدولية، ونقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، كما تشتمل المنطقة على غالبية دول حوض نهر النيل، والتي يتحكم بعضها في منابعه، وأدى إكتشاف البترول في المنطقة إلى زيادة الإهتمام الدولي بها.

هذه الأهمية تتضاعف عند الأخذ في الإعتبار تأثير (القرن الإفريقي) على (أمن الخليج)، والفرص التي يمنحها لإيران، فهو بمفهوم المخالفة خاصة الأمن الخليجي، والصراع بين دول مجلس التعاون وإيران، وفي مقدمتها المملكة السعودية، الذي تجلى في الإضطرابات الأمنية والسياسية التي إنتقلت إليها من اليمن في حرب الحوثيين السادسة، بعد فتحهم جبهة السعودية (نوفمبر 2009م)، ومعلوم أن جماعة الحوثيين ذراع لإيران في المنطقة، فحسب تقرير صادر عن (ستراتفور) تنقل إيران أسلحة من ميناء عصب الإريتري، إلى مدينة

[1] - Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l’importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit,.p 20

[2]- مدحت حماد: أنماط التداخل بين الأمن القومي الإيراني والأمن القومي المصري في القرن الإفريقي، ورشة عمل (الدور الإيراني في إفريقيا)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007، ص 17.

شقراء التي تقع على ساحل جنوب اليمن، ومن هناك تتحرك الأسلحة برا إلى مدينة مأرب شرقي اليمن، وبعدها إلى محافظة صعدة على الحدود السعودية – اليمنية[1].

وإستغلت إيران الفشل الأمريكي في حوض النيل ودول البحيرات والقرن الإفريقي؛ ولعبت على نغمة (نصرة الاستضعاف، والإهتمام بالحلفاء الجدد الذين يعاقبهم العالم)، سواء في السودان أو إريتريا أو موزمبيق، فانتهجت سياسات إقتصادية إيرانية جاذبة.

لقد ساهم التنافس الدولي والإقليمي في هذا الفضاء الإستراتيجي بدون شك في تعقيد البيئة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث أن القوى الخارجية تسعى إلى تحقيق أهدافها خلف هذه الأوضاع والصراعات وهذا ما سيقود بدون شك إلى مزيد من الإنزلاقات الخطيرة بمنطقة.

ثالثا: رؤية الجزائر والإتحاد الإفريقي للتنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي.

في إطار التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجريم دفع الفدية تبني الجزائر تصورها في تحقيق الأمن على مقاربة أمنية إقليمية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الدول االمغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي تدرك أكثر من أي وقت مضى أن مواجهة التحديات الأمنية لن يكون إلا في شكل جماعي وهذا نظرا لطبيعة التهديدات التي لا توجد أي دولة في منأى عنها، من هنا فإن التكامل والتعاون في المجال الأمني أصبح أكثر من ضروري.

1-3: المقاربة الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.

تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر أنها تمثل حزام أمني لجناحها الجنوبي، حيث يعتبر الشريط الساحلي الصحراوي على حدود مع دول الساحل منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري بسبب خصوصية المنطقة من جهة وخصوصية دولها من جهة أخرى.

---

[1]– عمر البشير الترابي: إيران في إفريقيا.. القوّة الناعمة والأرض الرّخوة، مجلة المجلة، 2013/1/31م، على الرابط:

http://www.majalla.com/arb/2013/01/article55242177 15/03/2018

"أما الخصوصية الأولى فيقصد بها الطبيعة الصحراوية القاسية التي تميز المنطقة، المعروفة بشاعة بمساحتها وطول حدودها الإقليمية وهو ما سهل عملية إختراقها من قبل القواعد الخارجية. (تنظيمات إرهابية عصابات الجريمة المنظمة...الخ).

"أما الخصوصية الثانية فيقصد بها الضعف البنيوي الذي يميز دول الساحل الإفريقي كما تم الإشارة إليه في الفصل الأول من الدراسة فهي دول تعاني فشلا دويلاتي وعجزا مزمنا شمل كل المستويات، وجعلها دول هشة غير قادرة على تحقيق الإستقرار وضبط الأمن في منطقة الساحل. ولهذا فالجزائر تسعى جاهدة من خلال العقيدة الأمنية على إستتاب الأمن في المنطقة معتمدة في ذلك على عدة أليات نذكر منها:

الآليات الدبلوماسية: إن طرق تسوية النزاعات وإدارتها تختلف ويمكن تصنيفها إلى آليات دبلوماسية وأخرى قضائية، فالطرق الدبلوماسية تتمثل في: المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، التحقيق والتوفيق، أما الطرق السياسية القضائية تتمثل في: القضاء الدولي والتحكيم، والتي تعد نتائجها الزامية على غرار الوسائل الدبلوماسية[1].

إن اهتمام الجزائر بشؤون القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، نابع من عدة أسباب يمكن حصرها في سعيها المتواصل إلى تكريس العمل الجماعي وذلك من خلال الالتزام بمبادئ الإتحاد الإفريقي والتحرك لمبادئ سياستها الخارجية، خاصة ماتعلق منها بعدم التدخل في شؤون الآخرين، ومبدءا حل النزاعات بالطرق السلمية. بالإضافة إلى ذلك تتحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق المصلحة الوطنية بإنتهاج دبلوماسية وقائية أمنية، ذلك أن ما يجري في المنطقة يعرض أمنها الوطني للتهديد[2].

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ديباجة ميثاق الإتحاد الإفريقي الذي صادقت عليه الجزائر، والتي ورد فيها:

---

[1]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة ألكاديمية، ط.5، 1991)، ص.117.

[2]– إدريس عطية، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الافريقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.211.

"وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الإجتماعية وأن هناك حاجة إلى تقرير السلام والأمن والإستقرار والتكامل[1]"

وعليه إذ تعلق الأمر بأزمة إقليمية تعمل الجزائر عن طريق خبرائها الدبلوماسيين للتوسط لحل تلك الأزمة، والعمل على تقديم مساعيها الحميدة والتقريب بين وجهات النظر المتباينة خاصة ما تعلق بدول الجوار سعيا منها لإستتباب السلم والأمن في المنطقة خاصة وأن ما يحدث يعنيها بشكل مباشر[2].

وقد تبنت الجزائر مبادرة الحوار السياسي من خلال الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة النزاع في المنطقة فدعت إلى آليات الحكم الراشد، والديمقراطية التشاركية، وإحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتمسك بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وإشراك جميع الفواعل الوطنية في الحوار. وهي كلها مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي نصت عليها المواثيق والدساتير الجزائرية كما هو مجسد في دستور 1996: المادة 26» تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[3]

وفي ذات السياق تسعى الجزائر لبذل جهودها في حل الأزمة المالية في إطارها الإفريقي-الإفريقي، بذلك نجد أن تصـــور الجزائر لحل الأزمة يقوم على مجموعة من المبادئ والتي منها: الشعب المالي هو الحلقة المحورية لحل الأزمة، الحوار المدني والســـياســـي بإشـــراك جميع الأطراف والفرقاء الماليين، إشراف الاتحاد الإفريقي على سير وتنفيذ اتفاقات التسوية، التفاوض والحوار هو المنتهج للحل السلمي[4].

---

[1] – الميثاق التأسيسي لاتحاد الإفريقي، فقرة:7 ، من الديباجة، متوفر على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3904#.VUHrZVW12/03/2018 h 13:15

[2] –إدريس عطية، مرجع سبق ذكره، ص.213.

[3] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم76، المؤرخة في 8 ديسمبر 2002، معدل بـــ القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة في 14 أبريل2002. القانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر2008، الجريدة الرسمية، رقم63، المؤرخة في 16نوفمبر 2008 المواد: 28/27/26.

[4] – إدريس عطية، المرجع نفسه، ص.214.

المساعدات الإقتصادية: تهدف الجزائر من خلال مقاربتها في المنطقة إلى بعث التنمية الشاملة المستدامة، لدفع عجلة النمو والتطور ورفع مستوى التعليم والقضاء على الفقر والأمية والجهل ومحاربة أسباب التطرف من خلال التعاون المنسق بين الجزائر ودول المنطقة للقضاء على أشكال الجريمة ألمنظمة ، التي أصبح يلجأ إليها البعض من سكان المنطقة جراء الفقر ، والتي تدر أموال غير القانونية كتهريب السلع الغذائية، والبترين، والسجائر، والمخدرات،وما فيه من إنعكاسات على الأمن الوطني، وكما هو معروف فإن الفقر هو سبب الإنحراف وجميع المشاكل الإجتماعية، فوظفت الجزائر التنمية الإقتصادية كمحور بارز في مقاربتها الأمنية جاهدة لبناء الأمن والإستقرار في ألمنطقة فقامت بعدة إجراءات على المستوى الداخلي والخارجي[1].

من هذا المنطلق فإن الجزائر أعتبرت دولة محورية* بالنسبة للو.م. أ خلال فترة التسعينيات رغم ماكانت تعيشه الجزائر من أزمات....، لكن حاليا فأن الو.م.أ، تعتبر الجزائر أهم حليف لها في مجال تحقيق الأمن الإقليمي في كل منطقة شمال وغرب إفريقيا، نظرا إلى إمكانيتها، من امتداد جغرافي واسع، حجم الموارد الطاقوية، تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وإلى جانب كونها أهم قوة عسكرية في المنطقة.[2]

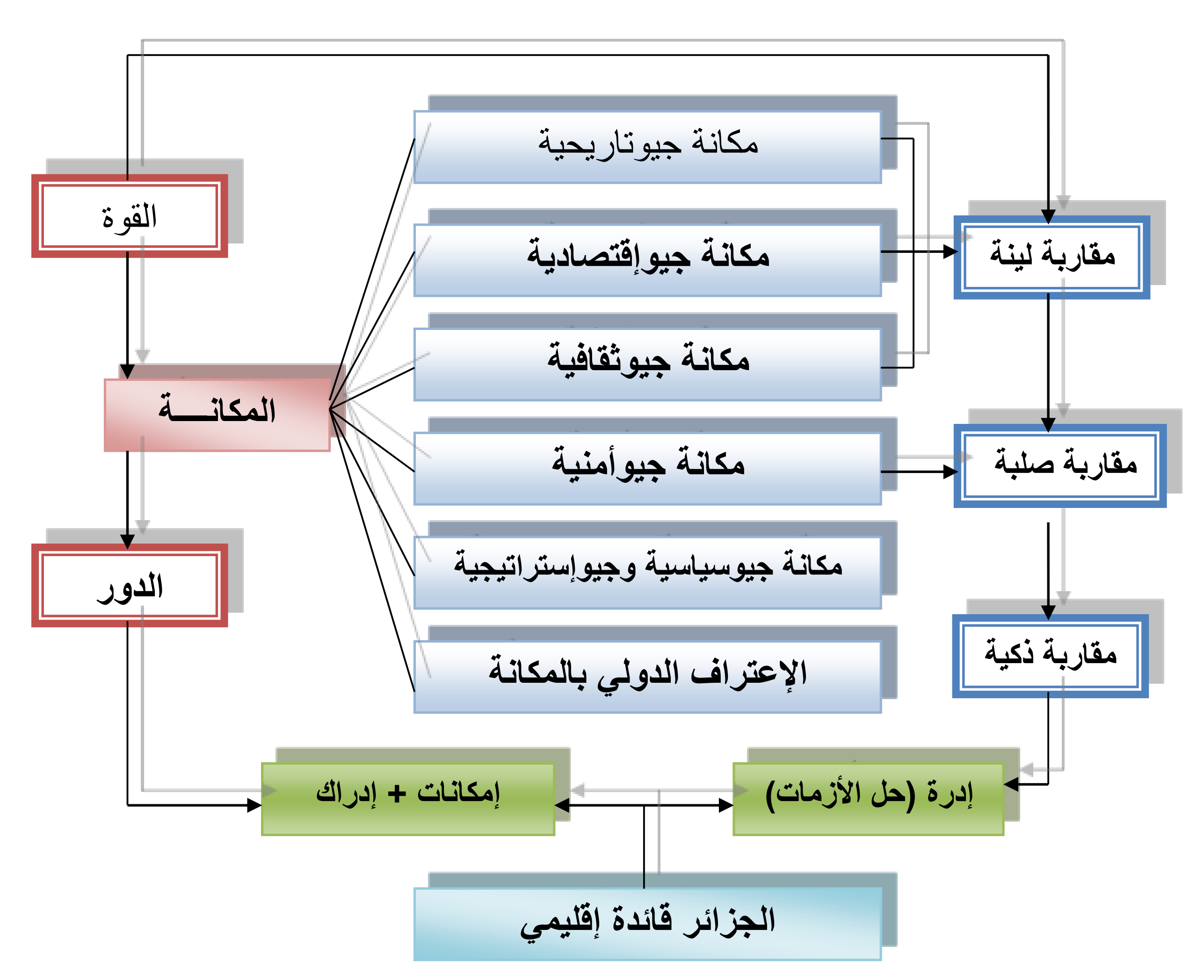
[1]- فريدوم سي أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية ألمتفاقمة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (13 أفريل2013)، ص ص.3-4

* **مفهوم الدولة المحورية:** الذي يمكن ادراكه على اساس أنها كل الدول التي بإمكانها أن تؤثر تأثيرا عميقا في مستقبل وأمال جوارها الاقليمي، ففكرة وجود دولة محورية في منطقة غير مستقرة لا يمكن أن تحدد فقط مصير المنطقة، وإنما يؤثر أيضا على الاستقرار الدوليين، أنظر:

-Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy, Pivotal States and U.S. Strategy, Foreign Affairs, volume 75 N 1, 1996, p 37.

[2]- Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service , 2013, p 15.

شكل رقم (03): مكانة الجزائر كفاعل محوري وقائد إقليمي في الساحل



يوضح هذا الشكل كيف أن إدراك إمكانات الجزائر سواء المادية، المعنوية أو الكامنة تمنحها مكانة إقليميا تسمح بلعب بدور أو عدة أدوار، مما يوحي إلى كون الجزائر تملك وسائل سياستها، فالتخطيط والتفكير الإستراتيجي يشير إلى أن الوسائل هي من تحكم وتحدد الأهداف، خاصة وأن الجزائر تدرك مايميز الفضاء الساحلي من تعقيدات وتمايزات واختلالات، مخرجاتها هي أن الجزائر فاعل رئيسي وقائد إقليمي تملك مفاتيح وإدارة الأزمات وفق مقاربة تدمج بين المقاربة اللينة والصلبة.[1]

2-3: مقاربة الإتحاد الافريقي في تكريس الأمن في منطقة الساحل.

يعود إهتمام الإتحاد الإفريقي لقضايا الأمن في المنطقة للأزمة الليبية في 2011 عندما عمل مع الأمم المتحدة على النظر في تأثير الأزمة الليبية على الجوار الإقليمي، ومع تفاقم الوضع الأمني في ليبيا وإنهيار الدولة

[1]- ناصر بوعلام، دور الجزائر في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014)، مذكرة ماجستيرفي : دراسات متوسطية ومغاربية ، التعاون والأمن،2016 ص62.

المالية في مارس 2012، إضافة إلى تنامي المد الإرهابي وتحالفه مع الإجرام المنظم عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي على دعم جهود الإتحاد الافريقي لمواجهة هذه التحديات، تبعه تحرير وثيقة إستراتيجية متوسطة المدى هدفها التحرك لحل الأسباب العميقة والهيكلية للحالة اللاأمن التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي.[1]

إستراتيجية الإتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل:

تســـتند هذه الإستراتيجية على ثلاثة مرتكزات أساسية من أجل مالي والساحل (MISAHEL)[2]، وهذه الركائز تتلخص في مايلي:

الحوكمة: دعم دولة القانون وتقوية المؤســـسات الديمقراطية، اللامركزية الإدارية، مكافحة الفساد وترقية المعايير العالمية، ترقية حقوق الإنســـان والعمل الإنســـاني، دعم مسارات الحوار والمصالحة، دعم المسارات الانتخـــابية في المنطقة، إدارة النزاع وإدماج البدو الرحل، ترقية الســـلام والانســـجام من خلال الزعماء التقليدين.

الأمن: تقوية التعاون الإقليمي في مجال الأمن، المشـــاركة في إعادة دمج وبناء القوات المالية، المشـــاركة مع الشركاء الأخرين في سبيل تحقيق الامن.

التنمية: التعاون الإقليمي في البنى التحتية والتنمية، دمج إجتماعي وإقتصـــادي للشـــباب والنساء، تطوير الفلاحة والرعي[3].

حقق الإتحاد الإفريقي مكاســـب كبيرة في الســـعي من أجل تحقيق الســـلام في إفريقيا وفي منطقة الساحل، وهذا من خلال الدعم الذي تلقاه من الشركاء في المجتمع الدولي وفي الوقت نفسه تشكل حالات الانفلات الأمني في شمال مالي وتوسع النشاط الإرهابي.

[1]- Union Africaine, stratégie de l'union africaine pour la région du sahel, troisième réunion ministérielle sur le renforcement de la coopération sécuritaire et l'opérationnalisation de l'architecture africaine de paix et de sécurité dans la région Sahélo-Saharienne, Niamey, Niger 19 février 2014

[2] - Union Africaine, stratégie de l'union africaine pour la région du sahel troisième réunion ministérielle sur le renforcement de la coopération sécuritaire et l'opérationnalisation de l'architecture africaine de paix et de sécurité dans la région Sahélo-Saharienne, Niamey, Niger 19 février 2014.

[3] - Union Africaine, stratégie de l'union africaine pour la région du sahel, op –cit.

الأمن والتنمية كمقاربة لتحقيق الإستقرار وإستدامة السلام:

إن دمج الأمن والتنمية، وإعتبارها كمقاربة محورية، مع إنطلاق في تجسيد عملية الربط بين المتغيرين في نفس الوقت، يمثل أحد الإســتراتيجيات التي تلائم الوضــع في الساحل الإفريقي، خصوصا وأن جميع الفواعــل تدرك أنه لا أمن من دون تنمية، ولا تنمية بدون أمن نظرا لأن كل متغير يخلق المناخ والظروف المناسبة ليتحقق الأخر وعليه فغياب أي من الأمن أو التنمية سيمس بالأخر.

فالتقاطع بين التنمية والأمن يشير إلى:

إن الأمن الوطني لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الإقتصــادي والسياسي في الداخل، فالأمن يتطلب حد أدنى من النظام والإستقرار، وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها، فإنه من المســتحيل تحقيق السلم والإستقرار، لهذا فإن التنمية يمكن النظر إليها على أساس أنها تمثل خط الدفاع الأول للأمن الشامل للمجموعة[1] وهو ما يوضحه ما يلي:

أمن التنمية: يقصد به توفير مناخ ومحيط مستقر يؤدي إلى خلق بيئة دافعة وضامنة لأي إستراتيجية تنموية، مع توفير ضمانات تكفل إستمرارها وإستدامتها.

تنمية الأمن: يقصد بها عملية التطوير المستمرة للأجهزة الأمنية مؤسسيا، إستراتجيا وعملياتها لتفاعل هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مع القضايا الأمنية المرتبطة بعمليةالتنمية[2].

إن سياسات التنمية تستوجب أن تسند إلى مقتضيات الأمن، لكن في المقابل فإن الأمن الشامل، يلعب دورا هاما في حفظ السلم، المساعدات الإنسانية وكل نشاطات التنمية[3].

لهذا فان المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في دول الميدان تتمحور حول النقاط التالية:

– التنمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توفير الأمن والإســتقرار، وإعداد إســتراتيجية شاملة لهذا الغرض، وهو ما ينطبق على منطقة الساحل التي يسودها عدم الاستقرار وتنامي العنف.

– إعداد دول الميدان إستراتيجية شاملة لاستئصال الإرهاب الذي يرتبط بشكل وثيق بالجريمة المنظمة، والتي تركز على التعاون الوثيق على مختلف المستويات.

---

[1]- Neclâ TSCHIRGI, « DEVELOPMENT, PEACE AND SECURITY », USA: a World Vision Journal of Human Development, Global Future, first quarter, 2005, p 04.

[2] - Broederlyk Deelen, « Security and Development » Belguim :international cooperatio for Development and soldarity (cidse),2006,p04.

[3] - op-cit,04

- الحل يكون إلا بمقاربة شاملة تشمل كل دول الجوار، دون أغفال مساندة الشركاء خارج الإقليم، لكن دون تدخل ميداني[1].

آليات المقاربة الجزائرية لإقرار الأمن والتنمية في دول الميدان يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- التعاون الســـياسي والدبلوماسي وهذا بتطوير التعاون والتشاور، وعقد لقاءات على المستوى الوزاري، وإقامة دورات دراسية وتنسيقية.

- رسم السياسة الواجب إتباعها مابين شركاء لدول الميدان أو مع الشركاء الأجانب على المستوى الإقليمي والدولي.

- تحديد إطار السياسة الخارجية لدول الميدان في إطار مكافحة التهديدات، جنبا إلى جنب مع تجسيد لمسار التنمية.

- العمل الميداني يتطلب أعمالا عسكرية مشتركة، وهو مترجم بإنشاء هيئة الأركان المشتركة لدول الميدان، التي تتولى المهام العملياتية في المنطقة، والتي تنفذها جيوش الدول المعنية المتواجدة بالمنطقة، وتعمل بالتنسيق التام لتحقيق نتائج ميدانية ملموسة.

عند تجسيد هذه الرؤى، تكون دول الساحل قد نجحت في إستراتيجيتها التي بنيت على مبدأ الترابط بين الأمن والتنمية، التي تهدف بالمقام الأول إلى تنمية المنطقة، بعيدا عن التدخل الأجنبي، وبالتالي رفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة مما يعطي دافعا اقتصاديا وإجتماعيا، يساهم في تنمية منطقة الساحل الأمر الذي يضمن تحقيق الأمن الفردي والجماعي لهذه البلدان[2].

3-3: الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة

فيه قناعة راسخة أن تحقيق الأمن لن يتحقق إلا في إطار تعاوني، تشارك فيه الفواعل عديدة خصوصا المدركة للوضع في القارة الإفريقية عموما وفي دول الساحل في وجه الخصوص، ففي هذا الإطار يبرز الإتحاد الإفريقي كفاعل إقليمي يؤكد على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية في غياب السلم والأمن في القارة، لهذا فإن الديمقراطية والحكم الراشد هي الكفيلة بحل مشاكل الأمن والتنمية في القارة السمراء، مع التأكيد على ضرورة أن تضع الدول الإفريقية نظاما دفاعيا للحفاظ على مواردها الحيوية أمام عودة الإستعمار الجديد[3].

1- مجلة الجيش، أمن- تنمية،العدد582، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012، ص04.

2- مجلة الجيش، نفس المرجع، ص04.

3- محمد جعفر، الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر، ص56.

من جهة ثانية فان الجهود الحالية، يجب أن تدعم أكثر لمواجهة حالة الأزمات التي تتخبط فيها دول المنطقة خصوصا على المستوى الإقليمي ومادون الإقليمي، فالمتمعن في الفواعل المعنية بالإستقرار في الساحل، يشير إلى أن فيه تشتت في المواقف والإدراك، الأمر الذي يبينه انخراط كل من الجزائر وموريتانيا في اتحاد المغرب العربي، التشادي في المجموعة الإقتصادية لبلدان وسط إفريقيا، النيجر ونيجيريا في المجموعة الإقتصادية لبلدان غرب إفريقيا[1].

العمل على تحقيق الأمن ومكافحة الفقر والمجاعة وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية:

إن تحقيق الأمن وحده من دون التنمية لن يكون أمرا مستداما خصوصا عند تنامي المشاكل التي تدفع إلى اللا استقرار، والتي في الغالب ما تكون ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية، من هنا فان تحقيق التنمية المستدامة أولا لن يحدث نفس المفعول بمعنى أن تحقيقها لن يشجع اللجوء إلى العنف، لأن الفرد إذا توفرت له كل الظروف الملائمة لكي يعيش في كرامة، لن يلجا إلى استعمال القوة والعنف، خصوصا وإن تقارير التنمية البشرية تعرف التنمية على أساس أنها توسيع مستمر للخيارات، الأمر الذي يتضح أكثر عند إدراك طبيعة مصطلحي التنمية البشرية والأمن الإنساني:

التنمية البشرية: تشير إلى توسع خيارات البشر.

الأمن الإنساني: يشير إلى كون الأفراد بمقدورهم الانتفاع بهذه الخيارات في كل زمان ومكان بحرية مع إدراكهم أن هذه الخيارات التي تحوزها اليوم لن يفقدها غدا[2].

فتأمين منطقة الساحل مرتبطة بالقضاء على ظاهرة الفقر، فالمسائل السياسية المرتبطة بالحكومة تبرز كمتغير أساسي، نظرا لما يمثله مشاركة الشعب في تعريف وإدراك المشاكل التي تعتري مجتمعاتهم، مع إدماج المجتمع المدني[3].

إن تحقيق الأمن التنمية جنبا إلى جنب، واعتبارها كمقاربة محورية ليس فقط لبناء السلام بل حتى في حفظ وتثبيت السلام، الأمر الذي يمكن وضعه"بالسلام المستدام"، حيث انه لا يمكن أن يكون نمو مستمر

---

[1] -Henri Plagnol, François l'oncle, «la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne» France :Rapport d'information, N4431,Assemblée Nationale Française, la commission des Affaires Etrangères, 6Mars 2012,p76

[2] - جاكفو نتانال:العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، طبعة ثانية، ترجمة: محمود إبراهيم: الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. ص 293-294.

[3] -internationnal Peace Institute(Ipl), «Security and developme in the sahel-sahara Niamey: international peace Institute (Ipl),an international seminar on security and development in the sahel-sahara,February15-16,2013, p03.

بدون سلام ولا أمن، فمنع النزاع بشكل خاص يعتبر كوسيلة لتقوية تشجيع التعاون في مجال التنمية، ومجتمع مدني معترف به، كلها عوامل مساعدة في عمليات بناء السلام والتنمية[1].

التصور العقلاني الواقعي لحلحلة اللاإستقرار الداخلي في الساحل الافريقي:

يشير العديد من التقارير والأبحاث إلى أن الكثير من المقاربات لحل مشاكل الساحل الافريقي تغيب عنها الشمولية والاندماجية ويطغى عليها التركيز على الجانب الأمني والعسكري، مما يؤدي إلى توالي حالات الفشل في المعالجة بفعل تهميش الأبعاد الأخرى.[2] من هنا فإن معالجة الوضعية تتطلب حلولا مستدامة وإجراءات متنوعة ومتكاملة، فيجب على الدول الصاعدة تقوية قدراتها ليس لمواجهة التهديدات فقط بل الاعتماد على بنا تصور تنموي عقلاني .[3]أي عدم الانغلاق في البعد الأمني والعسكري والتوقف عن إعتبار باقي المجالات مجرد أسناد له إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسية والإقتصادية والإجتماعية لبلدان الساحل يجدها متدنية، بالإضافة إلى الوضع الأمني والذي تتحكم فيه متغيرات عديدة، بسبب سياسات التهميش والإقصاء والتي تستلزم إيجاد حلول واقعية للنزاعات الانفصالية وإيجاد حلول ناجعة للخصوصيات الثقافية والعرقية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان وتحقيق ذلك سوف يساهم لامحال في تحقيق الإستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة أمنة للإنسان في القارة وبالتبعية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك بالقضاء على كل التهديدات الأمنية الجديدة منها مكافحة الارهاب وهذا يتطلب التنسيق والتعاون الجهوي بين مجهودات الدول المعنية[4]. على غرار الجزائر، مالي وكذا النيجر وموريتانيا، وذلك لغلق نوع من التوافق العملياتي في الميدان الى تفادي التدخل الاجنبي الذي يعتبر السبب الرئيسي في عدم استقرار الدول.

---

[1] - Kristin VAN DER LEE, « A Guidance for Integrating Peace building into Development », European Union: Initiative for Peace Building (IFP), 2010, p 14.

[2]- حسن قادري، مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7،(نوفمبر2008)، ص 4.

[3]- أ محند برقوق، الفكر الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات"،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،العدد 192، فيفري 2008 ،ص 11.

[4] بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا ،قراءات إفريقية، 4 فبراير 2014 ، متحصل عليه 12 30:الساعة 06/04/2018: الموقع دخول تاريخ http://www.qiraatafrican.co

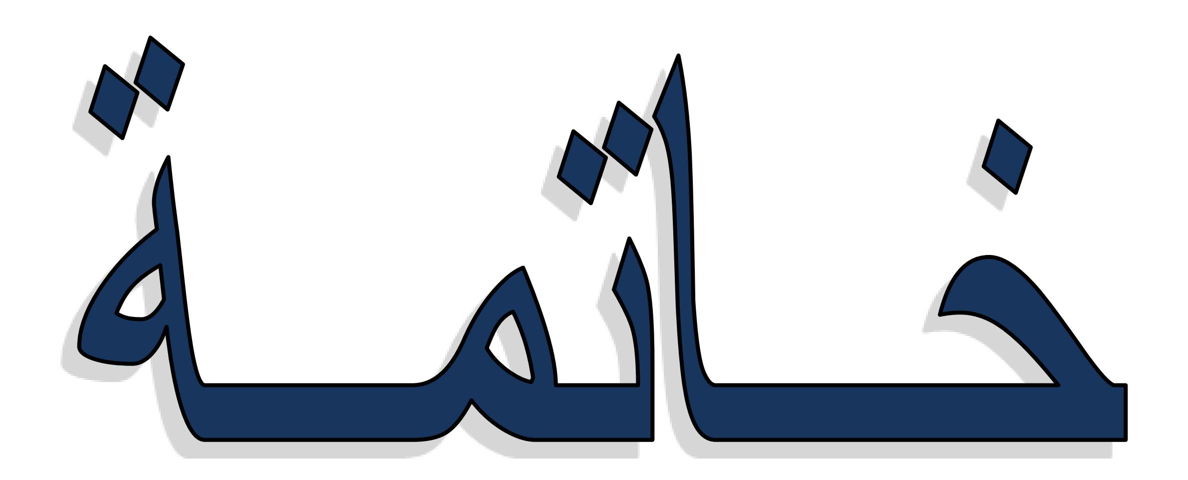
كما يرتبط أيضا تحقيق التنمية المستدامة بتدخل الدول و إلى جانبها تتدخل فواعل أخرى مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والفرد بصفة عامة، ويبدو أن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق الغربي في منطقة الساحل الافريقي هو ماعبر عنه عيسى نداي وزير التعليم و الثقافة السابق في مالي بقوله" إن علينا بناء عالم جديد يقوم على الحرية والعدالة والتضامن بين الشعوب، عالم يسوده السلام والتقدم الاجتماعي، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي التخلص من المخططات الحالية ووقف الأكاذيب التي تلوث أسماعنا ليل نهار، وعوضا عن ذلك نقوم بتصميم سياسات وطنية بعيدا عن هيمنة الغرب بحيث تصبح غايتها هي الإنسان قبل البنيان.[1]

الأسئلة وخلاصة:

في هذا الفصل تم التطرق إلى تنافس القوى الدولية على منطقة الساحل الإفريقي في ظل العولمة، والتي أفرزت واقعا جديدا تجسدا في امتدادات مستوى التنافسية التي هي ظاهرة أساسية في العلاقات الدولية، كما أن منطقة الساحل الإفريقي من خلال هذه الدراسة يتبين أن تنافس القوى الدولية عليها،تطغى عليها الحسابات المصلحية، الجيو اقتصادية والجيو سياسية وهذا راجع إلى الأهمية التي تزخر بها المنطقة من موارد طبيعية كالنفط، واليورانيوم ،و الغاز....، حيث يعتبر النفط محور الإهتمام العالم منذ اكتشافه وحتى الأن حيث أن التزايد العالمي على الطاقة هو مايجعل نوعا من التنافس والتصارع على النفط والمناطق الغنية به فهو عصب الإقتصاديات، لذلك نجده دائما من أولويات الأمن القومي لهذه البلدان، وهنا نشير إلى أن التنافس المحموم يعد أحد أسباب تأزم الوضع في الساحل، ولكن بفعل ضعف والغياب شبه التام للدول الساحل، وتفاقم المشاكل يحتم ضرورة التعاون و التعامل مع الإستراتيجيات المقترحة من القوى الكبر، فالإستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية الأمنية سوف تضاعف من عدم استقرار المنطقة، فخارج إطار التنمية والحوار الشامل، فإن المنطقة سوف تظل مهددة لهذا فإن المقاربة الجزائرية تتمحور حول الأمن والتنمية ،وهذا لن يتحقق إلا في إطار تعاوني تشارك فيه الفواعل المدركة للوضع في القارة الإفريقية عامة والساحل الإفريقي خاصة.

---

[1] – حمدي عبد الرحمان،عسكرة الساجل الافريقي، "متحصل عليه متجصل عليه 2018/ 12/09 :2014على الساعة 21:55 http//: www Aljazeera.com


خاتمة

خاتمة:

من خلال كل ماسبق يبدو أن منطقة الساحل الإفريقي التي ظلت مهمشة لعقود طويلة من الزمن، تشهد اليوم اهتماما متزايدا من طرف القوى الكبرى، وتنافسا محموما للحصول على موطئ قدم فيها. فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وحتى دول أسيوية، وإن إقتصرت دراستنا على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كونهما الفاعلتين الأبرز في المنطقة، تتبارى في المنطقة التي تتوافر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمعا للأخرين

ويعتبر الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية جيوإستراتيجية بارزة، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز بالإضافة إلى الثروات المعدنية والموارد (النفط والغاز واليورانيوم، الذهب....) مما جعلها محط إهتمام الدول الكبرى، وأضحى التنافس الدولي على المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ وضمان المصالح الإقتصادية في المنطقة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم حاليا، وبالرغم من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي إلا أنه يشهد تغيرات أمنية خطيرة وتهديد حقيقي للمنطقة ككل ولدول الجوار، حيث أن هذه التهديدات أصبحت تشكل هاجس أمنيا متفاقم للدول الغربية.

ويلاحظ من خلال التطرق إلى استراتيجيات وآليات الفواعل الدولية (من دول كبرى وقوى صاعدة ومنظمات دولية وإقليمية)، أن الهدف الأول والأساسي من وراء مكافحة التهديدات الأمنية المتواجدة في المنطقة من إرهاب، هجرة سرية، جرائم منظمة وغيرها، يتمثل في استغلال هذه المنطقة بطريقة غير مباشرة بما يخدم مصالحها الحيوية، خاصة تلك المتعلقة بالمصالح الطاقوية. كما أن تصنيف دول الساحل الإفريقي في خانة الدول الفاشلة في جميع المستويات وعلى كل الأبعاد، جعلها تستهدف التدخل الأجنبي فيها عبر إقامة قواعد عسكرية وصياغة آليات ثنائية ومتعددة الفواعل بحجة القضاء على التهديدات الأمنية، إلا أنها تخفي مساعي فعلية للسيطرة على المنطقة وبتالي على القارة الأفريقية ككل وعلى مصادر الطاقة فيها.

من خلال كل ماتقدم، ومن خلال تحليل أبعاد التوجهات الإستراتيجيات الأمنية الأمريكية والفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي ودراسة بعض العوامل والأثار التي تحملها عوامل اللاإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والتي تؤثر على دول الجوار بما فيها الجزائر، تم التوصل إلى إستخلاص مجموعة من النتائج والملاحظات يمكن أن نجيزها فيمايلي:

- لايجب سوء تقدير الأثار التي يمكن أن تنتجها التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي وفي نفس الوقت لايجب المبالغة والمغالاة في تضخيم الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

- إن كل ما يحدث في الساحل يرتبط بتقاطع قضايا الطاقة والأمن، أي لايجب تضخيم تهديد القاعدة في الساحل الإفريقي، فهناك الكثير من الفواعل التي تستفيد من الفوضى في المنطقة، فقد تكون القاعدة مجرد أداة من أجل تغذية طموحات فواعل أخرى.
- إن خشية الإدارة الأمريكية من أن تمتد التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي إلى المناطق المجاورة لهذا الإقليم أين تتواجد المصالح الأمريكية، ونخص بذكر منطقة غرب إفريقيا هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء إستراتيجية الو.م.أ لمكافحة الإرهاب في الساحل حيث تستورد من غرب إفريقيا ماقيمته 20% من إحتياجاتها النفطية.
- إن إثبات وجود علاقة سببية بين الدول الفاشلة في منطقة الساحل الإفريقي وبين إنتشار التهديدات الأمنية خاصة منها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، مازالت تحتاج إلى الكثيرمن الدراسة والتحليل من أجل فهم جيد وعميق لطبيعة هذه الشبكات بأنواعها، مع تحليل الحيز التنظيمي لهذه الحركات ودراسة التنوع في الإستراتيجيات والأهداف التي تعتمدها. فإذا كانت الدول الفاشلة فعلا تلعب دور مهم ضمن حلقة متسلسة لإنتاج ظاهرة الإرهاب وتفشى كل ظواهر الخطيرة فإن الشبكات الإرهابية تحتاج أيضا إلى موارد تكنولوجية ومالية وموارد بشرية مؤهلة وبتالي فالدول الفاشلة غير قادرة على توفيرها.

إن الغرب اليوم واقع بين جدلية ثنائية تقوم على: "الأمن والتنمية" فالنظرة للدول الجنوبية كشرطي حارس لها فهذا الأمر غير مقبول ، بل يجب لعب دور أخر متمثل في ضرورة تأمين المنطقة عن طريق تكثيف برامج التنمية الشاملة، بحيث تقوم برصد أغلفة مالية وتصدير تكنولوجيا صناعية وإرسال خبرات وأياد عالية الخبرة من أجل خلق فرص إقتصادية تعمل على خلق نوع من التمكين الإقتصادي والإجتماعي، لدى مجتمعات هذه الدول وبتالي ضمان أمنها وإستقرارها، إضافة إلى تقديم مساعدات أمنية لوجستيكية كما تدعو إليه الجزائر، من أجل أمننة المنطقة بدون السماح لهذه الدول بالتدخل في شؤونها الداخلية.

لقد بادر أحد رجال السياسة بالإشارة إلى أن معركة سلام يجب أن تخاض على جبهتين، أولا الجبهة الأمنية، ويعني النصر فيها التحرر من الخوف، والثانية الجبهة الإقتصادية والإجتماعية، ويعني النصر فيها التحرر من الخوف والفقر، ويبقى النصر على الجبهتين هو الضامن الوحيد لسلم دائم وعالمي.

ويمكن من خلال هذا وفي الأخير أن نشبه منطقة الساحل الإفريقي بالبيضة فإذا تم كسر البيضة بواسطة قوة خارجية فإن حياتها قد إنتهت وإذا تم كسرها من الداخل فإن هناك حياة قد بدأت الأشياء العظيمة تبداء من الداخل.

فمهما يكن هذا التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا سواء كان تنافس أم توافق، أم تصارع، فلا بد من وضع حد له، لأنه لايصب في مصلحة دول منطقة الساحل الإفريقي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

I- المصادر:

الدستور والمواثيق الرسمية:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم76، المؤرخة في 8 ديسمبر 2002، معدل بـــ القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة في 14 أبريل2002. القانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر2008، الجريدة الرسمية، رقم63، المؤرخة في 16نوفمبر 2008 المواد: 28/27/26.

المراجع:

الكتب:

2. إبراهيم شورب قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: بيروت : دار المنهل اللبناني 1997
3. أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، ط02، (د.ب.ن، في سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004).
4. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة ألأكاديمية، ط.5 ،1991).
5. أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي، دمسق: دار الفكر، ط1، 2001.
6. أوليريش بيك: مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الآمان المفقود، تر: علا عادل وآخرون، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2013.
7. ايريك هوبزباوم، العولمة و الديمقراطية، تر: اكرم حمدان ونزهت طيب، (بيروت: دار العلوم للناشرين، 2009).
8. برتران بادي: الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، (بيروت والجزائر: دار الفارابي والمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2006).
9. برهان غليون: العرب وتحولات العالم من سقوط جدار إلى سقوط بغداد الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي، 2003.
10. بييرسيليرييه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية. تر: أحمد عبد الكريم، مصر: الاهالي،1998.
11. توفيق راوية، السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات أفريقية، أفريل 2014،

12. جاكفو نتانال: العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، طبعة ثانية، ترجمة: محمود إبراهيم: الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائري، (مالي نموذجا).
13. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995.
14. حذيفة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009.
15. حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة... أي مستقبل؟ ، القاهرة : مكتبة مدبولي 2007.
16. روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر،1985.
17. روجي جارودي، أمريكا طليعة الإنحطا ط: تر عمرو زهير، (القاهرة: دار الشروق، 2000)
18. سي أونوها، فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية ألمتفاقمة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (13 أفريل2013).
19. الشوا محمد سامي: السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
20. الطويل زكي رواء، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
21. عبد الرحمان حمدي، قضايا فى النظم السياسية الافريقية، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، 1998.
22. عبد القادر رزيق مخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحصار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2005
23. عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الامن القومي العربي، القاهرة: الحضارة العربية،2003.
24. عدلى حسن سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة:** مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977.
25. عربي بومدين،" واقع الامن الانساني في الساحل الافريقي وأثره على الامن
26. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر: مجاب الإمام دار العبيكان، الرياض.
27. مارت غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دوبي: مركز الخليج للأبحاث،2008).
28. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (الجزائر: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية،2005).

29. محمد أحمد السمرائي،" العوملة السياسية ومخاطرها "، أبحاث المملكة المغربية، المركز الوطنى للتوثيق، (د.س.ن)
30. محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2005).
31. محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001-2002) القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2002 .
32. محمود عبد الفضيل، "التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة "، في وليد عبد الحي (محرر) ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمان : الأردن دار الشروق للنشر و التوزيع 2001)..
33. مصباح عامر، **نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.
34. مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب والساحل الإفريقي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2011).
35. ميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان: دار المجدلاوي،2005.
36. هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وأفاق المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية 1998.
37. هنري، كسنجر هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (بيروت: دارالكتاب للبناني،2003).
38. وليم انغداهل، تر: محمد زكرياء اسماعيل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو-الامريكية ونظام الدولي الجديد، دمشق: الوزارة الثقافية ،2007.

الأطروحات والمذكرات:

39.أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إستراتيجية ومستقبليات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012 م).
40.إدريس عطية، "الإرهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها" مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص دراسات افريقية،2011)
41.إدريس عطية، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الافريقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).
42.أعمر عمورة، **التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي** (مقاربة جيوامنية)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011.

43.أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة مابعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجسير علوم سياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر2012.

44.توفيق حكيمي، **الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصين:** دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي فى النظام الدولي، رسالة ماجستير فى العلاقات الدولية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2008).

45.حدفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية**، رسالة ماجيستير (الجرائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2011) .

46.خالد كريم بلقاسم مسعودي، سياسة فرنسا في دول الساحل، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993.

47.شمسة بوشنافة، "دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد "، رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009) .

48.طويل نسيمة،" الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"اطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

49.مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط (واقع آفالق) جامعة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008،

50.ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل الافريقي(2006-2014) مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، الجرائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو2016.

51.ناصر بوعلام، دور الجزائر في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014)، مذكرة ماجستير في: دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن،2016

52.نبيل بوبيبة، الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية، مذكرة ماجستير، (القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد للبحوث والدراسات العربية ،2009). وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي 1999/2004، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام،2014.

الندوات والملتقيات العلمية

53.عشور قشي، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الإهتمام وآليات التغلغل، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر.

54.مجاس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، (نيويوك: الأمم المتحدة،14جوان 2013).

55.حمود، ابو العنين" الولايات المتحدة وافريقيا بعد 11سبتمبر 2001" التقرير الاستراتيجي الافريقي 2004، 2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث الافريقية 2006م.

56.يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحروب ومكافحة الارهاب، في تقارير مركز الجزيرة، قطر مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012

المجلات و الدوريات:

57. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء السياسة ألدولية العدد 145، جويليه 2001م.

58. أحمد أبو زيد: هل يمكن الغاء الدولة، مجلة العربي، ع 543، فيفري 2004

59. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان،" العوملة الاقتصادية وتأثريها على الدول العربية"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد: 68، (2001).

60. امحند برقوق: الكونية القيمية وهندسة عالم مابعد الحداثة في: مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 06، الجزائر: مركز البصرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، جانفي 2009.

61. أمحند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008

62. أمحند برقوق، الفكر الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 192، فيفري 2008 .

63. ايمان احمد عبد الحليم، حسابات باريس: عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، السياسية الدولية العدد191(كانون الثاني/جانفي2013.

64. أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد، في: قراءات افريقية، العدد11، مارس 2012.

65. شفيعة حداد، سياقات تراجع وعودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، في مجلة المفكر، العدد8 بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012.

66. أيمن شبانه، النفط الإفريقي عندما تتغير السياسة الأمريكية وراء الموارد، في: قراءات افريقية، العدد 11، مارس2012

67. بدر حسن الشافعي، الدعوة الإسلامية في افريقيا..نجاحات بالرغم من التحديات، في: قراءات افريقية، العدد 13، سبتمبر2012.
68. توفيق، رواية. التنافس الدولي في القارة الأفريقي: مجلة البيان، العدد(16)، السنة السابعة عشر، جانفي،2003
69. جورج ثروت فهمي،" العلاقات الصينية الافريقية.. شراكة دون مشروطية سياسية"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد167
70. خالد حنفي علي، موقع افريقيا في استراتيجية امريكا الجديدة، السياسة الدولية، ع154، اكتوبر2003م.
71. خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21 (شتاء 2009م).
72. خيري عبد الرزاق جاسم، ديفيد أغناتيوس، أفريكوم...مهمة غير مفهومة، في: الشرق الأوسط، العدد 10633، جانفي 2008.
73. رضوان الجريبي، لأجل تمتين التعاون الإقليمي، **مجلة الجيش** العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011.
74. زقاع عادل، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة سوسيو-سياسية، جامعة باتنة(الجزائر)، م ع 23/مارس 2016 .
75. سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في افريقيا، في: قراءات افريقية، العدد5، جويلية 2010.
76. السيد علي أبو فرحة،" تشوهات الواقع الافريقي... تداعيات استراجية الدولة واستمرارالقبيلة " مجلة قراءات افريقية، العدد 20(أفريل 2014). أنظر أيضاً: بومدين،" الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية".
77. عبد الغالي دندان، ماوراء الأمن، الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الإستراتيجيات الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء، ربيع 2014.
78. عبد الله صالح، الأزمة التشادية...إلى أين؟ في السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 172، المجلد43، افريل 2008.
79. علي بشار بكر أغوان، **جدلية العلاقة بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية** (مقاربة تاريخية)، الحوار المتمدن، ع. 3446(2011).
80. غليون برهان، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية في: مجلة التسامح، العدد 22، ربيع 2003

81. لحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا ...الأهداف والوسائل، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد25، شتاء2011.
82. مجلة الجيش، أمن- تنمية،العدد582، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012.
83. حمد أحمد طه، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، في: السياسة الدولية ، العدد113.
84. محمد جعفر، الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر.
85. مصطفى بخوش منطقة الساحل الافريقي بين الابعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيوا اقتصادية في العا لم الاستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتجية العدد 07 نوفمبر 2008
86. مصطفى كامل السيد، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في افريقيا، السياسة الدولية، العدد145 جويلية 2001
87. هيثم الكيلاني الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل لنتائج برشلونة،"شؤون الشرق الأوسط" العدد 49 بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، فيفري 196 .
88. يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا...تاريخه وحاضره ومستقبله في قراءات افريقية، العدد11، مارس(د.س)
89. برقوق، امحند، الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية، العا لم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع7، الجزائر، نوفمبر2008.
90. عربي بومدين، الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية الامريكية" مجلة قرأت افريقية، العدد19 (جانفي 2014).
91. عوض محمد محي الدين، الجريمة المنظمة، في المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، المجلد10 العدد 19.
92. قادري حسن، مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، العا لم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، (نوفمبر2008).

المحاضرات والندوات:

93. إدريس عطية، محاضرات في مقياس المقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية، محاضرات ألقيت على الثانية ماستر، الجزائر، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018م
94. سلام، أحمد رشاد (2010م) الاخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ورقة قدمت في الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال الفترة 24-1431/2/26هـ المواقف 8-2010/2/10م .

95. عادل ميساوي، المواقف الدولية من الازمة في شمال مالي، ورقة مقدمة في ندوة: المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013 .
96. عمر فرحاتي، أثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل الافريقي على الأمن في المغرب العربي، مداخلة ألقيت في ملتقى بجامعة ورقلة حول التهديدات الامنية للدول مغاربية في ضوء التطورات الراهنة، يومي 27و 28 فيفير 2013،
97. مساوي، عادل، المواقف الدولية من الازمة في شمال مالي، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،17.18 فيفري 2013.
98. منصور لخضاري" الإرتباطات الإستراتيجية والجيوسياسية لفرنسا بمنطقة الساحل"ورقة قدمت الى ديناميات الازموية في الساحل، الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر في 4 مارس 2014
99. موشي نسيرين، محاضرات في مقياس التحولات الدولية والإقليمية محاضرات ألقيت على السنة الثانية ماستر، تبسة) الجزائر) جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2018
100.الحفني أحمد شوقي، النظام المادي الجديد والاستلاب الحضاري: في ندوة التاريخ الاسلامي وأزمة الهوية، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا،2000.
101.مدحت حماد: أنماط التداخل بين الأمن القومي الإيراني والأمن القومي المصري في القرن الإفريقي ورشة عمل (الدور الإيراني في إفريقيا)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007.

الجرائد:

102.دبش إسماعيل ، الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال أزمة مالي، جريدة الشعب عند 16133، الجزائر الاثنين 17جوان 2013.

المراجع باللغة بالأجنبية:

103. Abdelhamid Bessaa, «La présence militaire française en Afrique subsaharienne», Alger : Thèse pour le Doctorat d'Etat en Sciences poltique, Université d'Alger, 2010.
104. Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service , 2013.
105. Amadou Philip De Andres,west Africa under sttack : Drogs,Organized Crise Terrism as the New threats to global security, United Nation Office on Drugs,ans Crime, UNISCI Discussion Papers,N 16 Jamuary 2008,.
106. Andre Bougeot, Sahara de tous les enjeux, In:Herodote N143 Mars 2011.
107. Axel Augé les Soldats de la paix en Afrique Subsaharienne In : Guerres mondiales et conflits contemporains, N229,01/2008.

108. Barry Buzan,Peple,Stattes and Fear An Agenda for International Security in the post-cold war Era, 2end. London,Longman, 1991
109. Benoit levrance,Dynamiques islamiste au Sahel Francophone, Memoire de fin detudes pour obtenir le diplomedetude approfondies institus Français de geopolitique, juin 2005.
110. Bérangère Rouppert ,les états Sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: le cas de l'union européennes particulier. In Note d'analyse du Grip.06 decembre2012, Bruxelles
111. Bigo Didierm politique Réseaux: Exprience uropenne Presse de la fondation national des science politiques 1996.Bulletin de la sécuruté of ricaine n 18 fermier 2012 une publication de centre des études stratégique de l'Afrique »la cooperation de secuite au mghreb et au sahel: l'ambivalence de l'algerie » par Laurence aida ammour .
112. Broederlyk Deelen, « Security and Development » Belguim :international cooperatio for Development and soldarity (cidse),2006.
113. Bruno Colson, " La Culture Stratégique Française ", Stratégique. N°.53, (1992).
114. cedric jourde ,the role of the united states in Western African: tying terrorism to Electoral Democracy and strategies Resources. In Hegemony or Empire?: the redefinition of us power under George W .Bush.(S .d Charles – Philippe David crroudin) Ash gate publishing limited,2006.
115. christian bouquet ,**peut-on parler de « seigneurs de guerre»dans la zone sahélo –saharienne** ?(entre vernis ideologique et crime organisé),in :afrique contem poraine n245.01-2013.
116. Daniel H Simpson .U.S. Africa policy :Some possible courses adjustement ,Strategic Studies Institute ,U.S Army college August1994..
117. Dirk Kohnert," African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions" GIGA German Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007
118. Dominique Wolton, " Mondialisation, Diversité Culturelle,Démocratie", Synergies Brésil, N°.Spécial 01. (2010).
119. Edmon d Bornus , Jean – yves marchal , yveline poncet, **le sahel oublié** , in : revue tiers monde . (agriculture , écologie et développement S.D : Marc Dufumier , tome 34 , N134 , 1993 .
120. essica R. Piombo, «Terrorism and U.S. Counter Terrorism Programs in Africa: An Overview,» Strategic Insights, vol. 6, no. 1 (January 2007).

121. Gérard françois dumont,**la geopolitique des population du sahel**,in :la securité du sahera et du sahel , cahier du CEREM (centre d’étude et de la recherche l’école militaire.n13, paris :France,decembre2009.
122. Henri Plagnol ,François l’oncle, «la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne» France :Rapport d’information, N4431,Assemblée Nationale Française, la commission des Affaires Etrangères,6Mars 2012.
123. Herré Bourges, claude Wauthier, Les 50 Afriques…Ed:Du Seuil, Paris, France, 1979.
124. Islamist tevorism in the sahel: or fiction?” crisis group, Africa report n 92,31 march 2005 Morethan hunaitarianism, a strategic us approch touword Africa independent.force report 65-2006 council on foreign relation.
125. Jean-Paul Ajam Christian Morrison, Sophie Chauvin et Sandrine Rospale, Conflits et croissance en Afrique : le sahel, Vol.01.OSDE :centre de développement de l’organisation de Coopération et de développement Economique. France.1999.
126. Jennifer G. Cook, De Clinton à Oba ma: des étatsunis et l ’afrique,In :politique Etrangère,2/2013.p.68
127. Kristin VAN DER LEE, « A Guidance for Integrating Peace building into Development », European Union: Initiative for Peace Building (IFP), 2010,
128. Laurence Aïda Ammour ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L’Ouest ", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel , Cahier du CEREM, N°13, Paris, (Décembre 2009).
129. Livre Blanc Defense Et Securite Nationale, Direction De L’information Légale Et Administrative, Paris : 2013..
130. Mahdi Taje « Vulne Rabilities Andfactores Of In The Sahel . **West African Challenges**، N. 1 August 2010
131. Mahdi Taje; des engreux Securitaires dans le Sahel.In; Tribune libure; No8; Centre frencais de rechcerche Sur le renseignement ; Paris ;jun 2010.
132. Mary Jo Choate, «Trans Sahara Cuonterterrorism Initiative: Balance of Power?,» Usawc Strategy Research Project.
133. Mehdi Taje, la sécurité du Sahara et du Sahel: l’importance stratégique du Sahel, In :calrier du cerem (centre d’études de recherche de l’école militaire. N 13, paris: France .décembre 2009.
134. Mehdi Taje, les vulnerabilite du Sahel, In:CEREM.N12.mai 2009

135. Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel",
136. Mohmed Tete Madi Bangoura,Violence et conflits en Théophile Mirabeau NChare , Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie, (Yaoundé : Mémoire de DEA en Sciences Politiques, Université de Yaoundé 2, 2009) .voir « Deux ans après l'opération,Serval, ou'ent est l'avennée malienne? »
137. Neclâ TSCHIRGI, « DEVELOPMENT, PEACE AND SECURITY », USA: a World Vision Journal of Human Development, Global Future, first quarter, 2005.
138. Piombo, «Terrorism and U.S. Counter Terrorism Programs in Africa: An Overview,» .
139. Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy, Pivotal States and U.S. Strategy, Foreign Affairs, volume 75 N 1, 1996.
140. Robert D .Gerry .Africa, In :Mary Buckley and Robert Singh. The Bush doctrine and the War on terrorism Global Responces ,Global consequences,Routedge.
141. Union Africaine, stratégie de l'union africaine pour la région du sahel, , troisième réunion ministérielle sur le renforcement de la coopération sécuritaire et l'opérationnalisation de l'architecture africaine de paix et de sécurité dans la région Sahélo-Saharienne, Niamey, Niger 19 février 2014.
142. vers une Nouvelle equation Strategique ? In ; des defis Stratigique Africains ; Ex ploration des racines de la conflictualite, editeur ; jean Dufoircq, cahiers de lirism.p 126.
143. yvanJonchay; linfrastructure de depart du Sahara et de lorganisation Commune des Regions Saharienne(O.C.R.S)In:Revue de geographie de lyon.Vol32. N04.1957.p277-292
144. yves Boyer, le regain d'intérêt américain pour l'Afrique :quelles conséquences militaires et stratégique.
145. Yves LACOST, **DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE**, Paris: Flammarion, 1995.

المواقع الإلكترونية

146. السيد عبد المطلب غانم،(الاقتراب الوظيفي البنائى)، بحوث، انظر على الرابط التالي:
http://bohothe.blogspot.com/2009/12/blog-post.html(6/02/2018), h 22:

147. أزمة مالي والتدخل الخارجي" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"(10 فيفري2013). أنظر الموقع:
http://www.dohainstitute.Org/release/afe68c3a-2dc-acab40491fdof9ad . 26/03/2018

148. عبد الناصر جندلى، "االاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثري العوملة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في النظام الدولي الجديد،. متحصل عليه من
http://www.univ-medea.dz /Fac%5CD%5CManifestations % 5Csouverainete -nouveau_systeme 2009- (13/03/2018)2010/07.pd

149. عمر البشير الترابي: إيران في إفريقيا.. القوّة الناعمة والأرض الرّخوة، مجلة المجلة، 2013/1/31م، على الرابط
http://www.majalla.com/arb/2013/01/article55242177 15/03/2018

150. خالد عبد الحميد النفط في إفريقيا محور متجدد في إهتمامات السياسة الأمريكية
http:// www.arabs48.com : http

151. الميثاق التأسيسي لالتحاد اإلفريقي، فقرة:7 ،من الديباجة، متوفر على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3904#. VUHrZVW12/03/2018 h 13:15

152. said lila: l'impacte de l'immigration Clandestine en Afrique, Juillet 2007, LTTP: www.fr, al africa.com/storiès/pdf 15/02/2018
153. http://www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/publikationen/pdf/wp49_kohnert.pdf) (12/02/2018)
154. http://www.cerium.ca/img/pdf/AfriqueUSApdf- Djibril Diop .l'Afrique dans le nouveau dispositif sécuritaire det Etats-Unis de la lutle contre de terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales : les Nouveaux de l'interventionnismeamérica in. 23/03/2018
155. Le France CFA:un outil de contrôle politique et économique sure les pays de la zone France.22 mars 2010. Sur:http:// Disponible survie org/ Francafrique/ colonialisme/ article/le-France-cfa-un-outil de contrôle.
156. http://www.globalfinepower.com/country-military-strngth-detailasp?country-id=mali.8/02/2018

157. بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، قراءات إفريقية، 4 فبراير 2014 ، متحصل عليه 12 الساعة:30 06/04/2018: الموقع دخول تاريخ
/ http://www.qiraatafrican.com

158. سعيد طه، المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار التحولات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، 2013، https://www.youtube.com/watch?v

159. امحند برقوق، فشل الهجوم الفرسي يؤكد جدوى التدخلات الاجنبية في الساحل الافريقي

منشور في جريدة الاحرار 26 جويلية 2010 أنظرعلى الرابط التالي http://Sauet-alahrar.
Name=News fils=article Side=17930. net /oldsite/modules.php ?

160. حمدي عبد الرحمان،عسكرة الساجل الافريقي، ، "متحصل عليه www .Aljazeera .com:
متجصل عليه 2018/ 12/09 :2014 على الساعة 21:55

الملاحق



المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544. 5/02/2018 H 15: 11

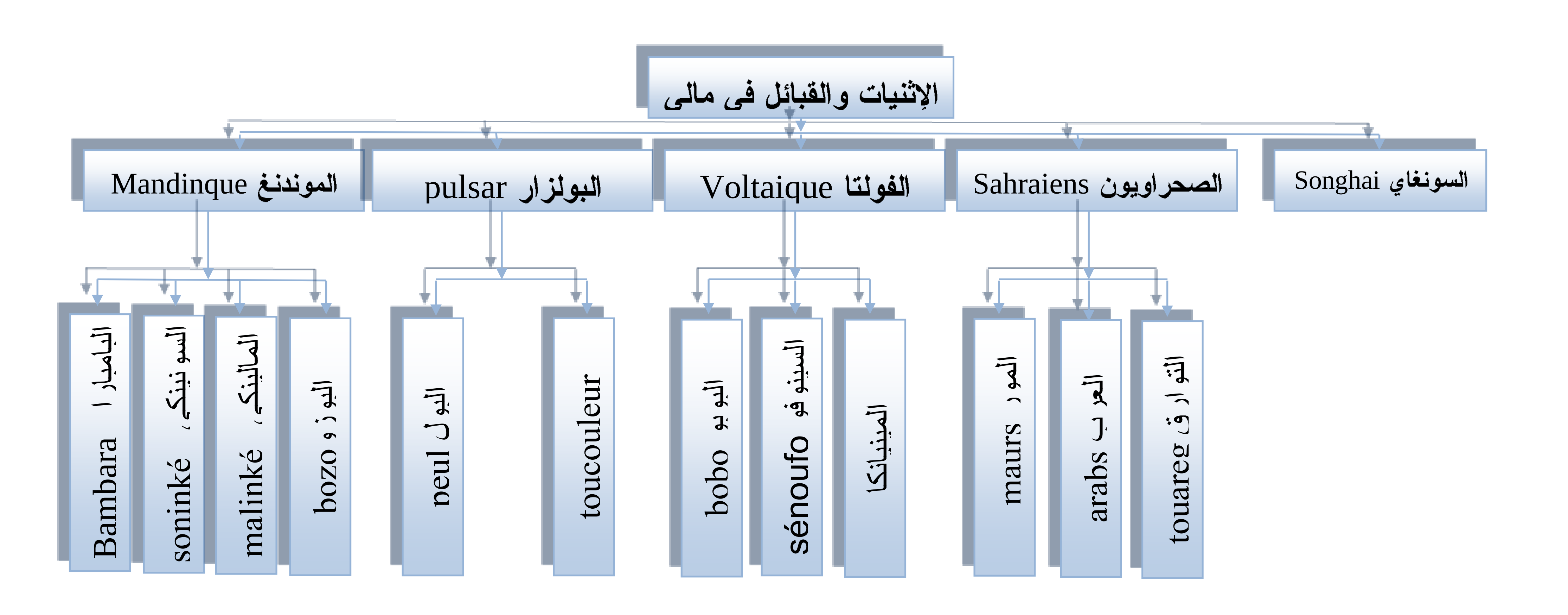


المصدر: 06/03/2018 h 16:40 التواجدالفرنسي في منطقة الساحل الافريقي https://www.google.dz/search

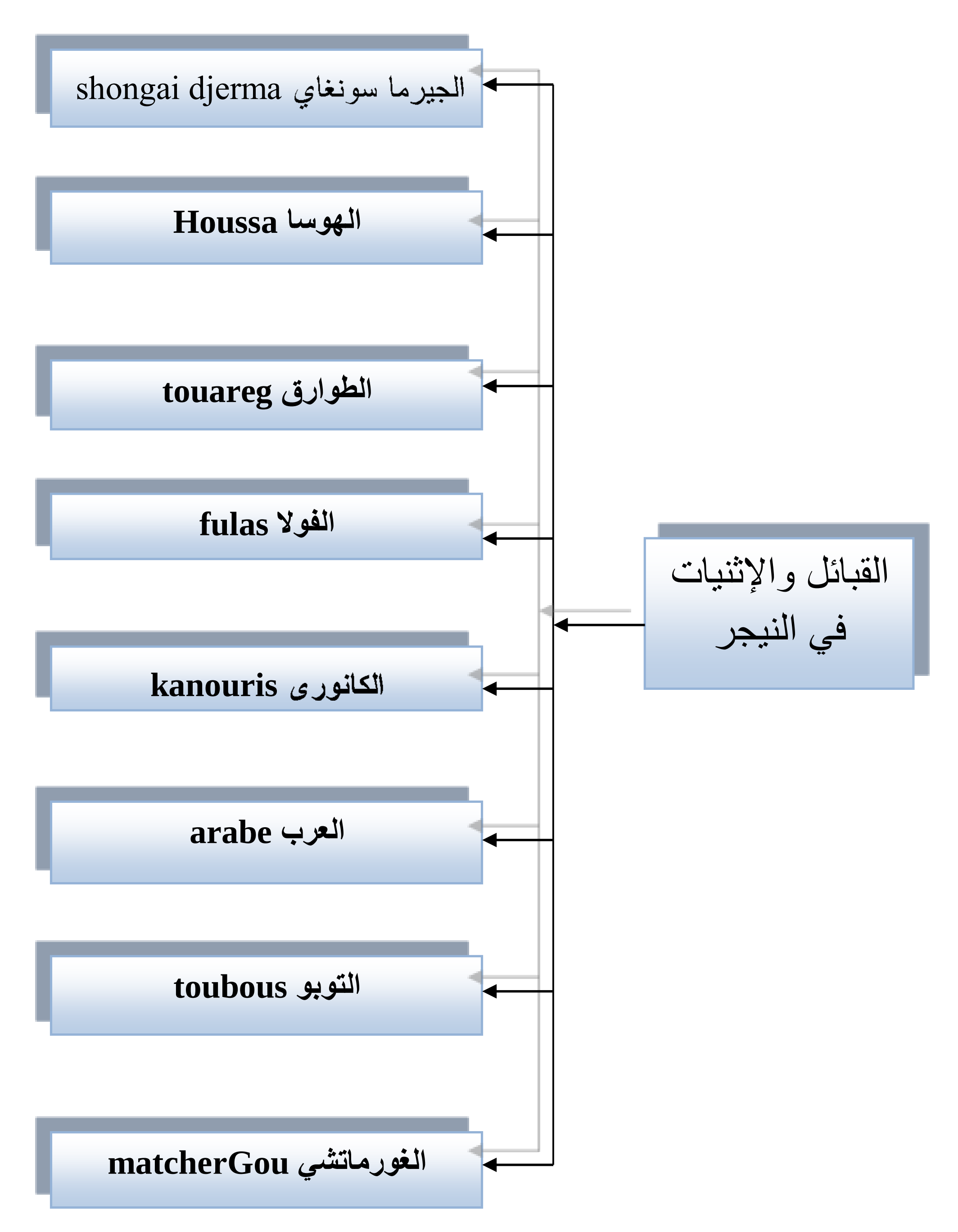


أهم مزايا البترول الإفريقي

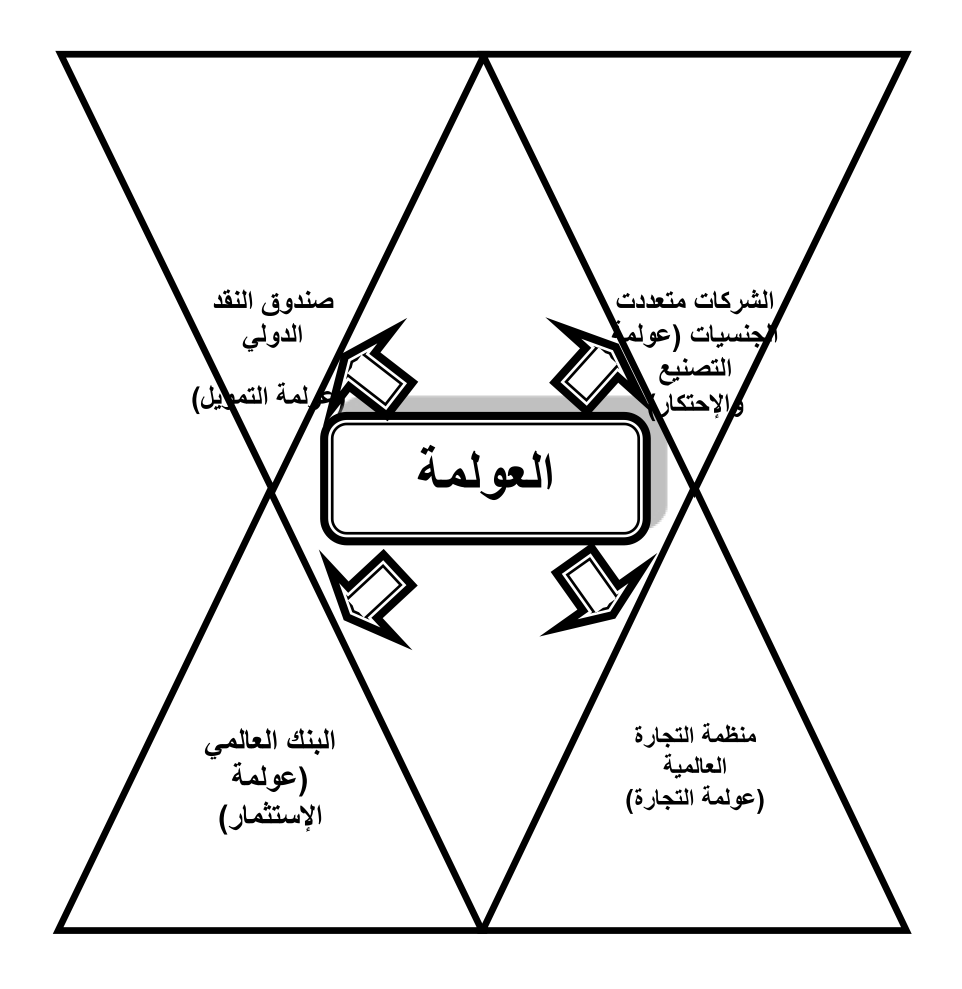
خالد عبد الحميد النفط في إفريقيا محور متجدد في إهتمامات السياسة الأمريكية يوم 2018/02/03 . http:// www.arabs48.com



gerard-francois-tdumon جرارد فرانسوا دومون

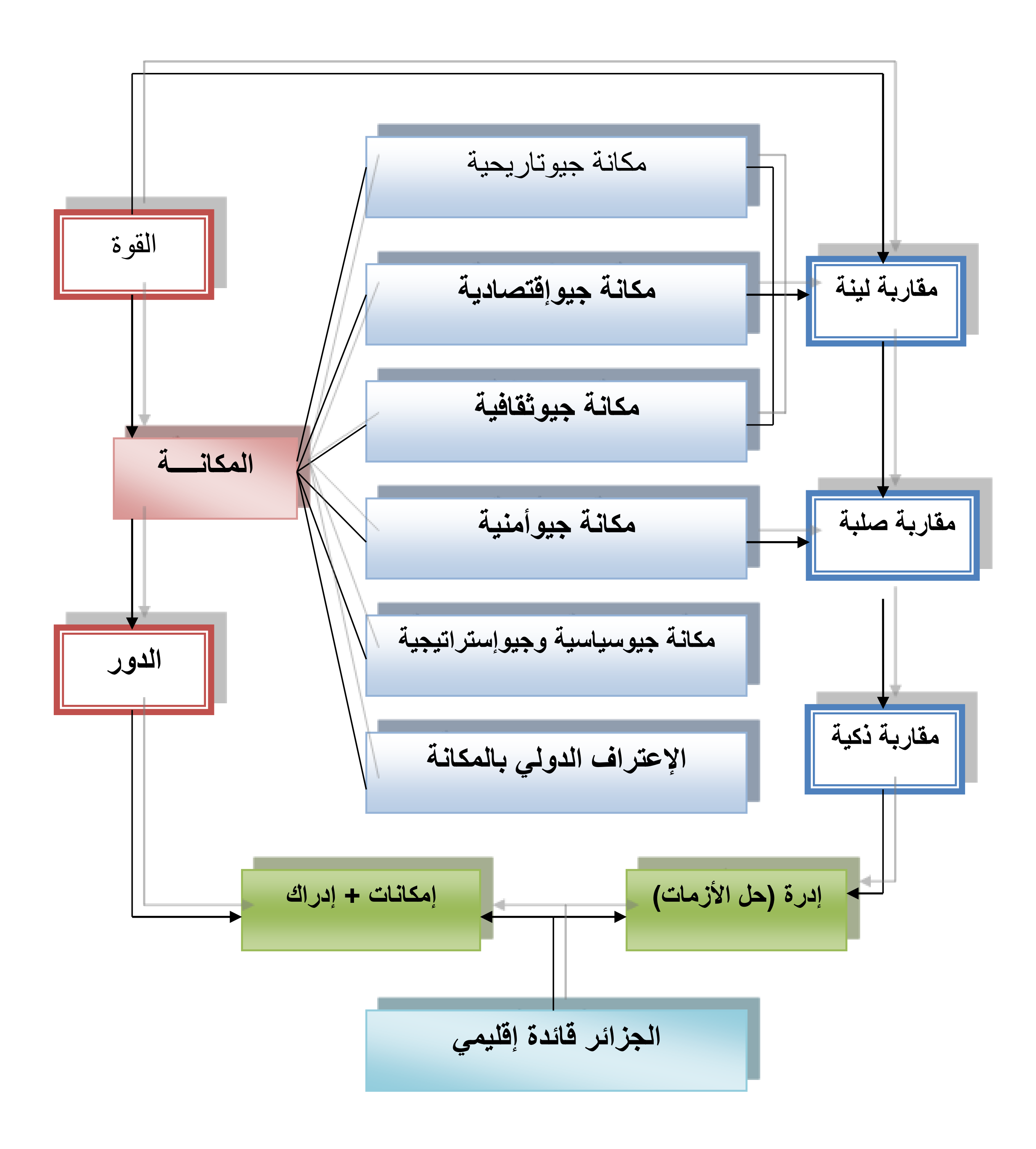


rdgera-francois-tdumon جرارد فرانسوا دومون



المصدر: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.06.

مكانة الجزائر كفاعل محوري وقائد إقليمي في الساحل



ملخص الكتاب:

على الرغم من شساعة منطقة الساحل الإفريقي وموقعها المحوري، فقد ظلت ولعقود طويلة، تعيش على هامش التاريخ، ولم تكن تستأثر بأي اهتمام دولي أو إقليمي واسع، فهي تعتبر تقليديا منطقة عبور ومسالك تجارية للقوافل والتجارة و العبيد.

بيد أن القيمة الإستراتيجية للمنطقة قد تغيرت بشكل جذري في السنوات الأخيرة، حيث أخذت تشد وتسترعي انتباه العالم الخارجي نظرا إلى مجموعة من الإعتبارات التي جعلتها تخرج من دائرة التهميش واللامبالات إلى دائرة الاهتمام اللافت، وهي الإعتبارات التي تمثلت بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الاكتشافات النفطية وما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية ومعدنية مهمة. وهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة، وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحة الأمريكية، فرنسا الطرف المهيمن تاريخيا على المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية الطرف المهيمن على الساحة الدولية، والساعي إلى إزاحة النفوذ الفرنسي منها بوصف المنطقة منطقة حيوية وواعدة اقتصاديا.

ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث في منطلقات وبواعث الإهتمام الفرنسي الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقى، وآليات التنافس والتغلغل فى المنطقة فى إطارتنافس غربى– غربى.

Abstract

Despite the vastness and central location of the African Sahel region, for decades it has lived on the margins of history and has not received any major international or regional attention. Traditionally, it is considered a transit and trade route for convoys, trade and slaves.

However, the strategic value of the region has changed radically in recent years, as it has attracted and attracted the attention of the outside world due to a range of considerations that have made it out of the circle of marginalization and indifference to the attention of the attention of the considerations of terrorism, organized crime, oil discoveries and abundant Its area of natural and mineral wealth is important. France and the United States of America, France, the historically dominant party in the region, and the United States, the dominant party on the international scene, seeking to remove French influence by defining the region as a dynamic and economically promising region. .

Therefore, this study aims to research the starting points and motives of the French-American interest in the African Sahel region, and the mechanisms of competition and penetration in the region in Western-Western context.



إصدار
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين-المانيا

الجزء الأول
الطبعة الأولى
2020